مؤلف جماعي

ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب

أبحاث ودراسات

تنسيق: محمد بوالنعناء

رقم التسجيل: VR . 33697.B

الطبعة الأولى : 2019

مؤلف جماعي

ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب

أبحاث ودراسات

سيجد القارئ المغربي والعربي بشكل عام بين ثنايا هذا الكتاب، مجموعة من المقالات العلمية التي أنجزها ثلة من الباحثين الشباب، وبمشاركة أساتذة باحثين ببعض الجامعات المغربية، حول قضايا اجتماعية مختلفة. وهي دراسات وأبحاث متعددة التخصصات تجعل من ديناميات التحول الاجتماعي موضوعا للتفكير والبحث، ومن الاقاليم الجنوبية للمغرب مختبرا للتحليل والتجريب الإمبريقي.

إنها أعمال تزاوج بين مختلف مناهج ومقاربات العلوم الاجتماعية والإنسانية لتعد لنا طبقا معرفيا غنيا ومتكاملا، يتراوح بين دراسة التحول في نظام الرعي، والمكان السكني، ومظاهر البداوة في المجال الحضري، والتحولات المجالية والديموغرافية، وغيرها. فضلا عن مقاربة إشكالات أخرى ترتبط أساسا بمواضيع الهجرة والتنمية الحضرية، والنشاط التعاوني بالمجلات الصحراوية.

The Dynamics of Social Transformation in The Southern Provinces of Morocco

Germany:
Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http:// democraticac.doc

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديموقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic studies

ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب 2019

العنوان بالإنجليزية

The Dynamics of Social Transformation in The Southern Provinces of Morocco

مؤلف جماعي

المشاركون في الكتاب:

علي ماء العينين – سالم وكاري – بكار المرتجي – فاطمة حمومي – محمد بوالنعناع – سعيد بوماط – محمد بنعتو – كوثر لبداوي.

منسق الكتاب: محمد بوالنعناع، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

طبعة الأولى

2019

المؤلف الجماعي

عنوان المؤلف: ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب 2019

رقم تسجيل الكتاب :VR . 33697.B

عدد صفحات الكتاب: 234 صفحة

الطبعة : الأولى 2019

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين ـ ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2019

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

فهرس المحتويات

تقديم **5**

علي ماء العينين (جامعة محمد الخامس بالرباط): الرعي بالصحراء من نمط للعيش إلى اقتصاد السوق: دراسة ميدانية بجهة الداخلة وادي الذهب **9**

سالم وكاري (باحث في تاريخ الجنوب المغربي/ أسا): المكان السكني بالصحراء من الخيمة إلى الدار بين استمرار التصورات والممارسات وتحولاتها **33**

بكار المرتجي (باحث في الجغرافيا): مظاهر البداوة في المجال الحضري بمدن جنوب المغرب: دراسة لحالة مدينة طانطان **45**

فاطمة حمومي (جامعة محمد الخامس بالرباط): من الترحال إلى الحركية: سيرورة التحضر وخصائص التوسع الحضري بمدينة العيون... **79**

محمد بوالنعناع (باحث في علم الاجتماع / الرباط): التحول الديموغرافي في ظل ظاهرة التحضر بالمدينة الصحراوية: حالة مدينة أگلميم **103**

سعيد بوماط (جامعة ابن زهر أگادير): هجرة العودة ودورها في التنمية الحضرية: حالة مدينة گلميم **125**

محمد بنعتو (جامعة ابن زهر أگادير): طاطا وأسا والزاك، الواحة والمدينة شبه الصحراوية في مواجهة التغيرات المناخية والتمدين الديمغرافي واستشراف السياحة بالمجالات الحدودية المغربية..... **155**

كوثر لبداوي (جامعة محمد الخامس بالرباط): التمثلات الاجتماعية للنشاط التعاوني بجماعة "أسرير" إقليم گلميم: مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية **201**

تقديم

من المعلوم أن العمل الجماعي يعد خيارا جوهريا وأساسيا في البحث العلمي والأكاديمي، لأنه يفتح أبوابا عديدة أمام الباحثين ذوي الاهتمامات المشتركة، لتقاسم المعرفة ومشاركتها مع بعضهم البعض، ونقلها إلى باقي القراء والباحثين للاستفادة منها.

انطلاقا من هذه الرؤية، ارتأينا أن نأخذ غمار هذه التجربة البحثية الهامة بكل روح عالية وجادة. وذلك رغم ما يمكن أن تواجهنا من صعوبات وتحديات كبرى، والمتمثلة أساسا في غياب التمويل والدعم لنشر مثل هذا الأعمال، بالإضافة إلى غياب أو ندرة المراكز البحثية التي بوسعها أن تقوم بهذا الدور في الجامعات المغربية، ثم الارتفاع المهول للتكلفة التي تطلبها دور النشر لطبع البحوث العلمية، والتي تكاد تسترزق من جيوب الباحثين دون مراعاة لأهمية وقيمة نشر المعرفة والعلم في المجتمع.

وبهذه المناسبة أشكر عظيم الشكر كل الباحثين الذين شاركوا بمساهماتهم القيمة في هذا العمل، ووضعوا فينا كامل ثقتهم وتشجيعهم لنا لإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود. كما أشكر القيمين على إدارة المركز الديمقراطي العربي ببرلين على قبولهم احتضان هذا الإصدار وعلى تعاونهم ومساعدتهم في نشره.

وفي هذا الشأن، سيجد القارئ المغربي والعربي بشكل عام، بين ثنايا هذا الكتاب مجموعة من المقالات العلمية التي أنجزها ثلة من الباحثين الشباب، وبمشاركة أساتذة باحثين بأهم الجامعات المغربية، حول قضايا اجتماعية مختلفة. وهي دراسات وأبحاث متعددة التخصصات

تجعل من ديناميات التحول الاجتماعي موضوعا للتفكير والبحث، ومن الأقاليم الجنوبية للمغرب مختبرا للتحليل والتجريب الإمبريقي.

إنها أعمال تزاوج بين مختلف مناهج ومقاربات العلوم الاجتماعية والإنسانية لِتُعِدَّ لنا طبقا معرفيا غنيا ومتكاملا، يتراوح بين دراسة التحول في نظام الرعي، والمكان السكني، ومظاهر البداوة في المجال الحضري، والتحولات المجالية والديموغرافية، وغيرها. فضلا عن مقاربة إشكالات أخرى ترتبط أساسا بمواضيع الهجرة والتنمية الحضرية، والنشاط التعاوني بالمجلات الصحراوية.

وانطلاقا من إمعان النظر في كل هذه الأبحاث، نخلص إلى التأكيد على مدى أهمية وقيمة دراسة ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب، وذلك بناء على مقاربة علمية تأخذ بعين الاعتبار تعدد المناهج وتنوعها من جهة، والانفتاح على مختلف تخصصات المعرفة الإنسانية والاجتماعية من جهة ثانية.

وتأسيسا على ذلك، سعى هذا الكتاب إلى بناء صياغة علمية متكاملة تحيط بمختلف جوانب التحولات الكبرى والعميقة التي عرفها – ولايزال يعرفها- المجال الصحراوي، وما يرتبط بها من ظروف تاريخية ومحددات سوسيواقتصادية ومجالية معينة.

وفي ذات السياق، يمكن اعتبار هذا العمل إسهاما أساسيا في حقل الدراسات المتعلقة بالصحراء، والتي ما فتئت تعرف تراكما هاما في الآونة الأخيرة. مما يبشر بإمكانات جوهرية في سبيل فهم هذا المجال ودراسة تحولاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الشيء الذي بوسعه أن يؤدي إلى تعزيز مكانة المجتمع الصحراوي ضمن اهتمامات وتدخلات القائمين على التنمية بهذا البلد.

بقلم محمد بوالنعناع

الرباط في: 2019/03/25

الرعي بالصحراء من نمط للعيش إلى اقتصاد السوق:

دراسة ميدانية بجهة الداخلة وادي الذهب

علي ماء العينين
جامعة محمد الخامس بالرباط

تقديم

عرفت منطقة الصحراء في العقود الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات التي أحدثت اختلالا في نمط حياة أهلها، مما جعلهم يجنحون إلى الاستقرار وحياة المدينة والتحضر. وإن كانت أسباب هذا الاستقرار قد ارتبطت بعوامل بيئية تمثلت في الجفاف والأوبئة التي ضربت المنطقة وأهلكت المواشي، فإنها ترجع كذلك لعوامل سياسية تمثلت في حرب الصحراء أواسط السبعينات، التي قضت على الترحال والنشاط الرعوي بالمنطقة. إلا أنه بعد نهاية المعارك وبداية الاستقرار النسبي بدأ السكان بالرجوع إلى النشاط الرعوي، ومزاولته من جديد في إطار يختلف عما كان عليه سابقا.

ولهذا كله سوف نحاول من خلال هذه الدراسة رصد حالة التغير التي أصابت النشاط الرعوي بانتقاله من نمط للعيش إلى اقتصاد السوق.

أولا: الرعي كنمط للعيش

يعد الرعي من بين أهم الأنشطة الاقتصادية عند أهل الصحراء، إذ شكلت تربية المواشي وتنميتها محور حياتهم نظرا لأهميتها من الناحية الغذائية والمعيشية فضلا عن دورها وحضورها الاقتصادي من خلال المبادلات التجارية أو استعمالها كوسيلة للركوب واجتياز فيافي

الصحراء ونخص بالذكر هنا الإبل، ناهيك عن حضورها في المناسبات الاجتماعية (الزواج، الخطوبة، العقيقة، المآتم...) والأعياد الدينية.

ويرجع الاهتمام بدراسة المجتمعات الرعوية إلى الأنثربولوجيا الألمانية حسب الأنثربولوجي الإسباني خوليو كارو باروخا (C. Baroja)[1]، حيث أبان الأنثربولوجيين الألمان عن وجود ثقافة رعوية متميزة انتشرت في مناطق شاسعة من العالم القديم، وعرفت في عصور مختلفة، لكنه يشير إلى أن ابن خلدون يعد أول من وصف ملامح هذه الثقافة إذ زود المدرسة التاريخية الثقافية بأطروحات نظرية عميقة. ويرى باروخا في هذا الصدد بأن الرحل هم ممثلوا هذه الثقافة بالصحراء الذين طالما وصفتهم الكتابات الفرنسية بكبار الرحل (les grandes nomades)[2] لتميزهم عن صغار الرحل وأشباه الرحل الجبليين وكذلك عن المستقرين.

ولقد كان يخضع هذا النشاط لمجموعة من النظم والاستراتيجيات المتحكمة فيه بدءا بالبنية الاجتماعية المقسمة لفئات لكل منها اهتمامات ووظائف فحسان المحاربين أهل الشوكة والسلاح، والزوايا المهتمين بأمور الدين والثقافة، واللحمة أهل الكسب والمواشي، إلى جانب العوامل البيئية المتحكمة في تنقل هاته المجموعات المرتبطة بوجود الكلأ والماء، فضلا عن الوضعية السياسية المضطربة التي يسودها جو العنف والحروب أو ما كان يصطلح عليه محليا (غزي).

إلا أنه بعد العودة لممارسة هذا النشاط لم يعد كسابق عهده بحيث بدأ يفقد بعض خصائصه بعد الرجوع لممارسته من جديد من

[1] Baroja, Julio Caro, *Estudios Saharianos*, Instituto de Estudios Africanos, Madrid, 1955.
[2] Bataillon, C., *Intoduction : Nomades et Nomadisme au Sahara*, Unesco, R, Oldenbourg Munich, 1963.

طرف بدو الصحراء، الذين أصبح غالبيتهم يعيشون حياة المدينة والاستقرار، الأمر الذي انعكس على الممارسة الرعوية. وهو ما سنحاول التطرق له خلال المحاور التالية:

1)الاستقرار وتأثيراته على النشاط الرعوي

بعد سنوات الحرب والجفاف والأوبئة التي قضت على الثروة الحيوانية (1975-1991)، التي شكلت لقرون عديدة المحرك الأساسي للبنية الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية لمجتمع الصحراء، هذه الوضعية أدت بالبدو إلى "الاستقرار الإجباري" وما ترتب عنه من انعكاسات على نمط عيشهم، حيث وجد هؤلاء الرحل أنفسهم، قد فقدوا نمط حياة ظل قائما خلال قرون، وبالتالي لم يعد أمامهم سوى النزوح المكثف نحو مختلف المراكز الحضرية، وما كان له من تأثير على وضعية السكان في مختلف مناحي الحياة وذلك بظهور أنشطة اقتصادية جديدة مرتبطة بالعيش بالمدينة، و بداية اعتماد السكان على العمل المأجور أو المساعدات التي تقدمها الدولة.

إلا أن هذا لم يغني السكان عن التفكير في العودة لممارسة حياة البداوة والترحال خاصة عند كبار السن الذين ألفوا هذا النمط في العيش، وبالفعل بعد أن وضعت الحرب أوزارها بدأ مجموعة من السكان في شراء الماشية خاصة بعد المبادرات التي قدمتها الدولة بحيث عملت على الاهتمام بتربية الماشية نظرا لما لهذا القطاع من أهمية في الحياة السوسيوثقافية لساكنة المنطقة.

إلا أن هذه العودة ستعرف مجموعة من التغيرات أولها التغير على مستوى المجال، إذ سيعرف المجال الصحراوي تقسيما جديدا بحيث سيتم تقسيمه إلى قسمين بعد بناء الجدار الأمني السادس الذي يسمى محليا ب (الربط أو السنتور) حيث يصل طوله 550 كلم.

وقد بني مابين فبراير وأبريل سنة 1987 الذي استعمل كإستراتيجية للحد من هجمات البوليساريو للوصول للمناطق الآهلة بالسكان والمناطق الاقتصادية وتدخل هذه التقنية العسكرية في نطاق توقع الهجمات والعمل على إيقافها والتحضير لردها (الشكراوي، 2007: 173). الشيء الذي سيجعل مجموعة من المراعي والمناطق المهمة في المجال تصبح خارج الجدار (زوگ، ميجك، لجواد، الدوگج...)، بل إن هذه المراعي حسب المبحوثين تعد أهم المراعي وأجودها، كما سيفرض هذا الجدار نوعا جديدا في الحد من حركية الرحل تضاف إلى تلك التي أحدثها الاستعمار بوضع الحدود التي ورثتها الدول الوطنية بالمنطقة، حيث سيفرض على الرحل الابتعاد عن الجدار الأمني بمسافة معينة رغم المساعدة التي يقدمها الجيش أحيانا في الوصول إلى المراعي القريبة من الجدار التي تكون عادة غنية بفعل عدم رعيها بسرعة بعد هطول الأمطار، خاصة في سنوات الجفاف التي تعرفها المنطقة.

أما في فترات نزول الأمطار تعرف المنطقة استقبال الكسابة من مختلف الأقاليم والجهات الأخرى من المملكة خاصة من جهتي العيون-الساقية الحمراء وجهة گلميم –واد نون، من طرف مربي الإبل والأغنام، وبشكل كبير بالنسبة لمربي الأغنام الشيء الذي يجعل مراعي المنطقة تعرف نوعا من الاستنزاف بسرعة خاصة أن هذه الأعداد الكبيرة من القطعان التي لا يتحملها الوسط الطبيعي الذي يحتاج إلى فترة زمنية معينة حتى يتمكن من رعي نباته، ومرد ذلك لسهولة الوصول إلى المراعي بعد ربط المنطقة بالطرق المعبدة التي تربط كل من تشلا وأوسرد بالداخلة التي ترتبط بباقي الجهات، كما أن استعمال الوسائل الحديثة للنقل خاصة الشاحنات سهل من الوصول بسرعة

للمراعي بعدما كان الوصول إلى مراعي تيرس وغيرها من المراعي يتطلب أسابيع بل أحيانا شهور هذه الفترة التي تكون فيها النباتات قد أصبح بالإمكان الماشية انتجاعها .

وهنا أصبحنا أمام اتجاهات رعوية جديدة سواء في فترات الجفاف التي تعرف انتقال الكسابة إلى باقي الجهات الجنوبية الأخرى بل المدن الداخلية للمملكة والعودة إلى المنطقة فور نزول الأمطار فيها، وهكذا أصبحنا أمام شكل من الانتجاع بعدما كان أغلب رحل المنطقة يتنقلون لمسافات بعيدة يصل مداها أحيانا لأكثر من 3000 كيلومتر، ليصبحون أشباه رحل أو مستقرين يتنقلون لمسافات قصيرة داخل مجال عرف تغيرا عما كان عليه في السابق .

إن هذه العودة الجديدة لم تعرف تغيرا على مستوى المجال فقط بل حتى على مستوى القيميين والمسؤوليين عن النشاط الرعوي وعن تربية الماشية وتسيير شؤونها، وذلك بدخول متدخلين جدد أهمهم المصالح الجديدة التي أحدثتها الدولة التي تهتم بالثروة الحيوانية بالمنطقة وبروز فئات جديدة التي نتجت عن تراتبية تختلف عن التراتبية التي تطرقنا لها سابقا.

2)التراتبية الجديدة أو التقسيم الفئوي الجديد للنشاط الرعوي

إن العودة الجديدة للممارسة الرعوية عرفت تمايزا جديدا عما كانت عليه في السابق سواء من خلال الفئات التي تتولى تربية القطيع وطرق تسييره أو من خلال الفئات المالكة لهذا القطيع، التي تختلف عما كان عليه سابقا (حسان، الزوايا، الأتباع...). إذ مع حلول الدولة استبدلت التنظيمات التقليدية بأجهزة عصرية من إدارات ومصالح ومؤسسات، فالمحارب الذي كان يقوم بالوظيفة العسكرية حلت الدولة

والجهاز العسكري والأمن مكانه. و"الزاوي" الذي كان يتولى الوظيفة الدينية والتعليمية حلت المدارس والمعاهد والمحاكم القضائية موقعه، كما أن فئة الأتباع والموالي المسؤولة عن النشاط الرعوي لم تعد هي فقط المالكة والمسؤولة عن تربية المواشي، إلى جانب بروز العمل المأجور وظهور مهن جديدة التي ارتبطت بالمؤسسات والمصالح المستحدثة دور كبير في تغيير هذه التراتبية داخل المجتمع خاصة على المستوى الوظيفي .

وبالرغم من أن أهمية العمل المأجور والاشتغال بالوظائف، التي أصبحت تعمل بها معظم الساكنة إلا أن هناك فئات أفرزتها الوضعية السياسية التي عاشتها المنطقة وهي نخبة جديدة أو نسميها "الأرستقراطية الجديدة" هذه الفئة التي تضم رجال الأعمال الذين هم في غالبيتهم من رجال الإدارة والسياسة و الأعيان التقليديين المقربين من دواليب الدولة، هذه الشريحة التي أدخلت تمايزا جديدا من حيث تدبير القطيع وتسييره أو من حيث نوعية امتلاكه، ذلك أن هذه الشريحة تمتلك الكثير من القطعان خاصة الإبل التي تتطلب مسارح واسعة ورعاة مهرة وآبار وافرة المياه، كما أن تكاليف اقتناءها قصد تربيتها مرتفعة الثمن مقارنة مع أنواع المواشي الأخرى "الغنم والماعز" التي لا تتطلب مسارح واسعة ولا ترحالا طويلا نظرا لطبيعة القطيع وضرورة تواجده الدائم قرب نقاط الماء، هاته الأنواع الأخيرة تمتلكها في الغالبية بعض الموظفين البسطاء أو بعض السكان الذين لا علاقة لهم بالوظائف عملهم الوحيد هو تنمية القطيع وبيعه للمجازر بالمدينة أو في المناسبات الاجتماعية والدينية.

وهكذا أصبح قطاع الثروة الحيوانية مجالا مهما للاستثمار وإيداع الأموال، خاصة قطيع الإبل بالنسبة لهذه الطبقة التي أدخلت نوعا من

السلوك والتقنيات الجديدة. وهنا يتبين لنا أن القطيع لازال يسكن في ذاكرة الإنسان الصحراوي رغم ما أتاحته له المدينة من راحة واستقرار، ولذلك وبالرغم من أن هذه التغيرات قد جذبت البدو إلى أنواع من الأعمال غير مرتبطة بعملية رعي الحيوان إلا أنهم لم يتركوا تماما رعي الحيوان، بل ظلوا يمارسونه كعمل أساسي بجانب أي عمل آخر (محجوب، 1974: 246).

ومن مظاهر التغير الذي مس النشاط الرعوي، أن أصبح الرعي حرفة رجالية على حد تعبير محمد بالراشد في دراسته لمنطقة الظاهر التونسية، وهو ما نجد تأكيدا له من خلال متابعتنا الميدانية حيث يمكنك التنقل ولا تجد إلا الرجال في الغالب (راعي، الوكاف، أو المالك) بعدما كان التنقل عبارة عن خيام أو "لفريگ"، إذ يضم إلى جانب الرجال النساء ولأطفال الذين كان لهم أدوار في العملية الرعوية.

وهكذا تراجع الاقتصاد العائلي وصار الرعي حرفة رجالية إذ لم تعد معظم النساء ترافق القطيع بشكل كبير إلا لفترة قصيرة من العام وهي عادة فترة "لخريف" بحيث يكون الحليب متوفرا فضلا إلى اعتدال الطقس . الشيء الذي سيكون له انعكاس على مجموعة من المهام التي كانت تقوم بها المرأة كخياطة الخيمة وبنائها، بحيث كان الرجل يعين الموضع وهي تباشر العمل وتنفذه مستقلة أحيانا هي وبناتها، وبمساعدة الراعي أو الأبناء أحيانا أخرى. ومن واجباتها كذلك أن تجمع الحطب، وتهيئ الطعام وغيرها من الوظائف والأعمال (الخطيب، 2008: 95). وهو ما يعني أن الحيوان لم يعد النشاط الوحيد لمختلف أفراد العائلة لذلك غدى حضور النساء قرب القطيع ظرفيا، وهذا ما يتأكد بشكل جلي من خلال غياب شبه تام للأدوات الرعوية النسائية (أمشغب) الذي كانت تستعمله المرأة لركوب الإبل بل تغيب الخيمة

أحيانا كذلك المرتبطة هي الأخرى بوجود المرأة، على عكس الأدوات الرعوية الرجالية التي لا تزال تستعمل خاصة "الراحلة" التي يستعملها الرعاة في ركوب الإبل.

ومن المؤكد أن تراجع دور المرأة في حياة القطيع لا يعني ركونها أو استقرارها بالبيت إنما يعني انصرافها إلى أعمال ووظائف أخرى ، ومهما يكن من أمر فإن الأركان التي بنى عليها النمط الرعوي قد اهتزت إذ تقلصت الأراضي التي كان يتنقل عليها الرحل وغابت الجماعة البشرية التي كانت ترافق القطيع وتحولت إلى مجموعة من الرجال لها هرميتها الخاصة ونظام تأجير يتسم بطغيان المقابل النقدي على المقابل العيني الذي كان سائدا في السابق.

فهذه المجموعة الرجالية أو الهرمية الرعوية الجديدة التي تضم الراعي إلى جانب الوكاف أو المالك أحيانا، فبالنسبة للراعي الذي يأتي في أسفل هاته الهرمية الذي كان يعد من بين القائمين على تربية وتنمية القطيع، إلا أنه منذ العودة لممارسة النشاط الرعوي وقع تغير كبير في مهامه فضلا عن أجرته التي أصبحت نقدية شهرية بعد أن كانت عينية حولية إذ أن مدة العقد التي كانت تربط الراعي بمالكي الحيوانات التي عهد إليه برعايتها كانت تقدر بحول كامل، و يترتب عن ذلك العقد حقوق وواجبات بالنسبة إلى الراعي كما بالنسبة لمالك القطيع أو مالكيه. ومن أهم هذه الواجبات على الراعي حفظ الماشية وسقيها ومعالجتها والبحث عن شواردها وترويضها "لدب" وهذا ما يشير إليه المختار بن حامدون كذلك: « وعلى الراعي حفظ البهيمة من الضلال، والمخاطر واختيار المرعى، وطلب الضالة، وأفضل الرعاة هو

الـذي يميـز آثـار الإبـل ويعـرف وجهتهـا إذا نزعـت إلـى جهـة مـا[3]» (ولـد حامدون، 1994: 112).

أما مـن أهـم حقـوق الراعـي علـى المالـك تـوفير راحلـة (ازوزال[4]) لحمل المؤن والأمتعة، التي أخذت السيارة اليوم جزءا من وظائفها حاليا بالنسبة للقطيع حيث يحمل عليه مؤونته من طعام وشراب كذلك يبحث به عن الشوارد من الإبـل ، كمـا يـوفر المالـك أحيانـا لـه الـزاد والكسـاء، بالإضافة إلـى بعـض الحقـوق الأخـرى كعـدم التعـويض فـي حالـة نفـوق إحدى المواشـي أو ضـياعها إن لـم يكـن هنـاك تقصـير منـه، إلـى جانـب إمكانية التصرف في القطيع كأن يمنح بعض النوق على مـن يشـاء لكـن يبقى تصرفا محدودا في ظل وجـود المالـك، هـذه الحقـوق التـي تطـرق لبعضها صاحب جوامع المهمات في إطار حديثه عـن الإجـارة عنـد قبيلـة الركيبات بقوله: «..ويكون الأجير يسرح ويروح على مكان المواجير، وتـارة يذهب بتلك الإبل يطلب بها المرعى إن كـان رب الإبـل يتـردد عليـه مـرة بعد مرة إلى أن تصير النوق حلوبات، فيذهب بشـيء مـنهن و يأتيـه بمـا كان عند الخيمة، والأجير مصدق عندهم ولا ضمان عليه فيما كان يرعى فيه إلا أن يظهر عليه تعد أو تفريط فعليه الضمان، وللأجير أن يمـنح نياقـا من الإبل التي يرعى فيها على من شاء ومرة يكون عنده الإذن مـن رب الإبل، وتارة لا يكون عنده، ولا ضمان عليه فيما منح، سواء بـإذن أو بغيـر إذن إن منحها على من مثله، والذي يأخذه الأجير من الناس الذي يمنح عليهم يكون له لا لـرب الإبـل ولا يحسـبه عليـه مـن الأجـرة» (ولـد عبـد الحي، 1992: 80).

[4] ازو زال: ذكر الإبل المخصي المعد لحمل المؤن والأمتعة.

لكن هذه الواجبات أو الحقوق بالنسبة للراعي ستعرف بعض التغير بعد ظهور "الوگاف" الذي أصبح يلعب دور الوسيط بين المالك والراعي، حيث سيتولى بعض المهام التي كان يتولاها الراعي أو "السارح" هذه الكلمة التي أصبحت تحمل حمولة قيمية دونية بالنسبة لممارسي هذه الحرفة، أو أن يشترك فيها معه حيث من مهام الوگاف وأدواره حفظ و مراقبة القطيع.

كما أن من مهامه مراقبة أماكن التساقطات ومدى وفرة الماء والعشب و مدى ندرتها والسبل التي يجب أن تسلكها القطعان نحو المراعي مع ضرورة إخبار المالك لتوفير العلف للمواشي في فترات الجفاف والجدب"الشدة"، ويراعى في اختيار" الوگاف" أن يكون من ذوي الخبرة بالماشية وبالمسارح ومواطن الآبار، مع ضرورة معرفة قيادة السيارة والحالة الميكانيكية لها، إلا أنه شرط ثانوي، حيث بالإمكان أن تجد أيضا السائق "أشيفور" المختص بقيادة السيارة المكلفة بالسير وراء القطعان التي احتلت مكان الإبل في حال عدم اتقان "الوكاف" القيادة.

3)تربية المواشي: الاستثمار الجديد (الارتباط بالنقد)

هكذا بعد أن أصبحنا أمام بيرقراطية تدبيرية للقطيع تقوم على التقسيم الجديد للأدوار والوظائف، لكن بمسحة ذكورية خالصة. وهنا يظهر لنا أن الفئات التابعة التي كانت تقوم بالسهر على رعي وتربية الماشية لم تعد هي الفئة التي تقوم بتولي هذه الأشغال، خاصة في ظل وجود هذه المقاولة الرجالية التدبيرية للقطيع التي تتقاضى أجورها نقدا و شهريا بعدما كان عينيا حوليا حيث يتقاضى الراعي أجرا شهريا يقدر اليوم مابين (3000- 3500dh) كأجرة شهرية وهذه دلالة على قيمة النقود وتحول كبير في كيفية أداء الأجور التي كان يتقاضاه الراعي

في الماضي الذي كان أجره سنوي ولا يكون نقديا بل هو عبارة عن ذكر من الإبل "مخلول[5]" أو "جدع[6]" بالنسبة لرعاة الإبل الذين كان يدفع لهم حسب مهارة الراعي منهم ومعرفته بأمورها وكذلك حسب أعدادها ونفس الشيء بالنسبة لأنواع المواشي الأخرى.

إلا أن هذا الأجر النقدي المرتفع للراعي في المقابل مع المهام الموكولة إليه أصبح محل ريبة وشك من طرف المالكين والمنمين الصغار نظرا لارتفاعه سنة بعد أخرى وهو ما عبر عنه أحد ملاك القطيع بقوله « السارح كان وعاد، كان هو المكلف بتربية الإبل وتكوامها وأداويها وسقيها امال ذرك عاد خاسر يتم اللي ايحاني منين يوفا الشهر يكولاك عطيني اوقياتي[7]» ومعناه أن السارح كان مسؤولا ومنوطة به الكثير من المهام من قبيل علاج الماشية وسقيها والبحث عن شواردها "الضوال"، أما اليوم فينتظر انتهاء الشهر حتى يطالب بأجرته.

هؤلاء الرعاة الذين ينحدر أغلبهم من الجارة موريتانيا، بعدما كان الاعتماد في بدايات سنوات العودة للنشاط الرعوي في التسعينيات إلى توظيف رعاة غالبيتهم من الوافدين على المنطقة من مدن الشمال (أگادير، تارودانت، اسفي، قلعة السراغنة...). إلا أن في السنوات الأخيرة عرفت المنطقة وفود مجموعة من الرعاة الموريتانيين الباحثين عن فرص للعمل دون نسيان بعض المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يتم تأجيرهم مؤخرا من طرف بعض المنمين لكن بدرجة أقل نظرا لقلة خبرتهم في تربية الماشية ورعيها خاصة الإبل، بالرغم من قيمة أجرهم المنخفض مقارنة مع الرعاة الموريتانيين، الذين ينحدر معظمهم من ولايات الشرق الموريتاني و بالأخص من منطقة

[5] مخلول: ذكر الإبل الذي يبلغ عمره سنة ومثل ذلك بالنسبة للأنثى (المخلولة).
[6] جدع: ذكر الإبل الذي يبلغ عمره ثلاث سنوات ومثل ذلك بالنسبة للأنثى (جذعة).
[7] مقابلة مع كساب يوم 18/05/2014

"النعمة[8]" التي تعتبر منطقة رعوية بامتياز، بالإضافة إلى أن انتماءهم لأسر رعوية تعيش على تربية المواشي (الأبقار، الإبل، الأغنام). الأمر الذي ساعدهم على تكوين معارف حول تربية الماشية وتدبير شؤونها خاصة الإبل الذين يعرفون رعيها منذ الولادة على حسب تعبير أحدهم .

هؤلاء الأجراء الذين أكد أحدهم أنه منذ سنة 2000 وهو يشتغل بالصحراء كراعي ومن ثم أصبح "وكاف" منذ سنوات وقد كان وفودهم للمنطقة بسبب الأجر المرتفع بالمنطقة بقوله «...الراتب هون وهوك ماهو سياني هون العملة طالعة على هوك أجرة شهر هون أجرة شهرين لهيه الراتب هوك ما يتخطى ألف درهم...»[9].

ومعناه أن الأجر الذي يتم تقاضيه في موريتانيا الذي لا يتجاوز سقف 1000dh(36000 أوقية موريتانية) في أفضل الأحوال حسب المبحوثين الذين قمنا بمقابلتهم، أما فيما يخص أجر الوكاف بمنطقتنا المدروسة فيتجاوز أجرة الراعي حسب الترتيب "البيروقراطي الجديد"، إذ يتراوح ما بين (3500-4000dh) وأحيانا يصل إلى 5000dh إذا كان يتولى مهمة رعاية وتسيير مجموعة من القطعان، ولعل ما يلفت الانتباه أن هذا العقد الذي تغير في مدته وفي أجره لم يفقد طابعه الشفوي فقد ظل إلى اليوم محكوما ب"الكلمة"وإلى اليوم لا يوجد عقد مكتوب بين أطراف العملية الرعوية على حد علمنا أو من خلال المبحوثين رغم بعض الأصوات التي أصبحت تنادي مؤخرا بتقنين ذلك خاصة من طرف الأجراء (الرعاة والوكافة) الذين لا يحصلون أحيانا على أجورهم من طرف بعض مستأجريهم.

[8] النعمة : تقع ولاية النعمة في أقصى الشرق الموريتاني على بعد نحو 1200 كلم شرق العاصمة نواكشوط بمحاذاة الحدود الموريتانية الشرقية والجنوبية الشرقية مع دولة مالي.

[9] مقتطف من مقابلة مع أحد الرعاة يوم 17/05/2014 في بادية تيرس.

4)القطيع والنخبة في الصحراء

هكـذا يلاحـظ أن الرعـي أصـبح يتطلـب إمكانيـات كبيـرة لـذلك فالمستفيد من الاستثمار فـي مجـال تربيـة الماشـية حاليا هـو الفئـات الثريـة، فـي حـين يبقـى أغلـب المنمـين والكسـابة الصـغار أمـام عجـز مسـتمر فـي هـذا الارتفـاع وهـذا التغيـر فيمـا يخـص الأجـور، انـه ظهـور لتفاوتات اجتماعية وطبقيـة فمـالكي هـذه القطعـان مـن فئـة المقـاولين كما رأينا سـابقا ومـن مـن رجـال الإدارة والسياسـة، الـذين يسـتقدمون الرعاة [السراح والوكافة] بشكل كبير نظـرا لحجـم قطعـانهم، فـي حـين يقومون بمباشرة مهامهم في المدينة من عقـارات وشـركات أو مناصـب إدارية أو سياسية، إننا أصبحنا أمام ظهور ما أسـماه بورجـوب "برجوازيـة ماشية" (livestock bourgeoise (l'élevage bourgeois التي أهدافها تتماشى مع أهـداف البرجوازيـة التـي خلقتهـا الدولـة والقطـاع التجـاري (دحمان، 2006: 239).

إلى جانب ذلك تعد هـذه " النخـب" الحضـرية الجديـدة بالصـحراء، التـي أدخلـت أسـاليب التجديـد فـي تنميـة المواشـي وتقنيـات الرعـي المجلوبة ، بحيث أن هذه النخبة الجديدة كان لها دور مهم فـي انتشـار التقنيـات الرعويـة الحديثـة، نظـرا لقربهـا وأسـفارها نحـو مجموعـة مـن المراكز خاصة في مدن الشـمال التـي تعـرف أسـواق فلاحيـة تبـاع مـن خلالهـا مجموعـة مـن الآليـات والتقنيـات الزراعيـة والرعويـة الحديثـة، الشـيء الذي مكن هذه الفئة من أن تكون على مقربة من آخر التقنيات في مجال الرعي، لذلك تظل صاحبة التجديد في العمليـة الرعويـة، كمـا أنهـا أول مجـرب لتلـك التقنيـات التـي تعـرف رواجـا كبيـرا بعـد ذلـك بـين الكسابة.

5)تأثير التكنولوجيا على النشاط الرعوي

لقد كان لتأثير التكنولوجيا أثر واضح على النشاط الرعوي من خلال استعمال مجموعة من التقنيات، حيث عمل القيمين على النشاط الرعوي على الاستفادة من التكنولوجيا ممثلة في وسائل النقل خاصة السيارة التي أحدثت ثورة كبيرة في مجتمع الرحل بعدما كان يتم الاعتماد على الإبل بشكل خاص في الترحال وحمل المؤن والأمتعة لعموم مجتعات الرحل، ذلك أن تواجد السيارة مع كل قطيع من القطعان سواء كان إبلا أو غنم أصبح أمرا طبيعيا وهي ظاهرة لم تكن مألوفة، بل أصبح تواجدها أمرا ضروريا، إذ توصل احتياجات البدو من مؤن وأعلاف للماشية كما تستخدم لنقلها نحو الأسواق في مواسم البيع، إلى جانب ذلك تستعمل لنقل المياه وفي البحث عن ضالة الإبل أو الغنم والماعز وغيرها من الأدوار.

ويستغل رحل الصحراء سيارات الدفع الرباعي بشكل كبير نظرا لقوتها على اختراق مجاهل الصحراء وبيئتها الوعرة من كثبان ورمال كما أن سرعتها وطاقتها الاستيعابية في حمل المؤن والأمتعة دور في اختيارها عن غيرها حيث يظهر للعيان تواجدها بكثرة في الأقاليم الجنوبية بصفة عامة ومن بين الأنواع المستعملة بكثرة (لاندروفر، تويوتا، نيسان...).

وإلى جانب السيارات يمتلك بعض المنمين الشاحنات والجرارات التي تستعمل بكثرة من ملاك الأغنام والماعز حيث تساهم في نقل المواشي من مكان إلى آخر معوضة على نحو ما ضعف المراعي وخاصة في سنوات الجفاف. أيضا تستخدم لنقل الماء من الآبار نحو المراعي خاصة أثناء فصل الصيف الذي تزيد فيه الحاجة للماء بشكل يومي للأغنام والماعز على خلاف الإبل التي تصبر عن الماء لأيام فيما

يعرف ب"القب" أيضا لتحملها لقطع عشرات الكيلومترات نحو الآبار وهو ما لا تقدر عليه الأنواع الأخرى (الغنم والماعز) الشيء الذي يتطلب نقل المياه نحوها عبر الشاحنات والجرارات بالنسبة للكسابة الكبار ونقله بالسيارات بالنسبة للمنمين الذين لا يتوفرون على إمكانية توفير هاتين الوسيلتين نظرا لحجم قطعانهم الصغيرة التي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه.

ولم يقتصر تأثير وسائل النقل على ذلك و إنما تجاوزه ليشمل نقل الرعاة أنفسهم من مكان إلى آخر، وذلك بعدما أصبح التنقل على الطريقة التقليدية أمرا عسيرا، ، بالإضافة إلى تواجد السيارات والشاحنات أصبح تواجد محركات آلات ضخ المياه المستخدمة لسقي المواشي من الآبار"الحسيان" بعدما كانت تستعمل الدواب في ذلك من خلال "ارباط"، هذه المحركات التي ساهمت في استنزاف الفرشة المائية ونقص حجم المياه في الآبار الذي يعبر عنه محليا بقول "الحاسي واكح" خاصة في المواسم التي تعرف قلة في التساقطات المطرية. إلا أن فاعليتها في جلب الماء بسرعة وعدم انتظار ترتيب الأدوار للسقي الذي كان يتطلب ساعات من الانتظار الذي يعبر عنه بقول"الحاسي محجوم" أصبحت جزءا من التقنيات المستعملة عند كل كساب، على الرغم من هذه التقنيات السابقة (السيارات، الشاحنات والجرارات، آلات ضخ المياه) تحتاج للصيانة الدائمة والإصلاح المستمر الذي أصبح يكلف الكساب مبلغا مهما في مصاريف رعي قطيعه ، هذا دون ذكر الوقود المستعمل في اشتغال هذه الآليات الذي يعرف تزايدا في أسعاره.

هذا بالإضافة إلى أنه في السنوات الأخيرة أصبحت تقنيات الاتصال من قبيل الهاتف النقال تعرف استعمالا مكثفا من جل مربي

المواشي بفعل وصول شبكات الهاتف لأجزاء من المناطق الداخلية، بالإضافة إل الراديو وسيلة الربط مع العالم الخارجي وما يعرفه من أحداث، بالإضافة إلى استخدام الإنارة داخل الخيام عن طريق تقنية الطاقة الشمسية.

وهذا ما يظهر لنا أن انفتاح مجتمع الرحل على مختلف السبل التي تمكنهم من المحافظة على بعض معالم حياتهم، وذلك من خلال الاستفادة من كل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أدت إلى تغير كثير من جوانب الثقافة المادية لحياة البدو (حنا، 1984: 213).

ثانيا: الرعي واقتصاد السوق

إن علاقة الرعي الحالي بالسوق مرتبط بالتغير الذي حدث في قيمة امتلاك المواشي. فقد تحولت الماشية من قيمة استعمالية إلى قيمة اقتصادية –تبادلية، تحكمها النقود واقتصاد السوق، خاصة بعد "تهافت" الحضريين الجدد، الذين قاموا باستثمار أموالهم في شراء المواشي، حيث أصبحت الآن إنتاجية القطيع عند هؤلاء"المنمين الجدد" تراعي الربح وأصبح تسويق الماشية في المنطقة يتم في إطار علاقات زبانة شخصية بين بعض رجال الأعمال والوسطاء ليتم تسويق الجانب الأكبر في السوق المحلية.

إلا أن هذا لا يعني موت الجانب الرمزي من حيث امتلاك الماشية، التي توظف في العلاقات الاجتماعية والمناسبات العائلية، وكذلك في التباهي مابين الأسر والقبائل بحيث أنها لا تزال رمز للغنى المادي و الرمزي خاصة الإبل، ذلك أن مالكها من أهل الصحراء يعد غنيا ثريا بحيث أنه لا تقدر ثروة الشخص منهم بما عنده من أموال بل تقدر بما عنده من الإبل فالبدوي يقدر ثروته وغناه بما عنده من الإبل.

فهم يقولون : فلان يملك كذا من الإبل ولكنك لا تسمع أحدا يقول : إن فلانا يملك ما يساوي كذا من النقود.

وهكذا صار تنقل الرعاة والقطعان يراعي الربح في الإنتاجية الحيوانية، بحيث يتم بيع و تسويق جزء من القطيع بشكل دوري الماشية (الغنم والماعز) في الأسواق المتواجدة بالمدينة، خاصة في فترة المناسبات والأعياد الدينية التي أشرنا إليها سابقا (العيد الأضحى...)، أما بالنسبة لقطيع الإبل فيتم بيعه عن طريق انتقال الجزارين إلى البادية لشرائها التي تكون في العادة عبارة عن صغار الإبل التي تكون لحومها محببة عند السكان ،خاصة الذكور بينما يتم الحفاظ على الإناث لضمان استمرارية تزايد القطيع ، ويتحكم في الثمن ظروف الجفاف والسوق، إذ يعرف ارتفاع لأسعار المواشي في فترات الخصب أو تساقط الأمطار حيث تكون حافزا هاما لرفع تلك الأسعار دفعة واحدة أما في الفترات التي تعرف نقص في المرعى أو الجفاف يضطر الكسابة خاصة المنمين الصغار على تسويق قطعانهم ليتفادي عواقب الجفاف و كذلك لتمويل مصاريف شراء الأعلاف لبقية القطيع التي تعرف في فترات الجفاف ارتفاعا في الأثمان رغم المجهودات التي تقوم بها المصالح المختصة التي سنتطرق لدورها لاحقا، وأثناء هذه الظرفية الأخيرة تكون مناسبة لكبار الكسابة والمضاربين للحصول على قطيع رخيص وإعادة تنميته.

وعلى هذا الأساس لم يعد ينظر إلى الحيوان بمواصفات قديمة مثل لون الناقة أو إذا كان البعير مروضا أو لا، بل صار مقياسه الوحيد هو الوزن، بما يعني أن الحيوان غدى سلعة تباع وتشترى، وفقا لأسعار اللحم المرتبطة أساسا بنمط حياتي مديني (بالراشد، 2001: 29).

إلى جانب ذلك عرفت السنوات الأخيرة بيع حليب وألبان الإبل وهي ظاهرة غير مألوفة عند أهل الصحراء، حيث ارتبط الحليب أو اللبن بكرم الضيافة ومنحه عبر نظام "المنيحة" بحيث يتم منح حليب النوق والاستفادة من ألبانها وإرجاعها بعد ذلك كأحد أوجه التضامن والترابط هاته الممارسة التي عرفت طريقها إلى الانتفاء، ذلك أن حليب وألبان المواشي أصبحت مادة معروضة للبيع كغيرها من منتوجات المواشي وتعرف طلبا متزايدا في السوق الاستهلاكي اليومي للسكان داخل المدن بالصحراء، كما أن بروز مجموعة من التعاونيات المختصة التي أصبحت تقوم ببسترة وتعليب هذه المادة للتصدير نحو المدن الداخلية في شمال المملكة ولو بشكل محتشم.

الشيء الذي يظهر مدى التحول في الاستفادة من ملكية المواشي وموادها وانتقالها من قيمة استعمالية إلى قيمة مرتبطة بالنقد واقتصاد السوق وما كان لهذا التحول في انتفاء أو تراجع مجموعة من الممارسات والنظم الاجتماعية و التضامنات الجماعية كنظام "المنيحة" الذي كان يعتبر أحد أوجه التضامن بين أفراد القبيلة وأحد الاستراتيجيات المتبعة للمحافظة على القطيع وتشتيته آنذاك في ظل وجود الأخطار المحدقة به خاصة في ظل سيادة جو الحروب والصراعات بين المجموعات القبلية التي انتفت مع الاستعمار ومع حلول الدولة الوطنية.

وهذا ما أشار إليه الباحث عبد الرحيم العطري بقوله « إن انتشار النقد وانتفاء المقايضة أديا إلى تنقيد العلاقات الاجتماعية وتراجع الاقتصاد العائلي وإبلاء واقعة العمل المأجور، إن انتشار النقد خلق تراتبات جديدة، وهو ما ستكون له آثار واضحة على مستوى التضامنات

الجماعية التي ستتعرض للتراجع في مقابل بروز الفرد والاتجاه نحو الانتقال من إنتاج الكفاف إلى إنتاج السوق » (العطري، 2012: 55).

- **التعاونيات المهنية لتربية المواشي**

إن التغير الذي أصاب النشاط الرعوي بحيث لم تعد الثروة الحيوانية تحتفظ بمفهومها التقليدي من حيث أن الحيوان قيمة اجتماعية بل أصبحت قيمتها يضاف لذلك أنها قيمة اقتصادية، ولذلك بدأت في السنوات الأخيرة الإقبال على تكوين تعاونيات تهتم بتربية المواشي وتسويقها والاستفادة كذلك من منتوجاتها، ولقد قامت الدولة بفتح الباب أمام إنشاء هذا النوع الجديد بعدما تم انتفاء الممارسات الاجتماعية والتنظيمات السابقة المرتبطة بالمواشي(المنيحة مثلا)، كما أن هذه التعاونيات تمثل موردا ماليا لأعضائها ، إلى جانب ذلك تسمح بتطوير السكان أنفسهم بأنفسهم وإشراكهم في إدارة الإنتاج عن طريق التدريب والإرشاد، والرفع من المستوى المعيشي، بالرغم من غياب إحصائيات تهم المجال عن عدد التعاونيات بالمنطقة المدروسة التي غالبا ما تأخذ أسماء لجغرافية (تعاونية أوسرد، تعاونية واد الجنة، تعاونية لكلات، تيرس...)، فإن في السنوات الأخيرة عرفت الجهة ككل ازديادا في عدد هذه التنظيمات حيث تنشط بجهة وادي الذهب مجموعة من التعاونيات ولجمعيات خاصة في ميدان تربية المواشي. و يبلغ عدد التعاونيات المرخص لها 109 تعاونية فلاحية إلى حدود سنة 2011، حيث تشمل حوالي 255 منخرط، إلا أن عدد التعاونيات في الوقت الحالي بالجهة في الميدان الفلاحي تجاوزت هذا الرقم بكثير في ظل غياب إحصائيات من المصالح المسؤولة.

وتقوم هذه التعاونيات بمجموعة من الأدوار خاصة استغلال ألبان المواشي كالإبل و الماعز بحيث نجد اليوم عديد تعاونيات بالجهة

تنشط كتعاونية التاورطة التي تقوم بتعليب واستخراج بعض المشتقات من الألبان (الزبدة، الجبن...)، والتي رأت النور بفعل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها الملك محمد السادس في 18 ماي 2005، التي جاءت لمحاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي وخلق أنشطة مدرة للدخل والملاحظ أن هذه التعاونيات أصبحت ملجأ لمجموعة من النساء ،اللواتي أصبحن يقمن بهذه التعاونيات لإيجاد مورد مالي مهم مستقل عن الرجال.

ولعل الجدول التالي يبين لنا ذلك بعد أن حصلنا على بعض الوثائق للفترة ما بين (1986-2011) لعدد التعاونيات بالجهة بشكل عام في إطار غياب إحصائيات جديدة:

جدول رقم: عدد التعاونيات الفلاحية بجهة وادي الذهب

عدد السنوات	عدد التعاونيات	الإقليم		عدد الأعضاء		المجموع
		الداخلة	أوسرد	الرجال	النساء	
1986-1996	3	3	0	51	6	57
1997-2006	31	31	0	235	55	290
2007-2011	69	63	6	260	330	590

المديرية الجهوية للفلاحة 2014.

ويبين الجدول أن عدد التعاونيات في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة التي شهد فيها المغرب ميلاد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أيضا يبرز لنا أن التعاونيات تنشط بكثرة في إقليم الداخلة على خلاف إقليم أوسرد الذي لم يتم إحداثه إلا في سنة 1998، كما نرى أن عدد النساء في التعاونيات انتقل بشكل كبير خاصة مابين سنة 2011-1997، خاصة بعد خروج المرأة لميادين الشغل والعمل والانتقال من

نمط عيش البداوة، بحيث كانت المرأة تقوم بمجموعة من المهام والأدوار سبق الإشارة إليها (بناء الخيمة، إعداد الطعام، صنع أدوات الرعي...) حسب التقسيم الوظيفي للمجتمع في السابق، إلا أنه بعد الاستقرار حصل تغير في وضع المرأة البدوية بحيث أصبحت تضطلع بأدوار خاصة في المدينة (الأعمال الحرة، ممارسة التجارة، دخول الوظيفة العمومية...).

وبالرغم من هذا التواجد المكثف لهذه التعاونيات بالجهة بحيث أن أغلب أماكن تواجدها لا يبعد كثيرا عن مدينة الداخلة "لگرارير" أو مركز أوسرد أو تتواجد فيهما أصلا، ومع ذلك فقد لوحظ تواجد مكثف لمشاريع ما تزال متواضعة لإنتاج الألبان وبيعها طازجة، بل إن بعض المستثمرين أقام وحدات لمعالجة وبسترة الألبان غير أن هذه المحاولات الخجولة لم تشمل بعد المنتوجات الحيوانية الأخرى خاصة الجلود؛ وذلك بسبب أن أغلب المنمين لازال يعانون من ضعف الوعي الاقتصادي مع التطورات العلمية ودخول القطيع السوق الاقتصادية كرأسمال وكمجال تستثمر فيه الأموال من طرف التجار ورجال الأعمال، ما أصبح من الضروري القضاء على تلك المعوقات بشكل يتماشى والروح الجديدة لأداء الاقتصاد الحيواني مما يتطلب القيام بحملات مكثفة أيضا لبث الوعي بمختلف النواحي الفاعلة في الإنتاج الحيواني بين صفوف المنمين تلك الحملات، التي ينبغي أن تركز على الأهمية الاقتصادية للحيوان ومنتجاته المختلفة وما يتشقق من تلك المنتجات من مشتقات تشكل مادة أولية للصناعة ولجني الأرباح.

غير أن هذه الفكرة لا تزال تصطدم بالمقاصد الأصلية لتربية الماشية. فالماشية لا تزال ميدان لتخزين المال، وهي من الناحية الاجتماعية رمز للغنى، وبالتالي رأسمال يجب تنميته، وذلك في انتظار

ما قد يقع من كوارث مستقبلية كالأوبئة والجفاف أو حروب التي كان لها دور هام في التغير الذي حدث سواء على مستوى النشاط الرعوي أو على مستوى المجال المدروس.

لائحة المراجع

- بالراشد، محمد: « الرعي من نمط حياتي إلى حرفة رجالية:حالة الظاهر التونسي» مجلة الحياة الثقافية، مجلة شهرية تصدرها وزارة الثقافة بالجمهورية التونسية، العدد 121، يناير، 2001.
- بن حامد المختار، حياة موريتانيا (الجغرافيا)، نشر معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 1994.
- بن عبد الحي، محمد سالم بن لحبيب. جوامع المهمات في أمور الرقيبات، تحقيق: مصطفى ناعيمي، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1992.
- حنا، نبيل صبحي، المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1984 .
- الخطيب، محمد. المجتمع البدوي، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، سورية، 2008 .
- دحمان، محمد، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب،مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006.
- الشكراوي، خالد: « حوليات النزاع » ، مقال ضمن كتاب :الصحراء الأطلنتية المجال والانسان، منشورات وكالة الجنوب، الطبعة الأولى ، 2007.
- العطري، عبد الرحيم، الرحامنة القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، مطبعة طوب بريس، الطبعة الأولى، 2012 .
- محمد عبده محجوب، مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيق). الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، 1974 .
- المديرية الجهوية للفلاحة.
- Baroja, Julio Caro, Estudios Saharianos, Instituto de Estudios Africanos, Madrid ,1955.
- Bataillon, C., Intoduction : Nomades et Nomadisme au Sahara, Unesco, R, Oldenbourg Munich, 1963.

المكان السكني بالصحراء
من الخيمة إلى الدار بين استمرار التصورات والممارسات وتحولها

سالم وكاري
باحث في تاريخ الجنوب المغربي/ أسا

مقدمة

شهد المجتمع الصحراوي انطلاقا من سبعينيات القرن الماضي تغيرات جذرية انتقلت به من البداوة الظاعنة إلى الحواضر، نتيجة ظروف إقليمية ودولية (حرب الصحراء) قعدتها جوائح مناخية (جفاف السبعينات)، لنصير أمام مجتمع يسكن حواضر حديثة وإن لم يقطع مع حياة البداوة وتصوراتها حول الحياة. وذا كان "لفريك" فيما مضى والمدينة اليوم هي أول تعبير وتواجد للمجتمع داخل المجال، ومدخلا أوليا لفهم الوعي الجماعي، فإن المسكن[10] هو المساحة الأكثر داخلية للفريك أو المدينة (بشقيها الداخلي والخارجي)، وهو الذي يتواجد في إطار المجال الاجتماعي العام... ولا يعتبر مسألة حجز مساحة أو مكان مميز فقط، بل انه جملة علاقات وممارسات وأحلام ومشاريع.

إن البناء السكني كما تشير إلى ذلك رجاء مكي طبارة (مكي، 1995: 85)، هو عمل توليفي يحمل معاني الاندماج والتماهي والتقويم للموقع، ويعتبر من الأولويات والحاجات الأساسية للأفراد، ليس لأنه الفضاء الذي يحمي الإنسان من أخطار الطبيعة فقط، بل كذلك لكونه المكان الوحيد الذي يحقق فيه الساكن استقلاليته وحرياته الشخصية،

[10]- لقد فضلنا في هذه الدراسة، استخدام كلمة "مسكن" لأنها تحمل فعل الإقامة والتوطّن، كما تحمل معنى الديمومة والاستمرارية في العلاقة مع المكان السكني أكثر من النزول فيه أو الحلول به، أو حتى البيات المؤقت داخله...بهذا المعنى، تجيب كلمة مسكن عن البعد الاجتماعي والانثروبولوجي والنفساني الذي نحن بصدده.

ويجسد فيه هويته وتصوراته (سوالمية، 2011: 110). فعبر جدران المسكن يلتقي المادي بالمعنوي، حيث يدخل الجسد وحيث تقام الحدود والحياة اليومية وأسرارها وممنوعاتها ومحرماتها.

يصير المسكن بهذا المعنى خلقا لمساحة يومية، وإحاطة بسلسلة واسعة من العلاقات والمشاهد العائلية في إطار علاقة مع النسق الاجتماعي، إنه نوع من الفلسفة[11] وواقعة أنثروبولوجية، وليست شكلية أو معيارية، ما دامت مسألة السكن تتعلق بمسألة التغير الاجتماعي وبالممارسات الاجتماعية المتنوعة (بعد- قرابة- جيرة...). أنها مسألة ذات بعد أنساني تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية عبر مجرى التاريخ (LEFEBVRE, 1970). وبالنظر إلى كل هذه الأهمية القصوى للمسكن في فهم دواخل المجتمع فلنا أن نتساءل عن المسكن بالصحراء والمجتمع الصحراوي زمن البادية، وعن التصورات والممارسات التي دارت حوله وفيه؟ وما هو المستمر من المتحول من تلك التصورات والممارسات بعد انتقال المجتمع إلى الحواضر وسكنى الدور؟

1- المسكن زمن البداوة: الخيمة

تعد الخيمة مسكن أهل الصحراء زمن البداوة، وهي بمثابة المجال الذي تنتظم فيه الأنشطة الجمعية، إذ أنها ملتقى لشتى الأعمال المنزلية اليومية والممارسات الاجتماعية الاحتفالية، على أن التأسيس لخيمة جديدة باعتبارها حلقة وصل بين الفرد والمجتمع واحدى آليات الدمج الاجتماعي، يرتبط إلى حد بعيد بمؤسسة الزواج بما تعنيه من الانتماء والضبط والالتزام، "فالمسكن يكاد يكون خاليا من

[11]- يعتبر باشلار (bachelard) من أهم الفلاسفة الغربيين الذين تعرضوا للمسكن ولفلسفة المسكن في كتابه "جمالية المكان" (la poétique de l'espace) واعتبره لغة الحياة اليومية ومن أدوات حياتنا النفسية الخفية التي بدونها تُفقد نماذج الالفة في الحياة.

أي دلالة ووظيفة خارج الاجتماع العائلي، وإنشاؤه عادة ما يندرج في هذا السياق، إذ هو يستكمل شروط الاعتراف الاجتماعي والأخلاقي" (صولة، 2005: 11). ولعله من المهم التذكير بالعلاقة الوثيقة بين الزواج وتأمين المسكن لما يختزنه هذا الأخير من نزعات وتعبيرات شخصية وقدرة على استنهاض أشد القيم الأخلاقية هيبة وسحرا في الضمير الجمعي.

كان إنشاء الخيمة حدثا تشارك فيه الجماعة كلها بشكل أو بآخر، ليس فقط عبر الأضحية التي تتخذ شكل وليمة جماعية نهاية الأشغال وما تدفع إليه من تقديم الهدايا الغذائية بوصفها مولّدة لنظام من التواصل والإلزام المتبادل كما برهنت على ذلك تحاليل موس للهبة (MAUSS, 1983 : 145-279)، وإنما أيضا عبر الإسهام الفعلي في إنجاز المسكن الجديد، حيث تكون هذه المناسبة مجالا لبروز التضامن داخل نطاق الجماعة الواحدة خاصة النساء، ولاسيما في المراحل الحاسمة من عملية الإنشاء التي تقتضي توفر عدد كبير من السواعد لخياطة "الفلجة" (شرائط الشعر) إلى بعضها من أجل استواء الخيمة[12].

يحضر باب الخيمة بوصفه الجزء الأكثر كثافة في التعبير عن المسكن تعيينا وترميزا، باعتباره الحد العازل والواصل في آن، بين الخيمة والفضاء الخارجي، أي التقابل بين الفضاء الخاص والفضاء العام، وبالتالي التمييز بين المرجعية العائلية والمرجعية المجتمعية بكل ما تنطوي عليه من التصورات والمواقف. فباب الخيمة بصغر حجمه يجعل الزائر في وضعية انحناء عندما يهم بالولوج إليها، وهي "حركة جسدية تتجاوز مستوى الإشارة لتأخذ معنى استعاريا مقدسا نظرا لصلتها

[12]- وكان مرور الرجل بالقرب من جماعة النساء اللواتي يخطن الخيمة يحتم عليه وضع "البِياظ" (سكر أو حتى ذبيحة أو غيرها)، بعدما ترميه إحدى النساء بكبة الخيط التي يستعملنها لخياطة "الفَلْجة".

الخاصة بمنظومة الأوضاع الجسدية الشعائرية كما تبرز في الصلوات والنذور التقليدية، وفي مراسم طقوس الولاء والطاعة في الحقلين الاجتماعي والسياسي" (صولة، 2005: 14).

كما أن الاستواء على الفراش، يفرض نزع النعلين ورفع الرجلين على الحصير بحيث يأخذ الجسد من الرأس إلى القدم، "مورفولوجية" خاصة تفرضها تقنيتي الانحناء والتخطي والرفع، أي خفض ما هو مرتفع ورفع ما هو منخفض. إنه وضع دلالي من التطويع والضبط الجسدي يذكر بأنه ثمة حد يتم عبوره للولوج إلى فضاء خاص له حرمته وهويته.

وبالنظر إلى كون الخيمة فضاء مفتوحا دون حواجز يضطلع بوظائف متعددة، الأمر الذي ينم عن وجود نمط ديناميكي من الممارسة السكنية يطغى عليه التعدد والتنوع الوظيفيين، وإلغاء لأشكال الفصل على أساسي الجنس والسن والتي لا تسمح بها الخيمة بذاتها هندسيا ووطيفيا، إلا أن ذلك لا يعني نزوعا نحو الفوضى، فعادة ما يخصص القسم الشرقي من الخيمة للرجل والضيوف، بينما تحتكر المرأة القسم الغربي منها حيث يوجد المتاع وحاويات الماء (القرب). ويتم عزل القسمين بواسطة "أساتر" أي الحجاب الفاصل بين الطرفين مما يحقق للمرأة نوعا من الخصوصية في تدبير شؤونها خاصة في حضور ضيوف غرباء.

يبقى "لأساتر" بهذا المعنى دورا في تعقيد عملية استكشاف الخيمة بوضع الحواجز والمسافات التي من شأنها أن تعزز خصوصية فضاء المرأة، فتصير تهيئة الخيمة مرتبطة بالعرض والشرف والمقدس حتى أن عرف أيت أوسى قارنها بالزاوية وجرم كل سفه يمس بها (ديوان قبيلة أيت أوسى، 1949: 2)، وهو ما يمنح للمرأة مكانة كبيرة

واستعلاء داخل مسكنها كما وصفها رابوبور (RAPOPORT) في مؤلفه حول أنثروبولوجيا المسكن (RAPOPORT, 1972 :91).

ولا تتجلى ازدواجية داخل الخيمة في الاستخدام الوظيفي فحسب، وإنما أيضا في الجمع بين ثنائيات متقابلة تقوم على صيغ مرنة متعددة من التلاعب بعناصر المناخ والمحيط المباشر، حيث يسمح الداخل بالانتقال من الشمس إلى الظل ومن الرطوبة إلى الجفاف، وبمعايشة الداخل والخارج، على أن الشكل الدائري لداخل الخيمة يبعث على الاحتواء فيصبح بطنا يحتوي الانسان الصحراوي، بل ويتماهى مع النماذج المقدسة التي يتخذها مرجعا وأفقا في تأسيسه، والتي تذكر وتحيل جميعا على الدائرة التي هي أصل الأشياء، إذ "العالم دائري حول كائن دائري" (BACHELARD, 1996: 214).

تبقى الخيمة إذاً بالصحراء أصل المسكن التقليدي ومنتهاه، ليس فقط من وجهة نظر تاريخية فحسب، وإنما أيضا من وجهة نظر سوسيولوجية وأنثروبولوجية نظرا لما اختزنته من كثافة علائقية وممارسات اجتماعية يومية واحتفالية، ولما تحيل عليه من مخيلة وذاكرة، فهي عالم الإنسان الصحراوي الحميمي المحبب إلى جسده بفضل ما كان يسري فيها ويدور داخلها مما يجعل التجربة الجسدية مستثمرة. تجربة تجعل التساؤل عن ديمومتها في الحاضر مشروعة، فإلى أي حد استمرت تلك التجربة مع مسكن اليوم في صحراء اليوم؟

1-الدار كمسكن في زمن التحضر بالصحراء

يتكون المسكن الصحراوي الحديث (الدار)[13] من جزء مخصص للعائلة في مفهومها الضيق (الأبوان والأطفال) وجزئين مخصصين لاستقبال الزوار: صالة عائلية متوسطة للزوار المترددين والمألوفين مثل الأقارب والأصدقاء المقربين والتي قد تكون عبارة عن "مراح"[14] أو "أسراك" يتوسط المنزل، وصالة استقبال بالمعنى الصحيح للضيوف الذين لابد لهم من عناية خاصة تدعى "المصرية" وعادة ما تكون عند مدخل المسكن، وإلى جانب هذا المسكن هناك "الحوش" كفضاء لتربية بعض رؤوس الماشية أو قد تحتل قسما من السطح في حالة غياب "الحوش".

يتماهى المسكن الصحراوي اليوم في الكثير من أوجهه مع خيمة الأمس، فالغرف تغيب فيها في معظم الأحيان الأسرة المرتفعة عن الأرض إذ يفضل أهل الصحراء النوم على الحصير وبعض الأفرشة الخفيفة، كما يفضلون الأكل على موائد قصيرة تمكنهم من الجلوس على الحصير، وقد يُحتفظ في المطبخ ببعض أدوات البادية مثل "الطبك" و"المصعاد" و"كصعت العود" وغيرها، وعادة ما يلاحظ أن باب المسكن مشرّع وتعلق عند مدخله أحيانا قربة ماء، أما "المصرية" فإنها تأثث ب"مطلات" مسطحة تسمح بالتمدد على الأرض وأخذ وضعية موازية لمواعين الشاي مما يوفر المتعة البدوية البسيطة للحياة الصحراوية.

وتبقى الخيمة الأداة المرجعية الأوثق إلى الثقافة البدوية في المشاهد الحضرية اليوم حيث يعمد السكان إلى نصبها على السطوح زمن الحر وخصوصا في المدن الداخلية إذ تمكن ستائرها الجانبية

[13]- تعتبر كلمة الدار المرادفة للسكن الأكثر استعمالا من أي كلمة أخرى رغم مطابقتها لنمط من السكن هو الذي نجده في المدن التاريخية العتيقة.

[14]- كلمة مراح هنا مستمد من المكان الذي كانت تربض به المواشي أمام الخيام، فانتقلت رمزيا مع المجتمع بعد تمدنه لتعني الفناء الذي يتوسط المسكن ما دام يوجد أمام الغرف.

القابلة للإماطة من التمتع بالنسيم من أول العشية، كما تقي من لفحات الحر (أريفي) وضوء القمر ليلا. على أن المعنى الاجتماعي لهذه الأدوات كما تنبه إلى ذلك سبستيان بولي (بولي، 2006: 113) يظل موضع تساؤل. هل هي مجرد آثار للبادية والثقافة البدوية "للبيظان"؟ أم هي على العكس محامل مفضلة لهوية حضرية أصيلة تضفي مع غيرها على مساكن اليوم وجهها المميز؟

إن الكثير من الصور والممارسات والتصورات التي تؤطر المسكن الصحراوي اليوم تحيل على البادية والحياة البدوية وتذكر بها، فتهيئة المسكن تذكر في الكثير من أوجهها ببساطة الخيمة، أما "الحوش" فإنه يجسد الارتباط النفسي والعاطفي بالماشية ويذكر بأسس الترحال عند "البيظان" ألا وهي التنمية.

كل ذلك يسخره الصحراويون وخصوصا أجيالهم التي عرفت الحياة في الصحراء ليعيشوا مساكنهم ويعبروا عنها في الحاضر بطريقتهم الخاصة، إلا أن هذا الرجوع إلى الثقافة البدوية الأصيلة وإن كان ملحوظا عند السكان الحضريين المولودين قبل السبعينات، آخذ في التلاشي تدريجيا عند الأجيال الشابة التي ولدت وترعرعت في الحواضر، فالعولمة الضاغطة والتحديث الذي هز المجتمع الصحراوي وإن سمح باستمرار بعض التصورات والممارسات، إلا أنه كان له الأثر البليغ على تنظيم الحيز السكني، فالمسكن أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى الانقسام إلى فضائين، الأول مرئي (visible) يمَارس فيه الاجتماعي على نطاق واسع، تجسده "المصرية" مكان اللقاء مع الآخر، والتي تظل ارتباطا بذلك مرتبة وأكثر أناقة من باقي الغرف ضمن استراتيجيات بناء الواجهة (la façade)، في مقابل الفضاء الثاني غير المرئي (non visible) والحميمي المخصص للمرأة في حين كانت خيمة العهد الماضي

تسمح بالخلط الصريح وعدم وجود الحواجز المادية الدائمة بين الجنسين، كما أن تعدد الغرف بالمسكن يشي بحصر الاستعمالات الوظيفة لأجزاء السكن عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة للخيمة وينبأ بمنطق جديد للعلاقة بين الجنسين، أضف إلى ذلك التوجه المتزايد نحو الأخذ بالتجهيزات الإلكترو منزلية ووسائل الرفاه المنزلي والقفز نحو الحاجات ذات الطابع الكمالي في تجاوز بيِّن للعمران البدوي المقتصر على الضروري في سائر الأحول والعوائد، فكلما تطورت الحاجات وانخرط الأفراد بعادات جديدة، إلا وبرزت أشكال واعتبارات جديدة للسكن.

وإذا كانت خيمة الأمس تخلوا من وسائل التحصين المادية، فإن المسكن الصحراوي اليوم يجسد البحث عن الأمن واستحضار الهاجس الأمني انطلاقا من تعدد الشبابيك والقضبان الحديدية المرتبطة بالباب والنوافذ، بل إن بعض ذوي النعم يعينون حراسا أمنيين عند مداخل فيلاتهم وإن كان هذا السلوك الطارئ يثير استهجان المسنين خاصة لما يرون فيه من تخل عن المضيافية التي هي قيمة أساسية من الثقافة البدوية، فصار لذلك المسكن عبارة عن محمية حسب تعبير شومبار (CHOMBART, 1971 :11) يساهم في الإعداد والتحضير لشكل أعم من الانطواء الذي يصيب البدوي في بداية استقراره.

ويبقى التفاخر في المزج بين الأنماط والأساليب العمرانية الجديدة وخاصة في الأحياء الراقية تجسيدا لشراهة مكانية تقود من العمران البدوي إلى العمران الحضري. والبحث عن الترف والتفاخر فيه كنوع من التعويض عن فترة البساطة الطويلة والصعبة - إن لم نقل البائسة-، فيشكل ذلك بالفعل حسب مفهوم هيجل "اللحظة" المهمة التي يتم الانتقال فيها من وضعية البداوة إلى وضعية التحضر (ولد الشيخ، 2006: 146).

استنتاج:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على المتغيرات التي طرأت على المسكن والتمثلات المرتبطة بانتقال المجتمع الصحراوي من بيوت خفيفة، متنقلة ومتكيفة مع الظروف الأمنية والمناخية السائدة بالصحراء حينئذ، إلى بيوت قارة استوعبت الكثير من المتغيرات المرتبطة أساسا بتغير رؤى المجتمع ليظهر لنا كيف تقترب التغييرات الثقافية المتمثلة في السلوك، من التغييرات الحاصلة في المحيط والتي تظهر عبر الشكل المبني، ذلك أن المسكن هو مؤسسة وليس بنية أو شكلا ماديا فقط، وبناءه هو واقعة ثقافية معقدة.

ملاحق

ملحق رقم: 1

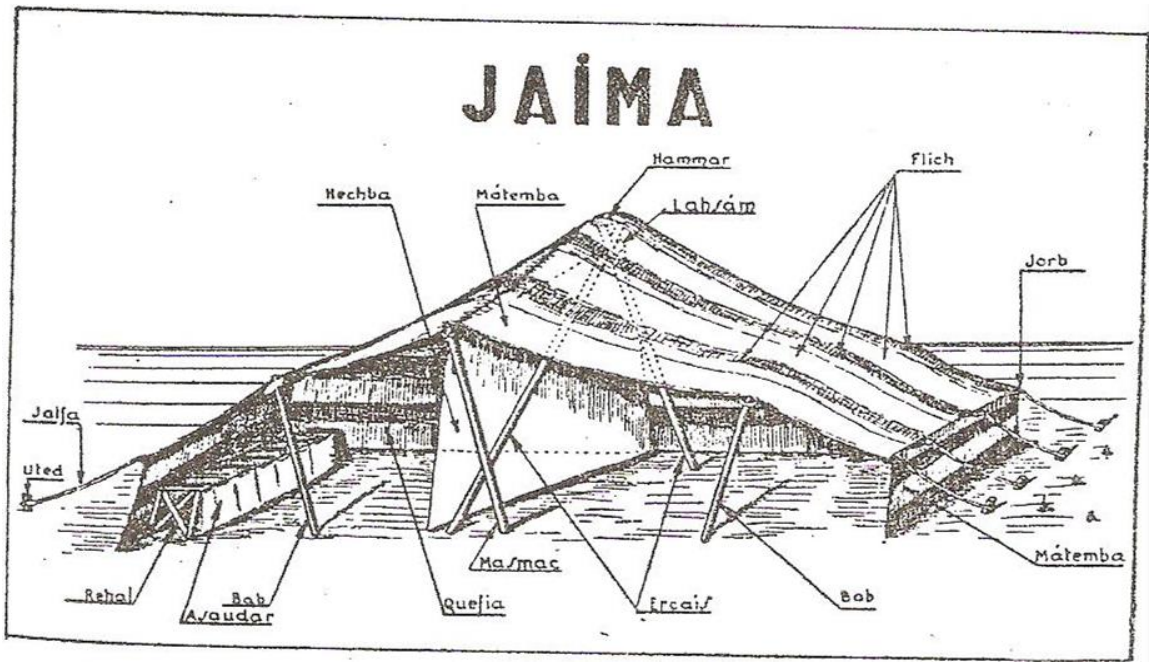

رسم تخطيطي للخيمة حيث يظهر "أساتر" وسط الخيمة: (بلحداد، 2008: ملحق الكتاب)

ملحق رقم 2:

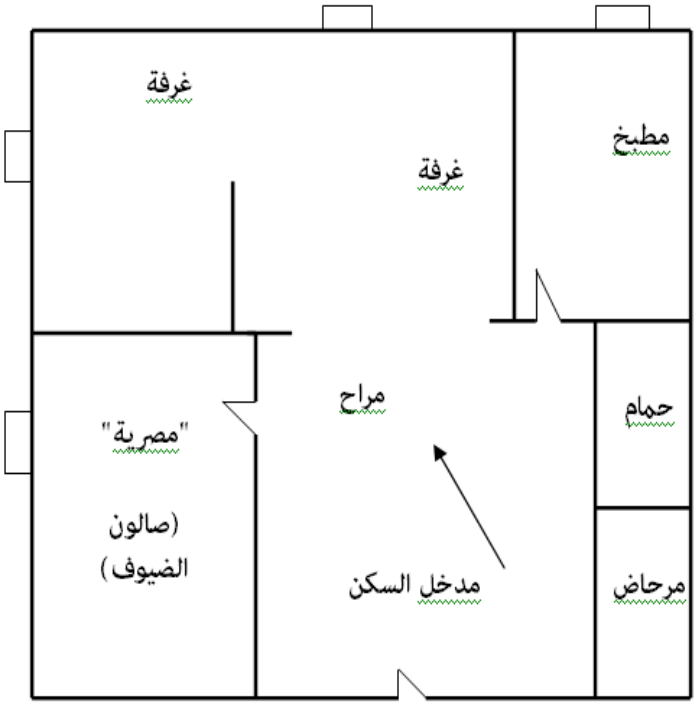

نموذج عام حول مسكن اليوم بالصحراء

ملحق رقم 3:

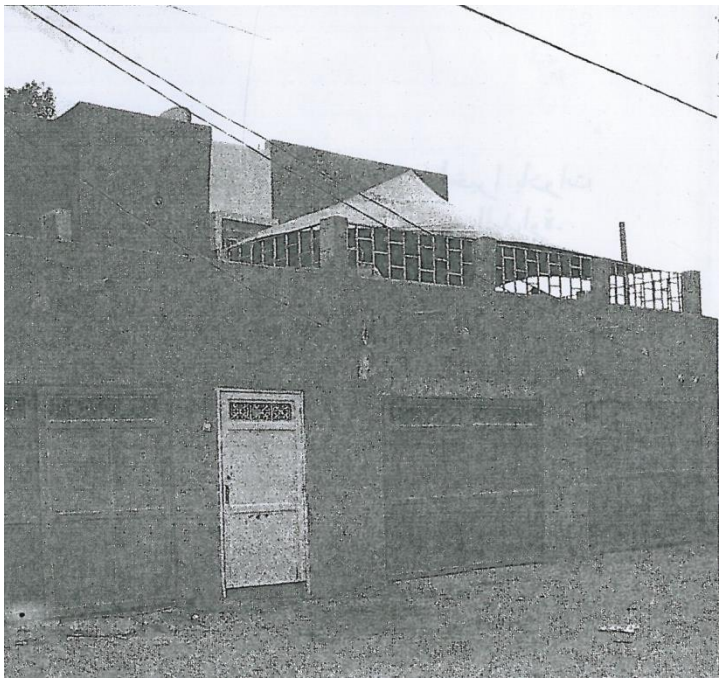

خيمة مضروبة على سطح فيلا: (س. بولي، 2006: 114)

مصادر ومراجع:

- الرواية الشفهية والمعايشة الميدانية.
- بلحداد (نور الدين)، ***التسرب الاسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860-1934)***، منشورات معهد الدراسات الأفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2008.
- بولي (سبستيان)، "أدوات البداوة في نواكشوط: مجرد بقايا من نمط حياة مهجور أم محامل مفضلة لهوية حضرية حية؟"، اسهام بكتاب ***انواكشوط: عاصمة موريتانيا. 50 عاما من التحدي***، اصدار وزارة الثقافة والشباب والرياضة، دار النشر ييحيا 2006، ص ص 113- 121.
- ولد الشيخ (عبد الودود)، "انواكشوط، عاصمة بدوية؟"، ----------، ص ص 139-147.
- بن محمد الباهنين (مولاي عمر)، ***ديوان قبيلة أيت أوسى***، مخطوط، نسخة سنة 1369هـ/1949، بحوزتنا نسخة مصورة منه.
- مكي طبارة (رجاء)، ***مقاربة نفس- اجتماعية للمجال السكني، دراسة ميدانية***، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1995.

دوريات ومقالات:

- سوالمية (نورية)، "توظيف الفضاءات السكنية الجاهزة بين التصورات والممارسات حالة مدينة وهران"، اسهام بمجلة ***المواقف***، العدد السادس ديسمبر 2011، ص ص 109-119.
- صولة (عماد)، "صيرورة الرمز من العتبة إلى وسط الدار: قراءة أنثروبولوجية في السكن التقليدي التونسي"، اسهام بمجلة

إنسانيات، المجال- الفعاليات الاجتماعية الغيريـة، عـدد 28، 2005، ص ص 5-22.

Ouvrages et Articles:

- BACHELARD (Gaston): ***La terre el la rêverie du repos***, Tunis, Editions CERES, 1996.
- CHOMBART DE LAUWWE (P. H): ***Pour une sociologie des aspirations***. Paris Médiations, 1971.
- LEFEBVRE (H) : ***dur sural a l'urbain***. Anthropos. Paris 1970. Introduction.
- MAUSS (Marcel), « Essai sur le don, Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques »: in ***Sociologie et anthropologie***, Quadrige, P.U.F, 1983, PP 145-279.
- RAPOPORT, (A): ***Pour une anthropologie de la maison***. Paris Bordas, 1972.

مظاهر البداوة في المجال الحضري بمدن جنوب المغرب:

دراسة لحالة مدينة طانطان

بكار المرتجي
باحث في الجغرافيا

مقدّمة

عرف المغرب ابتداء من ستينيات القرن المنصرم فترات جافة ومتواترة، أثرت بشكل واضح على ساكنة البوادي والأرياف نظرا لاعتمادها على القطاع الفلاحي بالدرجة الأولى.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الطرق المتبعة في تعامل الساكنة المغربية مع ظاهرة الجفاف وتأثيراته السلبية، اختلف من منطقة إلى أخرى، فإذا كانت الأقاليم الشمالية والوسطى للبلاد عرفت حركات هجرية كثيفة من البوادي والأرياف إلى المدن، أفرزت نتائج عكسية على المجالات الطاردة والمستقبلة على حد سواء، فإن الأقاليم الجنوبية اضطرت جل ساكنتها إلى التغيير الجذري لحياتها والانتقال من البداوة إلى الاستقرار القسري بالمدن الناشئة حديثا، ومحاولة التأقلم مع واقعها الجديد والاندماج التدريجي في ركب المدنية الجارفة التي عرفتها المنطقة طيلة السنوات الماضية.

ومع ذلك، إلا أنه رغم مرور أزيد من أربعة عقود على البدايات الأولى لهذا الاستقرار (الجيل الثالث)، فإن مظاهر البداوة (تربية الماشية داخل الدور السكنية، طبيعة المسكن، الأنشطة المزاولة، حضور القبيلة، التعامل مع الفضاء العمومي...) ما تزال ظاهرة للعيان في المدن الكبرى والمتوسطة للمنطقة مثل مدينة طانطان.

السياق العام للدراسة

تندرج هذه الورقة البحثية في إطار الدراسات التي تهتم بتأثير سلوكيات الإنسان على الحياة الحضرية والتأثيرات العامة للهجرة القروية على مورفولجية المدن وتشكلها، مع التركيز على مسألة المدينة في مجتمع البداوة. حيث لطالما اعتبرت المدينة في المجتمعات البدوية كائنا غريبا، عليه أن يثبت وجوده ويقاوم أولا الظروف الطبيعية الصعبة ونمط العيش الذي تفرضه، إضافة إلى محيط اجتماعي لطالما نظر إليها بنوع من الدونية والتعال (بوبريك، 2002: 7)، وبعد أن فرضت عليه الظروف الطبيعية والسياسية الاستقرار بهذا الوسط كان عليه أن يبتكر حلولا يتأقلم معها مع المعطيات الجديدة.

إشكالية الدراسة

لقد مر على استقرار البدو الرحّل بمدينة طانطان أزيد من أربعة عقود، وعرفت حياتهم منذ ذلك الإبان تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية جد هامة، ترتبت عنها نتائج يمكن القول عنها بأنها جيدة، على الأقل في ما يتعلق بتمكين الأطفال من التعليم واستفادة الأسر من المرافق العمومية وخدمات القرب بشكل أفضل من الماضي. بيد أن مظاهر نمط العيش السابق (البداوة) ما تزال حاضرة في الأذهان وفي الممارسات اليومية لجزء من هذه الساكنة، الأمر الذي يمكن معه التساؤل حول تجليات هذه الممارسات وأشكالها ونظرة ممارسيها إليها ونظرة وردود فعل باقي سكان المدينة حولها، هذا فضلا عن دور مظاهر الحياة السابقة هذه في بَدْوَنَة المدينة[15]، وإلى أي حد ساهمت في إعطاء مدينة طانطان هوية حضرية خاصة؟

[15]- تم استخدام مصطلح بدونة المدينة وليس ترييف المدينة بالنظر إلى نمط العيش الذي كان يمارس من قبل الوافدين على المدن والذي كان غالبيتهم من البدو.

إن الحديث عن مظاهر الحياة البدوية المنتشرة في المدينة المدروسة، يحيلنا إلى الحديث عن القبيلة ودورها في تدبير الشأن العام المحلي، ما دام الانتماء القبلي معيارا أساسيا لاختيار المرشحين للانتخابات البلدية، وأكثر محددات السلوك الانتخابي تأثيرا، كما ما يزال هذا المعيار حاضرا بقوة في مختلف مناحي الحياة اليومية لسكان المدينة المدروسة.

المنهجية المعتمدة

حاولنا في هذه الدراسة المزاوجة بين المنهجين الكمي والنوعي بالنظر إلى طبيعة الدراسة والتي تحتاج في جزء منها إلى تحليل العديد من البيانات التي وردت في مجموعة من الكتب والأطاريح الجامعية والمقالات التي تناولت الموضوع بشكل عام[16]، وذلك بهدف الجمع بين مختلف الآراء والنظريات التي تطرقت إلى تاريخ المنطقة ونشأة الظاهرة الحضرية، من أجل توظيف الأنسب منها وتطوير أفكار جديدة تخدم الإشكالية الأساسية للبحث.

ومن ناحية أخرى، فإن جانبا من الدراسة، جعلنا نضطر إلى توظيف المنهج الكمي من خلال اعتمادنا على بعض الإحصاءات والبيانات الخاصة بتطور سكان المدينة المدروسة، من أجل معرفة الحيثيات الدقيقة التي حتمت على القسم الأكبر من البدو الاستقرار النهائي بالمدينة، هذا فضلا عن الاستعانة بتقنية المقابلة الموجهة التي استهدفت مجموعة من الأسر البدوية المستقرة حديثا في مدينة طانطان خلال السنوات السبع الأخيرة (82 أسرة). وهو أمر مكننا من

[16]- يشار إلى قلة الدراسات التي تناولت مدينة طانطان باستثناء بعض المقالات التي كتبها الجغرافي محمد بنعتو حول مدن الجنوب المغربي.

فهم أكثر لآليات اندماج البدو في الحياة الحضرية وتأقلمهم معها ودرجة ارتباطهم بنمط حياتهم السابق.

1. تربية الماشية داخل المدار الحضري مظهر من مظاهر البداوة أم نشاط اقتصادي مندمج؟

يبقى من الصعوبة بمكان إعطاء أرقام دقيقة حول حجم الماشية التي يربيها سكان مدينة طانطان داخل المجال الحضري، أو في أطرافها المباشرة، ويتضح انطلاقا من الملاحظة الميدانية الأعداد الهامة من الماعز والأغنام على الخصوص التي تجوب الشوارع والأزقة الهامشية وترعى على المخلفات في المطارح العشوائية (صورة رقم 1)، وهي ممارسة ظهرت مع البدايات الأولى لنشأة المدينة واستقرار البدو على أطرافها.

ويقوم حاليا العديد من سكان المدينة من البدو القدامى أو غيرهم بتربية رؤوس من الماشية (من رأسين إلى عشرة رؤوس) إما على أسطح المنازل أو في حظائر مستقلة إلى جانبه (صورة رقم 2)، ويبقى الهدف الأساس من هذه التربية الاستفادة من ألبانها ولحومها خاصة وأن أغلبية الرؤوس المرباة هي من الماعز، في حين تبقى التربية بهدف البيع أمرا نادرا. ومع ذلك تنشط في الأسابيع والأيام التي تسبق عيد الأضحى عمليات البيع والشراء الخاصة بماشية المدينة، وهنا يجب التمييز بين الحظائر التي يملكها السكان العاديون، وبين الحظائر التي يملكها المستثمرون، هذه الأخيرة تكون أكبر مساحة وتجهيزا وتضم عددا أكبر من رؤوس الماشية التي يبقى الهدف الأساسي من تربيتها توجيهها إلى الأسواق المحلية.

صورة رقم 1 و2 : جوانب من تربية الماشية داخل المجال الحضري لمدينة طانطان.

ويكفي إلقاء نظرة على التوزيع المكاني لهذه الحظائر، لتكوين فكرة عن حجم الظاهرة ودرجة ترددها داخل المدينة، حيث يلاحظ انتشار مختلف أنشطة تربية الماشية في الأحياء الوقعة على أطراف المدينة وتقل كلما اتجهنا من هذه الأطراف نحو المركز (شكل رقم 4)، وهو ما يفسر بازدحام هذا المركز بمختلف الأنشطة الأخرى وزيادة الطلب على السكن وارتفاع أسعار العقار مما اضطر العديد من ملاك الحظائر بالمركز إلى بيعيها أو تحويلها إلى مساكن. وإذا كان صنف الماعز والأغنام الأكثر تربية من قبل السكان داخل مدينة طانطان فإن الأصناف الأخرى خاصة الإبل تتم تربيتها على أطراف المدينة، وتلقى منتجات ألبان الإبل رواجا منقطع النظير من قبل الساكنة حيث يتم بيعه بشكل طازج إلى موزعين داخل مختلف أحياء المدينة، في ظل غياب شركة لتحويل وتوزيع هذه المنتجات (Mahdi, 2015 : 38).

وإلى جانب بيع حليب الإبل كنشاط مدر للدخل، يمكن الحديث عن أنشطة أخرى لها صلة مباشر بتربية الماشية، فبالإضافة إلى امتهان

بعض سكان المدينة لبيع المواشي، يسترعي انتباه زائر المدينة العديد من المحلات التجارية المتخصصة في بيع أعلاف الماشية (الصناعية والطبيعية) كما تخصص لمثل هذه الأنشطة فضاءات خاصة داخل السوق الأسبوعي للمدينة (صورة رقم 4)، كما يمكن الحديث في هذا الصدد عن محلات متخصصة في أدوات علف وسقي الماشية (صورة رقم 5) و (الشكل رقم 4). وتجدر الإشارة إلى أن المكانة الراسخة للإبل في المجتمع البدوي المستقر ما تزال حاضرة إلى اليوم حيث ما تزال عنصرا أساسيا في مختلف المناسبات الاجتماعية والسياسية، فهي في حفلات الزواج تقدم كهدية لأهل العروس كما تقدم كطعام للمدعوين، وما يزال لها حضور كبير في الاحتفالات السياسية وغيرها، مما زاد من قيمتها السوقية وارتفعت أسعارها في السنوات الأخيرة. وعليه فإن نشاط تربية الماشية في مدينة طانطان يمكن اعتباره نشاطا مندمج إلى حد ما في الاقتصاد الحضري.

شكل رقم 4 : التوزيع المجالي لأهم الأنشطة المرتبطة بتربية الماشية داخل المجال الحضري لمدينة طانطان سنة 2015.

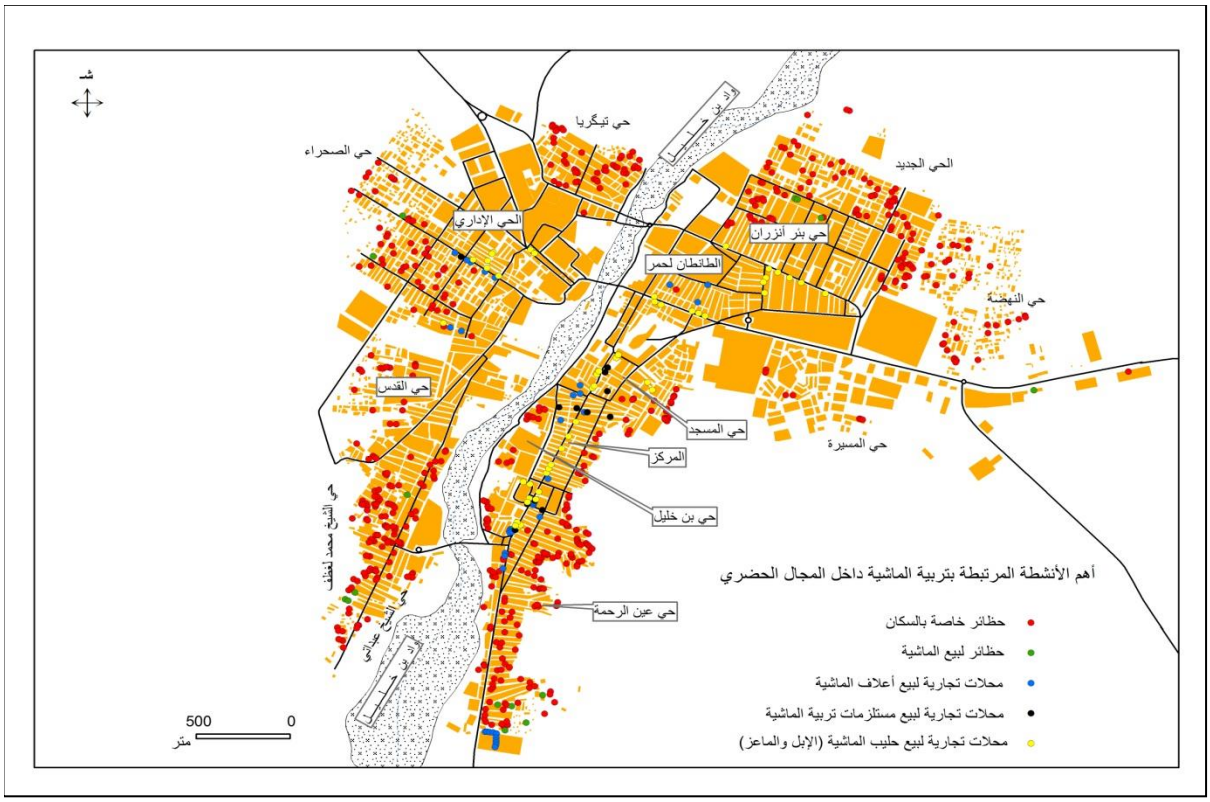

صور رقم 3، 4، 5، و6: مظاهر استمرار تربية الماشية في المجال الحضري لمدينة طانطان.

توضح الصورة رقم 3 الجانب المخصص لبيع أعلاف الماشية داخل السوق الأسبوعي لمدينة طانطان، بينما تبين الصورة رقم 4 محل تجاري متخصص في بيع مستلزمات تربية الماشية، في حين توضح الصورتان 4 و5 محلين الأول متخصص في بيع حليب الماشية الحضرية (الإبل والماعز) والثاني لبيع المواشي وذبحها في عين المكان.

2. الخيمة وأثرها في الأشكال الحضرية والسكن

شكلت الخيمة في البدايات الأولى للاستقرار البدو بمدينة طانطان وغيرها من مدن المنطقة، الملجأ الوحيد الذي أنشأته العائلات النازحة على أطراف المدينة إلى حين إنشاء مساكن بمواد صلبة (صورة رقم 7). وعلى الرغم من تعويض هذه الخيام القديمة بالبنايات الحديثة،

فإن هذا الفضاء الأسري بامتياز يبقى غير غائب اليوم عن مجمل أحياء مدينة طانطان. فالخيمة ما زال بالإمكان مشاهدتها على أسطح المنازل المكونة من طابق أو طابقين أو في الفناء الأمامي للمنزل، وتظل الخيمة كرمز سابق للبداوة أداة مرغوبا فيها خاصة في فصل الصيف لأنها ملائمة للمناخ الحار والجاف، وتمكن ستائرها الجانبية القابلة للإزاحة من التمتع بالهواء الرطب كل مساء، عكس المنازل المغلقة، ويبقى من المألوف في فصل الصيف بالأخص رؤية أسر تجلس كل مساء أو في بداية الليل على حصير مبسوط في الشارع أمام باب المنزل للتمتع بالنسيم الليلي وأنس بقية أهل الحي الذين يعمدون إلى نفس الشيء.

صورة رقم 7: البدايات الأولى لاستقرار البدو على أطراف مدينة طانطان

تظهر في مقدمة الصورة مجموعة من الأسر المستقرة حديثا، وما تزال هذه الأسر تقطن خيامها السابقة، وتربي أجزاء من قطعانها، إلا أن هذه الخيام سرعان ما تتحول تدريجيا إلى مساكن صلبة وقارة كما هو موضح في خلفية الصورة.

من الواضح أن شغف البدو السابقين بالخيمة لم يقف عند هذا الحد بل امتد ليشمل التصميم الداخلي والخارجي للمنازل الصلبة، فالمتمعن في التصاميم الداخلية لجل المنازل خاصة المبنية قبل ثمانينيات القرن الماضي سيشد انتباهه من دون شك رحابة هذه المنازل وتعدد غرفها مقارنة مع مناطق أخرى أو على الأقل منازل السكان المستقرين من أصول حضرية أو ريفية، كما أن هذه المنازل كانت تتميز بباحة داخلية منفتحة على الخارج، تنتهي إليها أبواب جميع الغرف، إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة تراجع الإقبال على مثل هذه البنايات بفعل المساحة التي تتطلبها، وظهور الحاجة إلى المنازل ذات المستويات المتعددة عوض ذات المستوى الواحد.

وتبقى الخيمة حاضرة في العديد المناسبات الاجتماعية (حفلات الزفاف، مراسم التأبين....) ويتم نصبها أمام المنازل أو مقرات الأحزاب إبان الانتخابات والاستقبالات الرسمية، بيد أن ما يميز هذه الخيام عن الخيام التقليدية وإن احتفظت بشكلها الهرمي دائما، هو حجما الكبير المعد لاستقبال أكثر عدد من المدعوين، مواد صنعها حيث أضحى للبلاستيك والقماش حضور كبير في صناعة هذه الخيام.

وما يزال للخيمة دور كبير في مختلف الأنشطة التجارية، حيث ما زلنا نجد خياما منصوبة هنا وهناك في السوق الأسبوعي لمدينة طانطان (صورة رقم 8)، لتحمي باعة الخضر والمواشي من أشعة الشمس، كما تستعمل الخيمة كمقاهي مؤقتة في هذا السوق حيث

يجتمع الباعة وأحيانا رواد السوق للراحة، ومن الواضح أن دور الخيمة تجاوز ما هو اجتماعي واقتصادي أو سياسي بل امتد لما هو ثقافي أيضا، وتم تبني الخيمة كشعار للمجلس الإقليمي (صورة رقم 9) كما أن الموسم[17] السنوي لطانطان والذي اعترفت به منظمة اليونيسكو سنة 2009 كتراث إنساني لا مادي، يحتفي بالخيمة سنويا ويتم نصب ما يربوا على 200 خيمة تقليدية بشكل دائري يتم داخلها أو في الساحة التي تتوسطها مختلف أنشطة المهرجان (صورة رقم 10)، وارتباطا برموز البداوة وعلاقتها بما هو سياسي أو ذو طابع رسمي فإننا نجد بمدخل مدينة طانطان نصبا تذكاريا عبارة جملين متقابلين باللون الأبيض (صورة رقم 11)، وهما بذلك يذكران دائما بطابع المدينة الصحراوية وأصول سكانها البدويين.

صور 8، 9، 10، و11 : جوانب من حضور الخيمة في الحياة الحضرية.

[17]- الموسم : هو عبارة محلية تطلق على الملتقى السنوي أو المهرجان.

توضح الصورة الأولى حضور الخيمة في شكلها الحديث في السوق الأسبوع لمدينة طانطان، وما يزال للخيمة وغيرها من رموز البداوة حضور وازن حيث تم اتخاذها إضافة إلى الجمل كشعار رسمي لإقليم طانطان (الصورة 8)، كما يتم بشمل سنوي نصب العديد من الخيام التقليدية في الموسم السنوي للمدينة المعترف به من قبل اليونسكو كتراث عالمي لا مادي (الصورة 9)، ويسترعي انتباه زائر مدينة طانطان نصب تذكاري في مدخل المدينة عبارة عن جميل متقابلين (الصورة 10) كنوع من التذكير بأصول الساكنة البدوية.

وعليه فإنه بالإمكان اعتبار الخيمة داخل مدينة طانطان أو غيرها من المدن الصحراوية، من العناصر التي ما تزال تحتفظ في محيطها الحضري بمكانتها المركزية في الوسط البدوي، ولا يمكن القول بأي حال من الأحوال بأنها مجرد رمز للاشتياق أو بقايا من ثقافة تلفظ أنفاسها الأخيرة، وإنما هي أداة فعلية للتعبير عن هوية حضرية حية حقا.

3. القبيلة بمدينة طانطان: حضور قوي على مستويات متعددة

لا يقتصر حضور البداوة ومظاهرها في مدينة طانطان جنوب المغرب، على الجانب المتعلق بالعمران أو الطبيعة الحضرية داخل المدينة من خلال هذا الرمز أو ذلك، لكنها تتضح وبجلاء في السلوكيات والعقليات وكذا القيم التي ما زالت تتحكم فيها البداوة بشكل أو بآخر، والحال أن هذه القيم ليست طارئة على المجتمع المحلي وإنما هي نتيجة صراع وتفاعل طويل مع البيئة الصحراوية ونمط الإنتاج الرعوي والثقافة البدوية التي أثرت على نمط التفكير والعمل والسلوك والعلاقات الاجتماعية. ومن الطبيعي أن تستمر هذه القيم من جيل إلى جيل عن طريق اللغة

والثقافة حتى بعد انتقال الفرد إلى حياة الاستقرار والتحضر في المدينة، وتظهر بين الحين والآخر في السلوكيات والتصرفات اليومية للفرد والجماعة في كثير من الأحيان.

وإذا اختفت أو ضعفت بعض المظاهر الخارجية للعلاقات القبلية، فإن القيم والأعراف والعصبيات المتولّدة من مركب العصبية البدوية من المنظور الخلدوني، تبقى عميقة الجذور في السلوك الاجتماعي والسياسي، فيستمر مفعولها في البيئات المستقبلة، لتظهر في السلوك اليومي مغلفة في أحيان كثيرة بغلاف من التحضر السطحي الذي سرعان ما ينكشف في الممارسات الفعلية، عندما تتغلب القيم والعادات العشائرية على الحضرية. "وهو ما أطلق عليه محمد جابر الأنصاري ظاهرة "البداوة المقنعة" التي رافقت ترييف المدن العربية" (الحيدري، 2011).

ويرى العديد من الباحثين أن "القبيلة والقبيلة (le tribalisme) تتراجع بفعل تراجع أسسها المادية وعلاقاتها الجمعوية لفائدة تنامي الفردانية والفئوية القائمة على معطيات تحولات الواقع الاقتصادي الجديد" (دحمان، 2006 : 234)، إلا أنه ومع ذلك "فإن الأبعاد الرمزية للقبيلة ما زالت متواجدة في الأذهان وروح الحياة القبلية القديمة ما زالت إلى الآن تحرك الأفراد والجماعات" (الهراس، 1988 : 260).

4. القبيلة والانتخابات

سيلاحظ المتتبع للشأن العام بمدينة طانطان، بشكل جلي الدور الذي ما تزال تلعبه القبيلة، والانتماء القبلي في المجتمع المحلي، ذلك أن القبيلة ما تزال حاضرة بقوة في تدبير الشأن الملحي بطريقة أو بأخرى، ويتضح الأمر بجلاء عند النظر إلى تاريخ الانتخابات بالمدينة، وآليات إفراز النخب، وانتمائها القبلي وتوزيعها على الدوائر الانتخابية.

ويتجلى هذا التأثير كذلك في بعض القضايا والإشكاليات التي تطرح بشكل مستمر، ويتم اللجوء فيها للقبيلة بهدف حلها، ليطال تنظيم المجال الحضري بالمدينة.

فبالعودة إلى أهم الاستحقاقات الانتخابية (الانتخابات البلدية) التي شهدتها المدينة، يتضح حضور البعد القبلي في اختيار ممثلي السكان، فكما هو مبين في الشكل رقم 5 الذي يوضح تطور عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات البلدية لمدينة طانطان ما بين سنة 1997 و2015 وفقا للانتماءات القبلية للمترشحين، يتضح أن بعض القبائل كان لها الحظ الأوفر من عدد المقاعد مقارنة بقبائل أخرى، فقبيلة "آيت لحسن" على سبيل المثال استطاع المرشحون المنتمون إليها ضمان تمثيلية مريحة في المجلس البلدي، حيث انتقل عددهم من 10 خلال الولاية الانتخابية 1997-2003 إلى 13 ممثلا خلال الولاية الانتخابية التالية، ليرتفع هذا العدد خلال الولاية الانتخابية اللاحقة (2009-2015) إلى 17 ممثلا، وقد أفرزت الانتخابات الجماعية الأخيرة 16 عضوا يمثل القبيلة المذكورة.

وقد احتلت قبيلة "آيت باعمران" الرتبة الثانية في ما يخص عدد أعضاء المجلس البلدي لمدينة طانطان الفائزين في الاستحقاقات الانتخابية المذكورة، والذين تراوح عددهم ما بين 5 و6 أعضاء، كما تراوح عدد الأعضاء الممثلين لقبيلة "يـگوت" ممثلين اثنين إلى 4 ممثلين، ولعل ما يفسر حضور قبيلة "آيت لحسن" الكبير في المجلي البلدي للمدينة وتربعها على عرشة منذ عقود (من سنة 1976 إلى حدود سنة 2015) (BEN ATTOU, 2014 : 122)، هو الوزن الديموغرافي لهذه القبيلة بالمدينة من جهة، واستطاعة بعض العائلات النافذة المنتمية إليها ضمان أصوات العديد من الشرائح الانتخابية التي ليس لها ولاء

قبلي من جهة ثانية، فقد تمكنت إحدى هذه العائلات السيطرة إضافة إلى رئاسة المجلس البلدي لطانطان، على رئاسة المجلس الإقليمي منذ انتخابات 1997، كما تسيطر عائلة أخرى تنتمي إلى قبيلة "آيت لحسن" على رئاسة المجلس الجهوي.

أما قبيلة "آيت باعمران" فعلى الرغم من أن أراضيها القبلية والقسم الأكبر منها ينتمي إداريا إلى إقليم سيدي إفني (حولي 190 كلم شمال مدينة طانطان) فإن وجود العديد من المجموعات العائلية في المدينة واحتكارها لبعض الأنشطة التجارية والخدماتية، وحفاظها على الحياد في ما يتعلق بالصراعات القبلية بالمنطقة، مكنها من إفراز العديد من الأعضاء، من ضمنهم رئيس المجلس البلدي الحالي، وبالنسبة لقبيلة يـگوت فعلى الرغم من وجود مدينة طانطان ضمن الأراضي التقليدية لهذه الأخيرة إلا أن قلة أفراد هذه القبيلة بالمدينة من جهة وتفرقهم في باقي المدن المجاورة، لم يمكن ممثليها من تصدر قائمة أعضاء المجلس البلدي لطانطان، أما القبائل الأخرى التي بقي تمثيليتها شبه منعدمة أو أن حضور أفرادها ضمن تشكيلة المجالس البلدية منذ سنة 1997 تميز بنوع من التذبذب، يفسر بعدم وجود قاعدة شعبية لهذه القبائل بالمدينة.

الشكل رقم 5: التمثيلية القبلية في المجالس الجماعية لبلدية طانطان خلال سنوات 1997-2003-2009-2015.

القبيلة/المنطقة	الولايات الانتخابية			
	2003-1997	2009-2003	2015-2009	2021-2015
آيت لحسن	10	13	17	16
أيتباعمران	6	5	6	5
يـگوت	4	2	2	3
الرگيبات			1	
آيت موسى أوعلي			1	
آيتوسى	1	1		2
تجاكانت			1	
شرگاوة (المغرب الشرقي)	1	3	2	3
منتخبين من الأقاليم الشمالية للبلاد	3	1	5	6
المجموع	**25**	**25**	**35**	**35**

المصدر (بتصرف) : Mohamed BEN ATTOU, « Tan-tan un espace partager : mondialisation économique, fait urbain et gouvernance locale », (Rabat, édition bouregreg, 2014), p 122.

ولعل ما يزكي من مسألة الحضور الكبير للقبيلة في الانتخابات بمدينة طانطان الحضور الضعيف للأعضاء الذين لا ينتمون إلى المنطقة الجنوبية، أي أنهم من أقاليم أخرى واقعة شمال إقليم طانطان، فقبل الاستحقاقات الانتخابية لسنة 1997 كان من الصعب على أي من هؤلاء الأعضاء الترشح للانتخابات بالنظر إلى عدم وجود قاعدة شعبية تضمن لهم تحقيق الفوز، غير أن هذه المسألة عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة فقد استطاع الأعضاء المنتمون إلى بعض الأقاليم الشرقية للمملكة (طاطا، وارزازات، زاگورة...) ضمان تمثيلية لهم في المجلس

البلدي للمدينة، وهو نفس ما يمكن أن يقال عن الأعضاء المنتمين إلى أقاليم أخرى خارج المنطقة الجنوبية للبلاد.

وفي ظل هذا الوضع لا يمكن الحديث عن المكانة الحقيقية للأحزاب السياسية والبرامج الحزبية للمرشحين، فإذا كان الانتماء القبلي للمرشح عاملا أساسيا في ظفره بأصوات الناخبين، وحتى الدوائر الانتخابية يتم التنافس عليها على أساس قبلي، فمن البديهي أن الأحزاب السياسية وبرامجها ستحتل مكانة ثانوية في المشهد الانتخابي في المدينة، فرغم وجود فروع عدد هام من الأحزاب "لكن نشاطها يبقى غير ذي أثر ومحدود جدا، وتظهر بوادر فشله في لحظة الانتخابات، إذ أنها لا تسعى لتصحيح اختيارات مرشحيها، أو أنها تسعى لطرح عناصر أفضل، بل العكس تماما حيث أن رؤية طبيعة ترشيحاتها تظهر صيغتها غير المتجانسة، فبينما نرى أشخاص ذوي مستوى عال، نرى أيضا أشخاص منعدمي المستوى التعليمي تماما. مما يطرح سؤال الجدوى من العمل الحزبي باعتبار موسمية تحركه، والرابطة التي تجمعه بالمجتمع هي رابطة مصلحية تقوم على جمع الأصوات" (بيناهو، 2010 : 108).

وتهيمن بعض الأحزاب التقليدية على المشهد الحزبي في مدينة طانطان، وكما هو موضح في الشكل رقم 6 فإن أحزاب : الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتجمع الوطني للأحرار تبقى أبرز الأحزاب الحاضرة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها المدينة، وهو ما يمكن تفسيره بارتباط هذه الأحزاب بالقبائل السالفة الذكر والمسيطرة (انتخابيا) في المدينة، ويعزى بروز بعض الأحزاب الجديدة على المشهد الحزبي والسياسي في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة والتي قبلها، خاصة حزبي الوحدة الديموقراطية والإصلاح والتنمية، هو الانشقاقات

التي وقعت محليا داخل بعض الأحزاب مما اضطر بعض المرشحين للانتخابات إلى تغيير انتمائهم الحزبي. كما برزت أحزاب جديدة في المدينة لم تركز كثيرا على البعد القبلي أبرزها حزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية الذي تصدر قائمة الأحزاب الفائزة في الانتخابات الأخيرة لسنة 2015.

وعلى هذا الأساس، تبقى القبيلة أحد أبرز محددات السلوك الانتخابي في مدينة طانطان، وذلك بالموازاة مع أشكال استقطاب الناخبين الأخرى مثل العلاقات الشخصية واستخدام المال السياسي وغيرها، وهكذا فالسلوك الانتخابي في مدينة طانطان يبقى غير منفتح تجاه ما هو ديموقراطي إلى حد ما (ليديربي، 2010 : 72)، مما يضفي صفة النفعية في التعامل مع لحظة الانتخابات.

الشكل رقم 6: التمثيلية القبلية في المجالس الجماعية لبلدية طانطان خلال سنوات 1997-2003-2009-2015.

الحزب	الولايات الانتخابية			
	2003-1997	2009-2003	2015-2009	2021-2015
الاتحاد الاشتراكي	6	6	6	5
التجمع الوطني للأحرار	3	5	5	
الأستقلال	6	7	4	5
الوحدة والديمقراطية			12	2
الإصلاح والتنمية			6	5
الأصالة والمعاصرة		1	2	6
الاتحاد الدستوري	1	1		
الحركة الوطنية الشعبية	1	3		
الحركة الديموقراطية والاجتماعية	1			
الحزب الاشتراكي الديموقراطي	1			
العدالة والتنمية		1		12
النهضة والفضيلة		1		
الحزب الوطني الديموقراطي	4			
حزب الوسط الاجتماعي	2			
المجموع	**25**	**25**	**35**	**35**

المصدر (بتصرف) : - Mohamed BEN ATTOU, « Tan-tan un espace partager : mondialisation économique, fait urbain et gouvernance locale », (Rabat, édition bouregreg, 2014), p 122.

-مصلحة الانتخابات عمالة طانطان 2016.

5. القبيلة وتدبير الشأن العام المحلي

إذا كانت القبيلة كأحد أبرز محددات السلوك الانتخابي للأفراد، وعاملا حاسما في ما يخص إفراز النخب المحلية (رؤساء جماعات

ومستشارين)، فمن البديهي أن تؤثر القبيلة بشكل أو بآخر في تدبير الشأن المحلي، خاصة وأن جل الناخبين يصوتون على مرشح منتمي إلى قبيلتهم بالدرجة الأولى، لما سيشكله فوزه من دفعة معنوية وتحقيق مآرب تصب في مصلحة القبيلة ككل : (BEN ATTOU, 2014 122). وعلى الرغم من صعوبة الجزم بمدى قدرة المرشح الفائز على تحقيق المصالح المرجوة منه، فإن التوافقات السياسية التي ينبني عليها أي مجلس جماعي بعد كل عملية انتخابية، توضح بشكل جلي أن مسألة الأغلبية والمعارضة غير حاضرة بتلك القوة، حيث يكون التفاهم حول النقاط أو المشاريع المبرمجة في إطار توافقي بين مكونات القبيلة/القبائل المسيطرة، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

ولا تقف مظاهر حضور القبيلة في تسيير الشأن العام لمدينة طانطان عند هذا الحد، بل تتعداه إلى أشكال أخرى تتخذ منحى تنافسي على السلط الممنوحة لبعض الأعضاء، وتصفية حسابات ومساومات تأتي في الغالب على شكل عرقلة لبعض المشاريع التنموية وفرض أخرى بما يتماشى مع مصلحة هذا العضو أو ذاك (دون أن تكون في مصلحة تجمع قبلي بعينه بالضرورة).

إن الحضور الوازن للنزعة القبلية في علاقتها بتدبير الشأن المحلي وإن كانت غير واضحة بشكل كبير، فإنه يمكن استجلائها بشكل أوضح في مجموعة من الحالات. فإذا أخذنا على سبيل المثال مسألة الحركات الاحتجاجية التي يعرفها إقليم طانطان بين الفينة والأخرى، وتكون في الغالب بهدف تحقيق بعض المطالب الاجتماعية أو بهدف تحسين بعض المرافق أو إحداث بعضها، فإن الحشد لمثل هذه المظاهرات أو الاحتجاجات يكون للقبيلة دور محوري فيه، وغالبا ما يعرف استجابة واسعة من لدن السكان، كما يبرز هذا الدور أيضا في بعض

المناسبات التي تستدعي تكتل القبيلة، من قبيل الاعتراض على مشروع معين أو المطالبة بالتشغيل أو تسهيل الولوجية لبعض الخدمات... وفي بعض الأحيان تلجأ السلطات المحلية إلى القبيلة أيضا لكن هذه المرة للتوصل إلى اتفاقات لوقف الاحتجاجات وتحقيق المطالب المذكورة.

من ناحية أخرى يتضح الدور الذي ما تزال تلعبه القبيلة إلى اليوم في ما يتعلق بفض النزاعات الداخلية بين أبنائها أو تلك التي قد تنشأ بينها وبين القبائل الأخرى، حيث غالبا ما يتم تقديم الشيوخ وكبار السن من أجل الحسم في مثل هذه النزاعات، كما أن القبيلة يبقى دورها محوريا ويلجأ إليها أكثر من مرة من طرف السلطات المحلية نفسها عندما تجد نفسها عاجزة عن فض بعض الصراعات على الأراضي (الأراضي الرعوية خارج المجال الحضري).

وقد أثبتت هذه المسألة نجاعتها بشكل كبير فيما يخص فض بعضها الذي كان قائما مع بعض القبائل المجاورة، ومن الملاحظ أنه وفي السنوات الأخيرة لم يعد يقتصر حضور القبيلة في هذا الباب على الشيوخ والأعيان، بل أصبحنا نجد إلى جانب هؤلاء الفئات الشابة والمثقفة من القبيلة، مما يدل على إمكانية حضور القبيلة في تدبير الشأن العام المحلي مستقبلا مادامت الفئات الشابة والمثقفة من القبيلة أضحت هي الأخرى حاضرة في هذا الباب.

6. القبيلة ومرفولوجية مدينة طانطان

يمكن أن نرصد تأثر القبيلة على الحياة العامة انطلاقا من التوزيع المجالي للساكنة بالمجال الحضري لمدينة طانطان، فقد كانت أحياء المدينة إلى عهد قريب مقسمة بشكل ضمني بين قبائل المنطقة، أي أن كل حي من أحياء المدينة كان يضم في غالبيتها لعائلات المنتمية

إلى هذه القبيلة أو تلك، دون أن يعني ذلك عدم وجود عائلات من قبائل ومناطق أخرى، إلا أن هذه المسألة خفت تدريجيا بفعل الهجرة القوية التي عرفتها ساكنة المدينة في نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي نحو المدن المجاورة، إضافة إلى التوافدات الهجرية صوب المدينة منذ 1982 بعد افتتاح ميناء للصيد البحري على بعد 25 كلم غرب المدينة. وهو ما جعل غالبية أحياء المدينة حاليا تضم ساكنة من قبائل ومناطق جغرافية مختلفة،عكس بعض المدن المجاورة خاصة مدينتي أسا (شمال شرق طانطان) وگلميم (شمال طانطان) حيث ما تزال جل أحياء المدينتين تضمان ساكنة غالبيتها من هذه القبيلة أو تلك (BEN ATTOU & BELKADI, 2014 : 122)، الأمر الذي يشير ضمنيا إلى تاريخ نشأة المدينة، ذلك أن استقرار الأسر المرتحلة (البدوية) أتى بشكل تدريجي والوافد الجديد إلى المدينة يستقر بجوار أبناء عمومته المنتمين إلى نفس القبيلة أولا ثم إلى نفس العشيرة بعد ذلك وهكذا ذواليك (المرتجي، 2017: 345).

من ناحية أخرى قد يلاحظ المتفحص لأسماء الأحياء والشوارع العامة والأزقة بمدينة طانطان أن جلها تحمل معاني ودلالات بدوية، فبالنسبة لأحياء المدينة 15 نجد حييني‌حملان أسماء لشيوخ بعض القبائل (الشيخ عبداتي، الشيخ محمد لغظف) أو بعض الأولياء (بن خليل)، وهو نفس ما نجده بالنسبة لأسماء الشوارع الرئيسة، والتي تتراوح بين مسميات تتعلق بشيوخ بعض القبائل أو بعض المقاومين، أما الأزقة فتمتاز هي الأخرى بمسميات عديدة تحمل في طياتها بعدا بدويا/قبليا، إذ نجد في وسط المدينة لوحدها أزيد من 23 زقاق يحمل تسميات جميع قبائل المنطقة تقريبا، إضافة إلى أزقة أخرى تحمل مسميات أخرى لها رمزيتها، وإن كان بعضها متداولا بين الساكنة فقط

دون أن يكون معتمدا بشكل رسمي مثل الحالات السابقة (الخيمة، الحميدية، سهب الحرشة....) وهي مسميات يدل بعضها على أماكن كانت مراتع لبعض القبائل بالمنطقة زمن البداوة.

7. البدو المستقرون حديثا في المدينة : اندماج صعب في الحياة المدنية وهشاشة على مستويات متعددة

يعد قرار التخلي النهائي عن مزاولة حياة البداوة من أصعب القرارات التي قد يتخذها بدوي، أو يضطر إلى اتخاذها، ذلك أن الانتقال من نمط عيش مختلف معتمد على التنقل المستمر وتنمية المواشي إلى حياة الاستقرار وقلة التنقل، يمكن اعتبارها تغيرا جذريا في حياة أي أسرة بدوية، خاصة وأن الاندماج في الحياة المدينية يحتاج إلى وقت طويل للتعود عليها. وهكذا فإن استقرار البدو داخل هذه المدينة التي لطالما حملوا عنها وعن أهلها نظرة أقل ما يقال عنها بالسلبية، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التماهي مع هذا المجال الجديد وساكنته، مجال اختلفت أشكال تأقلمهم أو بالأحرى تكيفهم معه من أسرة إلى أخرى.

أ :ظروف الاستقرار وطبيعته

يبقى الوقوف على آليات اندماج المجتمع البدوي في ركب المدنية بالمغرب بشكل عام وأقاليمه الجنوبية بشكل خاص، في حاجة لدراسة مستفيضة تنبني على قراءات معمقة في الدوافع الرئيسية لتغيير نمط العيش والظروف المعيشية بعد الاستقرار ومصادر الدخل المعتمد عليها وكذا القدرة على اختراق المجتمع المُستقبِل وتكوين علاقات اجتماعية جديدة. وفي ظل ما هو متوفر لدينا من وقت لإنجاز هذه الورقة وتعدد العناصر التي تطرقنا إليها، فقد اكتفينا بدراسة بعض حالات الأسر البدوية سابقا والتي استقرت بمدينة طانطان بشكل نهائي تقريبا،

واستطعنا الوصول إلى 82 أسرة استقينا من خلال المقابلات الموجهة التي أجريت معها معلومات جد قيمة في هذا الشأن.

استقرت الأسر التي أجرينا معها المقابلات المذكورة في السبع سنوات الماضية ولم يمر على أحدثها عهدا بالاستقرار الأربعة أشهر. وقد تبين انطلاقا من هذه المقابلات أن الدافع الأساسي لاستقرار الأسر البدوية بشكل نهائي يعزى إلى الصعوبات المختلفة المرتبطة بحياة التنقل المستمر، ويبقى الجفاف وزيادة نفقات التنقل والأعلاف الصناعية أبرزها (أكثر من 80 % من الحالات)، وهي إكراهات يشتركون فيها مع بقية البدو في المغرب (المرتجي، 2015 : 112). ولكن هذه الصعوبات التي يمكن وصفها بالعامة لا يمكن أن تكون لوحدها العامل الرئيس الذي حتم مسألة الاستقرار، إذ أشارت بعض الأسر المستقرة حديثا إلى أسباب أخرى من قبيل مرض معيل الأسرة وبالتالي عدم القدرة على التنقل المستمر (6 %)، أو عمل أحد الأبناء (حوالي 5% من الأسر المستجوبة) مما يشكل دخلا ماديا يغني بعض الأسر عن كسب عيشها من تربية الماشية.

وإذا أخذنا على سبيل المثال العامل العمري فقد اتضح أن الكبر في السن عامل مشترك بين جل أرباب الأسر البدوية المدروسة (24 % منهم تتجاوز 50 سنة، بينما تصل نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين 40 و59 سنة 34 %)، جزافيا لو افترضنا أن من لم يعد يقوى على عيش حياة البداوة بفعل التقدم في السن أو اعتلال الصحة هو من يقرر الاستقرار بشكل نهائي في المدينة، لكن هذا المعيار لا يمكن الأخذ به لوحدة فحتى أولئك الذين ما يزالون محافظين على هذا النمط المعيشي حاليا وليست لديهم النية المستقبلية في الاستقرار هم

أرباب أسر متقدمون في السن، وإن كان أبنائهم يقومون مقامهم في رعاية الأسرة والقطيع.

وهو ما يعني ضرورة توفر بعض الشروط المادية أساسا للتجرؤ على الاستقرار النهائي، ويمكن اعتبار التوفر على سكن من بين أبرز هذه الشروط، فقد تبين أن 72 أسرة بدوية مستقرة من أصل 82 (87,80 %) تمتلك المنازل التي تقطنها، بينما تكتري خمسة أسر مساكنها، وصرحت 3 أسر بأنها تقطن مساكن في طور البناء، وأسرتان أخريان في طور تملك المساكن التي تقطنها.

كما أن مصادر الدخل التي تعتمد عليها الأسر البدوية سابقا، يمكن اعتبارها عاملا مساعدا إن لم نقل حاسما في قرار التخلي عن البداوة، فقد تبين أن جل هذه الأسر تعتمد على مصادر متنوعة إلى حد ما وإن كانت في جلها بالكاد تكفي لتغطية نفقات المعيشة دون أن تسمح لهم بالادخار أو الاستثمار-حسب تعبير جل المستجوبين- ويعتبر عمل أرباب هذه الأسر أحد أهم هذه المصادر، وتبين أن جل هؤلاء عاطلون عن العمل 23,17 % وذلك إما بالنظر إلى عامل التقدم السن أو عدم وجود فرص للعمل في المدينة، ولوحظ أن أغلب أرباب الأسر النشيطين يمتهنون تجارة الماشية (20,73 %)، وقد جاءوا متبوعين بالذين يمتهنون تجارة أعلاف الماشية بنسبة وصلت إلى أكثر من 14 %، وهي نفس النسبة التي احتلها أرباب الأسر الذين يمتهنون الرعي خارج المدينة.

بالنسبة للمهن الأخرى التي ينشط فيها أرباب الأسر، نجد تجارة مواد التغذية (10,98 %)، وهي نشاط يمتهنه في الغالب الكبار في السن والذي يفتتحون تجارية صغيرة أسفل المنازل التي يقطنونها، إضافة إلى العاملين في الجندية (6,10 %)، في حين مثلت المهن

الأخرى (الحراسة، حفر الآبار، البناء...) النسب المتبقية، وهنا يلاحظ الارتباط القوي للأسر البدوية المستقرة في المدينة بأنشطة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنمط المعيشي السابق.

إضافة إلى المهن الرئيسة التي يزاولها أرباب الأسر البدوية المستقرين بمدينة طانطان، يمكن الحديث عن مداخيل مالية من أنشطة ثانوية، وقد جاءت عائدات الأملاك العقارية المتحوز عليها في طليعة هذه المداخيل، بحيث تقوم بعض هذه الأسر بكراء طابق أو طوابق المنزل الذي تقطنه أو محلاته وتقطن الطابق الآخر، وقد أكد حوالي 46 % من أرباب الأسر المستجوبة أنهم يعتمدون على عائدات الأملاك العقارية خاصة المنازل وبدرجة أقل الأراضي الزراعية، وقد لوحظ امتلاك بعض العائلات لأكثر من منزل واحد.

ويأتي نشاط بيع الماشية كثاني نشاط ثانوي من حيث الأهمية لدى الأسر المذكورة، حيث أكد 21,95 % من أرباب الأسرة أنهم يعتمدون على عائدات بيع المواشي، إما لاشتغالهم كتجار للماشية، أو لامتلاكهم لرؤوس من الماشية في عهدة مربي ماشية آخرين، كما تعتمد 14,63 % من هذه الأسر على مساعدات أبنائها العاملين في قطاعات مختلفة (موظفين، أجراء، عمال، رعاة...)، في حين تعتمد 10,98 % من الأسر المذكورة على مرتبات تقاعد أربابها والذين سبق لهم العمل في الجيش، بالمقابل شكلت مصادر الدخل الأخرى (امتلاك أرض زراعية، مدخرات خاصة...) نسبا ضئيلة.

وانطلاقا من مصادر الدخل المذكورة ومقارنتها بعدد أفراد الأسرة من جهة وتكاليف العيش المرتفعة بالمدينة على الأقل مقارنة بنمط العيش السابق، يمكن القول أن جل هذه الأسر تعيش حياة اقتصادية هشة وإن كان من الصعب وصفها بالفقيرة، فتجهيزات المنزل لدى جل الأسر

تقتصر على تلك الأساسية منها (غياب آلة الغسيل والحواسيب والفرن الكهربائي لدى جل الأسر)، وطبيعة المواد الاستهلاكية ومكان تدريس الأبناء الذين يدرسون جميعهم في مدارس عمومية، والولوجية للخدمات الصحية وانتشار البطالة في صفوف الأبناء ذكورا وإناثا يزكي من هذا الطرح. وقد أقر العديد من أرباب الأسر المستقرة حديثا بالصعوبات التي يواجهونها على مستوى توفير بعض الخدمات الثانوية أو الأساسية أحيانا.

ومن الملاحظ ان هناك علاقة وطيدة بين عدد السنوات التي تقضيها الأسرة البدوية في المدينة ومستواها المعيشي، إذ لوحظ أنه كلما كانت هذه المدة أطول إلا وكان المستوى المعيشي أفضل نسبيا مقارنة مع الأسر التي لم يمض على استقرارها بالمدينة مدة طويلة، فهل للأمر علاقة بالتكيف والاندماج في الوسط المستقبل ؟، أم أن هناك عوامل أخرى مفسرة؟

بـ. اندماج حضري صعب، وبقايا من نمط العيش السابق

إن الإقامة بالمدينة بالنسبة للبدو قد لا تعني بالضرورة الاندماج الحضري[18] وتبني الأنماط المعيشية الحضرية بسهولة، بل يحتاج هؤلاء الوافدون الجدد على المدينة لعدة سنوات من أجل الاندماج الكلي ليصبحوا حسب التعبير من المحلي من أهل "الدَّشْرَة"[19] أي من أهل المدينة، عكس أهل "الصَّحْرَا" أو الممارسين للبدواة. بالنسبة للأسر

[18]- يقصد بالاندماج الحضري هنا السلوكيات والمواقف التي يتبنى من خلالها المهاجرون الجدد بعض النماذج الاجتماعية، ويفرق علماء الاجتماع بين الاندماج السوسيولوجي والاندماج الثقافي، إذ يتعلق الأول بالأدوار الجديدة التي يلعبها المهاجرون (طبيعة العمل، العلاقات مع سكان المدينة....)، أما النوع الثاني فهو يتعلق وتبني مواقف وسلوكيات مرتبطة بما هو حضري وكذا المواقف من هذه السلوكيات الحضرية الجديدة. (للتفصيل أكثر يمكن الرجوع إلى: وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب، المرصد الوطني للهجرة، الهجرة النسوية بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز، (الرباط: منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، 2003)، ص 61 وما بعدها.

[19]- يطلق مصطلح الدَّشْرَة على المدينة أو مكان الاستقرار البشري بشكل عام في الأقاليم الجنوبية، فهل لهذا المصطلح علاقة بمصطلح أخر مستعمل في المناطق الشمالية للبلاد (مَدَّشَرْ) ويدل على التجمعات السكانية في المناطق الريفية؟.

المستجوبة فإن الصعوبات المتعلقة بالاندماج الحضري لديهم وإن كانت غير بادية للعيان فيمكن رصدها بكل سهولة انطلاقا من طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد هذه الأسر مع محيطهم الاجتماعي، حيث لوحظ أن جل أفراد الأسر المستقرة حديثا وفي سنواتهم الأولى تقتصر علاقاتهم الاجتماعية على محيطهم القرابي في نفس المدينة وغالبا ما يتم اقتناء أو بناء منزل بالقرب من هؤلاء الأقارب أو على الأقل محيطهم القبلي الأوسع (أبناء العمومة أو القبيلة) حتى قبل اتخاذ قرار الاستقرار، وتكون النساء أقل انفتاحا على الجيران مقارنة بالرجال، في حين تندمج الفئات الأصغر سنا بسرعة في محيطها الاجتماعي (المدرسة، الشارع، مكان العمل...).

وقد لوحظ كذلك انطلاقا من تصريحات بعض أرباب الأسر المستجوبة، أنهم يرتبطون مع أسر بدوية مستقرة نهائيا أو مؤقتا بالمدينة أكثر من ارتباطهم مع الساكنة الأخرى، ويشكلون في ما بينهم شبكات لتبادل الزيارات والمعلومات في ما بينهم، وبالتالي فإن الأخبار المتعلقة بأماكن سقوط الأمطار والوجهات التي سيسلكها البدو (الأقارب أو الجيران السابقون) وأحوال أسواق المواشي....يتتبعها البدو المستقرون بكثير من الاهتمام والمتابعة، وهي تدل على نوع من الارتباط بنمط العيش السابق يؤشر أيضا على غياب ما يشد هؤلاء داخل الفضاء الذي استوطنوه حديثا.

والحري بالذكر أن البدو المستقرين حديثا بالمدينة لم يتخلوا عن مظاهر عيشهم السابقة، فقد جلبوا معهم إضافة إلى الأفكار والتمثلات البدوية كذلك جزءا ممن ماشيتهم مثل سابقيهم، فقد اتضح أن أكثر من 25 أسرة (31 % من مجموع الأسر المستجوبة) تربي بعض رؤوس الماشية فوق الأسطح أو في حظائر جوار المنزل، مع اختلاف واضح بين

عدد الرؤوس المرباة من قبل كل أسرة، فقد وصل عدد الأسر التي تربي أقل من خمسة رؤوس من الماشية إلى سبعة أسر (8,54 %)، مقابل تسع أسر تربي ما بين ست إلى عشر رؤوس من الماشية (10,98 %)، مقابل ثلاث أسر تربي ما بين إحدى عشر إلى خمسة عشر رأسا (3,66 %)، وخمس أسر تربي ما بين ستة عشر وعشرين رأسا (6,10 %)، في حين لم يتجاوز عدد الأسر التي تربي أكثر من 20 رأسا من الماشية الأسرتين تستقران في الأطراف الجنوبية للمدينة (2,44 %).

وتختلف الأهداف التي تربي من أجلها الأسر المذكورة الماشية داخل المدينة، ويبقى الاستهلاك الأسري للحليب واللحوم أهم هذه الأهداف، باستثناء الأسر التي تربي عددا مهما من الرؤوس التي توجه بعضها لسوق الماشية بين الفينة والأخرى.

ومن بين مظاهر ارتباط البدو المستقرين بنمط عيشهم السابق، يمكن الحديث عن الأعمال المزاولة من طرف النساء بعد الاستقرار بالمدينة حيث لا يمارسن أي عمل مدر للدخل بما في ذلك الفتيات الأصغر سنا (15 سنة فما فوق)، لكن بعض هؤلاء النساء يستمر في مزاولة بعض المهام والحرف التي كانوا يقومون بها في نمط عيشهم السابق، وأهمها صناعة الخيام، حيث وقفنا على مجموعة من الحالات التي تقوم بها النساء بحياكة الخيام داخل المنزل أو في الفضاء المقابل له (صورة رقم 11)، وتوجه الخيام بعد صناعتها إلى الأقارب أو الجيران السابقين، وفي غالب الأحيان دون مقابل. وهو نفس ما يمكن أن ينطبق على بعض الصناعات الجلدية والنسيجية التي كان تمارس زمن البداوة.

صورة رقم 11: جانب من عملية خياطة خيمة من طرف بعض النسوة البدويات المستقرات حديثا في المدينة، وذلك قبل إرسالها إلى إحدى الأسر التي ما تزال تمارس الترحال.

إن ما سبق أن وصفناه بالتخلي النهائي عن حياة البداوة، قد لا يكون دقيقا في كل الحالات، فبالإضافة إلى الاحتفاظ ببعض بقايا هذا النمط المعيشي السابق، تبين أن الأسر البدوية المستقرة بمدينة طانطان التي شملتها المقابلة قد اختلفت أراء أربابها حول قرار استقرارهم، إذعبر 23,17 % من هؤلاء على أن هذا القرار كان متسرعا إلى حد ما، وأن حياة المدينة لم يجدوا فيها ما كانوا يطمحون إليه لا من حيث الظروف الصحية أو طبيعة النفقات والمتطلبات الأسرية المتزايدة، لكن بالمقابل فإن نيتهم في العودة إلى البداوة تبقى غير واردة في الوقت الراهن، وذلك لمجموعة من الاعتبارات أبرزها (حسب تعبير أحد المستجوبين) غياب الموارد اللازمة لإعادة تشكيل قطيع جديد من جهة وإقناع بقية أفراد الأسرة بالأمر خاصة النسوة والشباب. أما بقية الأسر

المستقرة حديثا بالمدينة فيبدوا أن جل أربابها قبلوا بالحياة الجديدة، خاصة وأن ظروفهم المعيشية تحسنت كثيرا مقارنة بنمط عيشهم السابق على الأقل في ما يتعلق بتدريس الأبناء والتطبيب.

بناء على ما سبق يمكن القول البدو المستقرين حديثا في مدينة طنطان، تواجههم كغيرهم من الوافدين الجدد على المدنية إكراهات متعددة على مستوى التأقلم مع المحيط المحتضن والاندماج الحضري وهو ما يجعلهم من أكثر الوافدين الجدد على المدينة هشاشة وتعرضا لإقصاء والتمييز، وبالتالي فإن تشبثهم بقيم البداوة ما هي إلا ردة فعل عكسية تجاه محيطهم المجتمعي الذين وجدوا صعوبة بالغة في التواصل معه والاندماج وسطه في آن.

خلاصة عامة

عرف المجتمع المحلي في المنطقة التي تضم اليوم مدينة طانطان حياة بداوة ظاعنة إلى عهد قريب، وساهمت العديد من العوامل المناخية، والسياسية، في التخلي عن هذا النمط المعيشي لصالح حياة الاستقرار، وتعد مدينة طانطان من بين المدن الجنوبية للمملكة المغربية التي ارتبط نموها وتوسعها بنزوح البدو صوبها، والذين تعددت أنماط استيعابهم وظروف عيشهم في الوسط المستقبل.

إلا أنه وعلى الرّغم من مرور أزيد من ستين سنة على البوادر الأولى لاستقرار هؤلاء البدو في مدينة طانطان واندماجهم التدريجي في الحياة الحضرية، فإن أن مظاهر الحياة السابقة لجل الساكنة بقيت حاضرة بشكل أو بآخر في مختلف أرجاء المدينة، سواء تعلق الأمر بأشكال السكن أو تنظيم المجال الحضري أو بعض السلوكيات التي تطبع ساكنة المدينة، هذا فضلا عن الأنشطة الاقتصادية التي ما تزال

هي الأخرى تحمل كثيرا من أوجه نمط الحياة السابق، إذ تعتبر تربية الماشية وسط المدينة والأنشطة المرتبطة بهذه الأخيرة عنصرا هاما داخل الاقتصاد الحضري، لتمتد هذه التأثيرات لتطال الحياة السياسية وتدبير الشأن المحلي بالمدينة والإقليم كلل من خلال الحضور القوي للقبيلة في العملية الانتخابية وإفراز النخب والممثلين المحليين...، ومدينة طانطان في هذه الحالة لا يمكن اعتبارها حالة متفردة، بقدر ما هي حالة معبرة نجد لها أمثلة كثيرة في بقية المدن الصحراوية الجنوبية للمغرب.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للبدو الذين مر على استقرارهم في مدينة طانطان عدة عقود، فإن البدو المستقرين حديثا في نفس المدينة، اختلفت ظروف وأسباب استقرارهم من أسرة إلى أخرى، وإن كانت العوامل المناخية (الجفاف) ومختلف التحولات المجالية والسوسيو-اقتصادية التي تعرفها حياة البدو في المنطقة والمغرب بشكل عام أبرز هذه الأسباب، وقد واجهت هؤلاء البدو العديد من التحديات التي حالت دون اندماجهم بشكل مباشر في الحياة الحضرية للمدينة فالأنشطة التي يزاولونها وعلاقاتهم الاجتماعية والسلوكيات ونظرتهم إلى المجتمع المحتضن....تشير إلى صعوبة على هذا المستوى، ومن الواضح أن تشبثهم بالقيم والعادات والأفكار والأنشطة الاقتصادية (تربية الماشية، صناعة الخيام...) البدوية ما هو إلا طريقة للتعبير عن غياب ما يشدهم إلى المدينة وأنشطتها التي أصبحوا فاعلين فيها وجزءا لا يتجزأ من ساكنتها.

وتبقى المظاهر والأدوات السالفة الذكر تحيل في مجملها إلى البادية والحياة البدوية، وتلك الممارسات والتصورات التي تحيط بها، وهي أدوات في الواقع يسخرها سكان مدينة طانطان وخصوصا الأجيال

التي عرفت حياة البداوة في الصحراء ليعيشوا واقعهم اليومي ويعبروا عنه بطريقتهم الخاصة، أو بتعبير أدق ليسموه بأسلوبهم وهويتهم، إلا أن هذا الرجوع إلى الحياة البدوية التقليدية وإن كان ملحوظا عند أجيال السكان المولودين قبل الاستقرار والأجيال الثلاثة التي تلتهم، آخذ في التلاشي تدريجيا عن الفئات الشابة، وهي أجيال ولدت وترعرعت في كنف المدينة، بفعل التأثر بالمحيط الخارجي وبقية الفئات الاجتماعية الأخرى التي تقطن مدينة طانطان.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1- الغربي أحمد، **الساقية الحمراء ووادي الذهب**، (الدار البيضاء: دار الكتاب، بدون تاريخ).

2- الهرّاس المختار، **القبيلة والسلطة : تطورات البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**، (الرباط: منشورات المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، 1988).

3- بيناهو بوجمعة، **مؤسسة القبيلة وإنتاج النخب : محددات السلوك الانتخابي في إقليم أسا-الزاك نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، (الرباط: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الموسم الجامعي 2010/2009).

4- المرتجي بكار، "**الرعي الترحالي في الأقاليم الجنوبية للمغرب: مقاربة منهجية**"، دراسات، العدد 18، (2015)، ص 109-126.

5- كارو باروخا خوليو، **دراسات صحراوية**، ترجمة أحمد صابر، (الرباط : مركز الدراسات الصحراوية، 2015).

6- بوبريك رحال، **زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف داخل المجتمع الصحراوي**، (الرباط : دار أبي رقراق للطباعة والنشر 2012).

7- بوبريك رحال، **دراسات صحراوية : المجتمع والسلطة والدين**، (الرباط : دار أبي رقراق للطباعة والنشر 2008).

8- بوبريك رحال، "الاستعمار والمقاومة ما بين 1900-1934"، في: **الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان**، تنسيق رحال بوبريك، (أكادير: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية إبن زهر بأكادير، 2007).

9- بوبريرك رحال، **المدينة في مجتمع البداوة : التاريخ الاجتماعي لولاتة خلال القرنين 18 و19**، (الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، سلسلة نصوص ووثائق، 2002).

10-شرايمي محمد، **المدن الصحراوية: النشأة والتطور**، (الرباط : مطبعة طوب بريس 2015).

11-دحمان محمد، **الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية ووادي الذهب**، (الرباط : مطبعة كوثر برنت 2006).

12-وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، قطاع إعداد التراب، المرصد الوطني للهجرة، **الهجرة النسوية بجهة مراكش-تانسيفت-الحوز**، (الرباط : منشورات وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، 2003).

باللغات الأجنبية

13-BEN ATTOU Mohamed, *Tan-tan un espace partager : mondialisation économique, fait urbain et gouvernance locale*, (Rabat, édition bouregreg, 2014).

14-BEN ATTOU Mohamed & BELKADI Ahmed , *Geulmim-Oeud Noun : la ville, la tribu et les processus d'urbanisation* , (Rabat, édition Negos com, 2014).

15-bulletin du comité de l'Afrique française, 1932.

16-MAHDI Mohammed, *pastoralisme nomade au sahara : mercantilisme, survie et hédonisme* , (Rabat, édition bouregreg, 2015).

من الترحال إلى الحركية:
سيرورة التحضر وخصائص التوسع الحضري بمدينة العيون

فاطمة حمومي
جامعة محمد الخامس بالرباط

مقدمة

يتميز السياق الحضري الذي عرفته المدن الصحراوية عموما ومدينة العيون بالخصوص بتطور مستمر وسريع، شمل البعد السوسيو اقتصادي والديموغرافي والعمراني، إضافة إلى تحولات فجائية في نمط العيش والاستهلاك والتنقل. ويفسر هذا التحول بمجموعة من العوامل تتمثل في استقرار الرحل الذين تخلوا تدريجيا عن الرعي لكي يستقروا في المدينة ويتجهون نحو النشاط التجاري بالمدن، وفي عودة السكان من أصول صحراوية الذين انتقلوا إلى العيش في المدن الشمالية منذ عقود بعد أن أعادتهم السلطة المركزية سنة 1991 إلى الجنوب للمشاركة في "الاستفتاء وتقرير المصير". إلى جانب وفود بعض من سكان الشمال نحو الجنوب إثر تعيينهم في مراكز ووظائف عمومية، أو أولئك الذين انجذبوا بفعل الازدهار الاقتصادي والتسهيلات والتشجيعات التي كانت تمنحها الدولة للمهنيين والتجار والموظفين، أو الاستفادة من الخدمات التي توفرها المدينة. خلقت هذه الدينامية توترا في العلاقات على مستوى القرابة والأصل (الانتماء المجالي) بين السكان المحليين والوافدين، وتباينا في الممارسات المجالية.

لقد كانت مدينة العيون من ضمن المدن الصحراوية التي عرفت تحولات متسارعة، لكونها، مدينة ساحلية تتوفر على ميناء كبير وقريب

من جزر الكناريوس، زيادة على توفرها على منجم كبير لإنتاج الفوسفاط ببوكراع. هذه المعطيات جعلت من العيون مركز جذب شهد تحولات مجالية، أدت إلى تكثف السكان بها، وظهور أحياء هامشية جديدة، وذلك لكون ما تم تهييئه عمرانيا من طرف الحكومة الإسبانية لم يكن كافيا لاستقبال الوافدين من الرحل الذين استقروا في المراكز الحضرية، تم الوافدين من المناطق الشمالية بعد ذلك. هذه الدينامية التي سيخلقها توافد السكان من مختلف الجهات سينتج عنه أشكال جديدة في ممارسة وتملك المجال.

كان من الضروري لقطب مركزي كالعيون، أن يعتمد في التدبير المجالي والترابي على أقطاب تابعة للتحكم في مسافة جغرافية واسعة وضبط السكان داخل المراكز الحضرية. لهذا كان من الضروري توفير بنيات تحتية تستجيب لشروط التحديث، وخصوصا ما يتعلق منها بشبكة التواصل والاتصال والتنقل وكذا المؤسسات الخدماتية، كونها أساس كل فعل تنموي. فما هي العوامل المباشرة وغير المباشرة التي قادت سيرورة التحول من التنقل كنمط حياة إلى الحركية كتدبير سوسيو-مجالي؟ وما هي إستراتيجية الفعل داخل السياسات العمومية في تدبير معطى الحركية المجالية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، اعتمدنا في هذه الدراسة على الإحصائيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط "مديرية الإحصاء"، ثم الإحصائيات الرسمية الإسبانية في الفترة الممتدة من 1934 إلى 1972، وأيضا الوثائق المحصلة من المؤسسات الرسمية المكلفة [بالإعداد الترابي] وسياسة المدينة والتهيئة الحضرية، بالإضافة إلى مجموعة من المنوغرافيات، مع الاعتماد على البحث الميداني

الذي قمنا به في هذا الإطار، ما بين شهر مارس وشهر يوليوز من سنة 2017.

وقد انطلقنا في هذه الدراسة من مقاربة جوهرية، سعينا من خلالها إلى تتبع سيرورة التحول في المجال الحضري الصحراوي بهدف فهم هذه الواقعة الحضرية كظاهرة اجتماعية تضافرت مجموعة من العوامل في تشكلها المادي منها والرمزي. ونتوخى من كل ذلك محاولة فهم طبيعة هذا البناء في بعده التراكمي لما تفرضه طبيعة الموضوع، ثم الإحاطة قدر الإمكان بالعناصر التي ساهمت في تشكيل هذه الواقعة الاجتماعية داخل مجتمع الدراسة.

ووفق هذا المنوال، سنقوم بعرض سيرورة التحول التي شهدتها مدينة العيون بين التنقل-الحركية، ورصد أهم التحولات التي عرفتها المنطقة والأحداث المؤثرة والفاعلة في هذا التحول، مركزين على التحولات المجالية التي أحدثتها عملية التحديث، والتغير على مستوى النقل والتنقل كأسلوب حياة، وتحوله إلى ضرورة حيوية في الاقتصاد، وذلك من أجل التحكم وضبط المجال بوضع استراتيجيات عمومية تسعى إلى تدبير معطى الحركية ومواكبة سيرورة التمدين.

أولا: من الترحال كنمط حياة إلى الواقعة الحضرية

شكل التنقل في منطقة الساقية الحمراء نمط عيش ساكنة هذا المجال، وقد كان هذا التنقل يتم باعتماد على تقنيات طبيعية ووسائل "بدائية"، تتمثل بالأساس في الجمل كوسيلة نقل في عبور المجال سواء من طرف الأشخاص أو السلع. كما شكل النقل في تاريخ البدو عنصرا مهما ومصدر قوة وسلطة تنبع أساسا من إدراكه وامتلاكه للمجال. وهو تنقل كان يتحدد بعنصرين أساسين هما عنصري المكان والزمان، الأول يحيل إلى توفر المراعي وكذلك طبيعة النباتات التي يمكن أن توفر لنا نمط

معين من الرعي، الثاني وهو عنصر الزمان ويستجيب بالأساس إلى تعاقب الفصول تم عامل التساقطات المطرية، وبالتالي يكون لهذا العنصر دور في تحديد وجهة التنقل وامتدد الرقعة التي يجوبها الرحل (محمد دحمان، 2006: ص 27).

وقد استطاع ساكن هذا المجال أن يصيغ مصطلحات تصف مختلف المسافات التي يقطعها، إذ يتطابق البعد المكاني مع الزمن، الذي يمثل وحدة قياس للمسافة. وفي هذا الإطار يذهب ألفريد ليرش «Alfred. Leriche» إلى القول بأن جل المصطلحات التي يستعملها مجتمع البيضان لتحديد المسافة تحمل فكرة الطول في الزمن كما في المكان (Leriche Alfred، 2011: ص 43). كما كان البدو يهتدون بعلامات طبيعية في تحديد وجهته، حيث كانت تحدد الاتجاهات النجوم وكذلك البنية التضاريسية، ونوعية التربة والغطاء النباتي، ونقط الماء والكلأ؛ وهنا يتحدث بينس عن قدرة البيضان على معرفة المجال بدقة، بحيث يقول أن المور (البيضان) لهم قواعد خاصة وتكتيكية في سيرهم بمثابة نقط طليعة، وأخرى في الخلف والثالثة على الأطراف، كما أنهم ينظرون كثيرا إلى الارض بحثا عن آثار القوافل ويقدرون عدد البهائم والإبل العابرة للمكان (bens، 1947: ص 37).

وبحسب المؤرخين، فإن أولى المشاكل التي تعترض مستعمل المجال، تتمثل في طريقة قياسه وتحديد مسافاته والتعرف على مساحات أقاليمه. وبالفعل، فإن هذا المجال لم يكن يقاس بوحدات المكان وإنما كان يقاس بعدد الأيام الرحلة -فالمرحلة وهي المسافة التي تقطع في اليوم الواحد -ظلت هي وحدة القياس المستعملة في وصف مسالك بلاد المغرب منذ عصر أبي عبيد البكري (القرن 11م) إلى ما قبل الحماية. وكان اتخاذ المرحلة كمعلم من معالم اهتداء المسافر يمكن

الرحل من تحديد المحطات، وضبط إيقاع تنقل الإنسان ووتيرة التبادل. وكانت "النزلة" تمثل مكانا للمأكل والمبيت، كما كانت توفر للمسافر إمكانيات استئناف التبادل (مجموعة من الباحثين، 2011: ص 21). واستمر هذا النمط من العيش والتعامل مع المجال، إلى حدود بسط الاحتلال الاسباني قوته على المنطقة، عبر نهج سياسة ترمي إلى ضبط المجال والتحكم فيه، من خلال الحد من نمط الترحال. إذ أن القوات الاستعمارية لم تكن تتصور ممارسة مراقبة وضبط وتنظيم واستغلال التراب إلا بممارسة سيطرتها من داخل المراكز الحضرية. ومن أجل تحقيق هذا نهجت إسبانيا إستراتيجية لدفع الرحل نحو الاستقرار، الشيء الذي نتج عنه علاقات معقدة بين المعمرين والمحليين. لكن وكما سبق وأشرنا، استوجبت مجموعة من الظروف المتداخلة من دفع الرحل إلى التخلي عن هذا النمط من العيش، الذي يقوم على التنقل بالأساس والاستقرار داخل المراكز الحضرية، الشيء الذي كان بالنسبة للسلطات الاستعمارية تقدما وبالنسبة للرحل سيرورة مفروضة مما أدى إلى نوع من الاغتراب الثقافي.

وهنا أصبحنا أمام الحديث عن نمط يرتكز بالأساس على الحركية من منظور أوسع كنية في تحقيق عبور المجال الجغرافي المنطوي على التغير الاجتماعي، فأثر هذا الانتقال من التنقل كنمط حياة إلى الحركية كتدبير استراتيجي سوسيو مجالي، على ملامح الحياة الصحراوية، سواء الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو المجالية.

ثانيا: منجم فوسبوكراع وبروز مدينة العيون

بعد اكتشاف الفوسفاط في المنطقة، وبالتحديد في منطقة بوكراع التي تبعد حوالي 105 كلم عن مركز العيون، تغيرت الوضعية المجالية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وخاصة بعد بداية استغلال

مناجم الفوسفاط، وهو عنصر تحول جدري للتراب وتحولات أكثر عمقا لمجتمع الصحراء (José A. Rodríguez Esteban et Diego A BarradoTimón، 2015) إذ بالرغم من اكتشافه سنوات طويلة إلا أنه لم يتم استغلاله إلا في نهاية سنوات 50، بسبب التقارير التي أصدرتها الشركة العمومية "أدارو" Adaro التي استخلصت انعدام مردودية استغلاله بالنظر إلى أثمنة تلك المرحلة: بسبب موقعه الجغرافي في الصحراء، والبعد عن الموانئ وكلفة البنية التحتية التي يجب توفيرها من أجل مواجهة جميع هذه الصعوبات. سنوات قليلة بعد ذلك أرادت الحكومة الإسبانية إبقاء الصحراء تحت سيطرتها وتجاهلت مطالب الأمم المتحدة، من خلال وضع رئاسة الحكومة المتمثلة بيد شخص كاريو بلنكو Carreo Blanco بوصفه مسؤولا عن السياسة الترابية في الصحراء يشكلون للجنة من أجل إعادة تنشيط عملية استغلال الفوسفاط للاستفادة من التقدم التكنولوجي الجديد 1960. مع استغلال هذا الفوسفاط ستبدأ مرحلة ثالثة من التطور الاقتصادي للأقاليم الصحراوية تحت الاحتلال الاسباني، وبهذا ستبدأ تحولات كبيرة سواء في المدن أو البوادي.

لتصبح فجأة المنطقة رهانا سياسيا واقتصاديا بالنسبة لسلطات الاحتلال الاسباني، بتخصيص الشركة العمومية ادارو (Adaro) في سنة 1947 استثمارات أولى من أجل استغلاله. خلق وجود هذا الفوسفاط والانتظارات الناتجة عن استغلاله لدا سلطات الاحتلال، الشعور بالحاجة إلى تنظيم الاستعمار بشكل أكثر صرامة وبطريقة مخططة. وفي سنة 1958 تحولت المنطقة إلى إقليم اسباني، إذ تم نقل العاصمة رسميا من الداخلة **"فيلا سيسنيروس"** إلى العيون الأمر الذي سيؤدي إلى تغييرات كبيرة على مستوى تزايد نشاط البناء،

نتيجة لارتفاع حجم الاستقرار في المنطقة، مما سيدفع إلى مباشرة إجراءات جديدة من أهمها انطلاق تصميم جديد للتهيئة العمرانية(استبان، 2011، ص 121).

وفي نفس السنة أصدرت إسبانيا مرسوم يخص الصحراء الذي يقنن ملكيات (التراب وما تحت التراب، 10 ديسمبر 1958 (José A.Rodríguez Esteban et Diego A. Barrado Timón, 2015، ص24). في هذه الفترة سيتم مباشرة مجموعة من التجهيزات من أجل تسهيل استغلال هذا المنجم، وذلك ببناء شريط لنقل الفوسفاط يصل طوله 100 كلم بين بوكراع والعيون الشاطئ، وتهيئة الميناء لاستقبال البواخر الكبيرة.

كان لاكتشاف هذا المنجم دورا كبيرا في بداية تعمير المنطقة المحاذية لواد الساقية الحمراء، وكذلك في التأثير على البنية الاجتماعية، بسبب انطلاق عمل مناجم بوكراع، وتطور الأنشطة المرتبطة به (البنايات الإدارية)، أدى إلى ظهور طبقة من العمال وصغار الموظفين والتجار، وبالتالي كان سببا مهما في تقويض البنيات الاجتماعية التقليدية. بالإضافة إلى موجات الجفاف الحادة التي عرفها المغرب في تلك الفترة وخصوصا الجهات الجنوبية، أدت إلى هجرة كثيفة نحو المدن، وتسارع تفكك وهدم التوازنات القديمة، إذ استقر جزء من الساكنة في مخيمات تنعدم فيها شروط الحياة، وتضاءلت بذلك فرصة العودة إلى حياة الترحال، وأضحى من الضروري البحث عن سبل جديدة للعيش (Attilio Goudio، 1993: ص 51). وفي الجدول الآتي يظهر عدد الساكنة الواقعة في المنطقة:

جدول رقم 01: تصنيف الساكنة الواقعية سنوات من 1956 إلى 1958.

1956			1957			1958		
المجموع	المحليين	الاوروبيين	المجموع	المحليين	الأوروبيين	المجموع	المحليين	الاوروبيين
105476	5258	218	5520	5266	254	6070	5181	5889

la source : INE, P. 1025

وكانت هذه البداية الفعلية للتحولات المجالية والاجتماعية، سرعتها نية إسبانيا في إعادة النظر في سياستها الاستعمارية باستثمارات كبيرة تجلت بالأساس في مد شبكة طرقية بمواصفات حديثة، تم تهيئ أحياء سكنية لاستقبال الصحراويين وإدماجهم في سيرورة التحديث، وكل هذا كان نابعا بالأساس من تحول استراتيجي فعله اكتشاف الفوسفاط ونية استغلاله. إذ عرفت منطقة العيون توسعا حضريا مهما، خاصة على الضفة اليمنى من وادي الساقية الحمراء.

وقد بدأت سيرورة التمدين مع الاستعمار الاسباني مند سنة 1960 لاستقبال الوافدين على المدينة من الرحل، إذ كان من الضروري على اسبانيا أن تقوم بتشييد بنايات من أجل استقبالهم للحد من تنقلاتهم بسبب الخوف من تأثير الموجات التحررية والدخول في نشاطات سياسية، وذلك بتوفير لهم شروط حياة من شأنها التقليص من حركيتهم تفاديا لتكوين جماعات مسلحة، التي يمكن أن تحتج عسكريا على الهيمنة الإسبانية في الوقت الذي كانت متأثرة بتحرر البلدان المجاورة: المغرب 1956، موريتانيا 1960، عن طريق إعطائهم حوافز اقتصادية. في سنة 1961م بدأت الحكومة الإسبانية بتوسيع نظام السكن ذو السومة الكرائية المعتدلة في الأقاليم الإفريقية

الإسبانية (Barrado .José A. Rodríguez Esteban et Diego A Timón, 2015: ص 26). بعد وضع برنامج من أجل إنجاز مساكن للساكنة المحلية يراعى فيه الموارد الاقتصادية ومكانة الساكنة المحلية من أجل تفعيل سياسة التعمير والاستقرار. مع مراعاة البعد البيئي من حيث التحولات المناخية التي تعرفها المنطقة، لم تكن هناك أشكال متنوعة في البنايات (وحدة الشكل).

ومن بين أهم الأحياء التي تم تأسيسها هناك: حي كاتالونيا" (1950-1960)، "سوق الزاج" شيد في الأربعينات. "فسينت الفريك"، سوق المخاخ في سنة 1962 وحي "ديار شيوخ"، "سوق الجمال" (قبل حي القبور)، "فسينت لوكال"، أحياء كولومينات* والتي بدأت في 1963 وتم توزيعها على السكان في سنة 1966 (كولومينا بيخا، كولومينا نويبا، كولومينا يادي، كولومينا الحمراء)، الأحياء العسكرية: حي خرسيتو، تيرسيو وهي ثكنة "قشلة" وهناك، "حي لاحوهم" وهذا الحي كان يضم طبقة هشة (الحراطين) شيدت لهم إسبانيا أحياء لكنها بعيدة عن المراكز الإدارية. أصبح هذا الحي بعد 75 يتوسط المدينة ومحاطا بالعمران، وحي ديريدك في العيون العليا. ولنا في الجداول الآتية عدد المباني التي شيدتها إسبانيا في كل سنة بعد بداية استغلال الفوسفاط واستقطاب اليد العاملة من الرحل.

*- باللغة الاسبانية كوروميناس Les corominas وينطقها سكان الصحراء بكولومينات، وهي تكتلات سكنية شيدتها شركة تدعى كوروميناس. تعتبر اليوم كل هذه الاحياء والتي ترتكز في معظمها في الهضبة السفلى من وادي الساقية الحمراء بمتابة مدينة قديمة ثراتية.

جدول رقم 02: قطاع البناء ما بين سنة 1954-1956

الوحدات المشيدة			
السنوات	من أجل السكن	من أجل الصناعة والتجارة	من أجل استعمالات أخرى
1954	3	1	-
1955	7	-	3
1956	4	-	-
المجموع	14	1	3

La source : INE, P.965.

جدول رقم 03: قطاع البناء من 1968 إلى 1972

الوحدات المشيدة			
السنوات	من أجل السكن	من أجل استعمالات أخرى	المجموع
1968	156	45	**201**
1969	82	-	**82**
1970	150	20	**170**
1971	112	96	**308**
1972	80	13	**93**
المجموع	680	174	**854**

La source : INE, 1973, P.38.

جدول رقم 04: قطاع البناء في الفترة ما بين 1964-1967

الوحدات المشيدة			
السنوات	**من أجل السكن**	**من أجل استعمالات أخرى**	**المجموع**
1964	59	9	**68**
1965	717	13	**730**
1966	657	2	**659**
1967	451	50	**501**
المجموع	1884	74	**1958**

La source: INE, 1968, P.388.

تقع هذه الأحياء القديمة للمدينة في الهضبة الأولى المطلة على وادي الساقية الحمراء أو ما يعرف اليوم بالعيون السفلى، وكانت تتكون من بيوت يسكنها الإسبان يمكن القول بأنها كانت في تلك الفترة تستجيب للوظائف الرئيسية للمدينة الاستيطانية؛ الإقامة، التجارة والمرافق الإدارية والتجهيزات العمومية، والثكنات العسكرية التي كانت تسهر على الأمن، هذه الأخيرة كانت توجد على المحاور الرئيسية المؤدية إلى بوجدور والسمارة وگلميم. أما الساكنة من الأصول الصحراوية، فكانوا يقيمون في الهضبة الأخرى والأحياء السكنية كانت تطبعها الهشاشة بانعدام التجهيزات الاجتماعية والإدارية والسكن غير اللائق مع ظهور نمط السكن الصفيحي.

ثالثا: سياسة الدولة في إدماج المنطقة بعد 1975.

تميزت المرحلة الأولى (1976-1985) بطغيان الهاجس الأمني في المنطقة وضبط المجال الترابي وإحصاء السكان، كما أن المنطقة كانت تتزود بكل احتياجاتها من المنطقة الشمالية من أطر وعمال وتجهيزات واحتياجات أساسية. ولم تعرف المنطقة في هذه المرحلة تحولات كبيرة وشاملة بل ركزت على توطين البدو والعمل على ضمان أمنهم بسبب حرب العصابات التي كانت تدور رحاها بين المغرب والبوليساريو. فكانت هذه الحرب تركز على التحكم في الطرق، ولم يكن من الممكن مباشرة أي عمل تنموي أو الدخول في مشاريع استثمارية في المنطقة بسبب التوتر السياسي والعسكري. كما أن هذه الظروف التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة لم تكن لتسمح بتوطين البدو بالقرب من مصادر الثروة المحلية وفق إرادة الساكنة، بل كان على شكل توطين قسري دفع بالرحل إلى التخلي عن تربية الماشية ورعي الإبل تحت ضغط الجفاف والحرب.

أما المرحلة الثانية (1985-2000) فتميزت بمباشرة أعمال مهمة بالمنطقة، من أهمها مد طرق معبدة، ومطارات وموانئ وتوفير وسائل النقل العمومي وبناء مشاريع سكنية وإنشاء الجدار الأمني. مما وسع من مجالات التنمية الرعوية زيادة على تنامي الصناعات التحويلية المحلية كالفوسفاط وصناعة الملح (محمد دحمان، 2004: ص 35).

إن تنامي الظاهرة الحضرية في المناطق الصحراوية عموما لم تعرف تراتبية كبيرة من حيث نمط السكن، خاصة في مراحلها لأولى، فحتى الوافدين على المناطق من جهات أخرى لم يستقروا على هوامش المدن (محمد دحمان، 2006: ص 210)، ويمكننا أن نفسر هذا بعدم إحساس الإنسان الصحراوي بامتلاك المجال من الناحية الاقتصادية. إذ كان يعيش البدايات الأولى لتشكل نمط العيش القائم

على الاستهلاك، بالإضافة إلى أن نمط البناء كان لازال بسيطا ودون معايير صلبة توحي بالتمايز الاجتماعي. تم أن المدينة وكما سبق وأشرنا عرفت حركة عمرانية كبيرة في وقت وجيز، وكانت لا تزال في حاجة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من السكان حتى يمكن أن تستكمل مكونات المشهد الحضري.

يمكن القول بأن سيرورة التحضر في مدينة العيون من بين أهم المجالات التي عرفت تطورا جد متسارع، وتحول كبير، هذه السيرورة يمكن أن نتحدث عنها من خلال وتيرة النمو الديموغرافي، إذ بدأت المنطقة تعرف ارتفاعا ملحوظا على هذا المستوى خصوصا بعد سنة 1975، وهذا قد غدته مجموعة من العوامل الطبيعة والاقتصادية والسياسية. إذ تتميز هذه المرحلة بخروج اسبانيا من المنطقة، وكذلك بتوالي سنوات الجفاف مما أدى إلى دخول الرحل إلى المراكز الحضرية، كما أن هذه الفترة عرفت نشوب حرب العصابات والتي كان أهم أطرافها المغرب وجبهة البوليساريو، هذه كلها ظروف مهدت لاستقرار الرحل داخل مراكز حضرية، بحيث سيتم استغلال المساكن التي كانت قد شيدتها اسبانيا بعد 1975، كما ستبدأ المدينة باستقطاب ساكنة من مجموع جهات المملكة تحت التشجيعات التي كانت تقدمها الدولة للموظفين، مما حتم تشييد أحياء جديدة من أجل استقبال الوافدين الجدد والتحكم في الدينامية العمرانية للمدينة من خلال أدوات التخطيط والتهيئة. ومن بين الأحياء التي ظهرت في هذه الفترة، حي المطار الذي كان يضم (340 مسكن) ومولاي رشيد (330 مسكن) خط الرملة في الجنوب الشرقي حي المستشفى الجهوي (344 مسكن) في الشمال الشرقي وتم إعادة هيكلة أحياء الصفيح التي كانت تضم (407

مسكن)، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية ومرافق اجتماعية وإدارية.

وهذا في إطار البرنامج السكني الاستعجالي الذي بادرت به الدولة المغربية ما بين (1979-1992)، والذي كانت تهدف من خلاله القضاء على السكن غير اللائق وتلبية الطلب المتزايد على السكن وانجاز التجهيزات الأساسية. كما وستشهد المنطقة حدث بارز سيؤثر على وثيرة التوسع الحضري، يتمثل في ظهور مخيم الوحدة والذي يضم ساكنة من أصول صحراوية تم جلبها من الشمال من أجل تنظيم الاستفتاء سنة 1991، وتعيش على مساعدة الدولة، لنصبح أمام مدينة عشوائية ويشكل هذا المخيم أكبر جزء من نسيجها العمراني، وكان في معظمه مبني بالطين والقصدير تتخلله مطاريح كبيرة لنفايات ترعى بها الماشية.

ستستمر المدينة في اتساع البنية العمرانية خاصة في اتجاه الجنوب الشرقي والشرق، ويرجع ذلك إلى ظروف نمو المدينة وتطورها التاريخي، الذي عرف مراحل مهمة تركت بصماتها على ملامح المجال الحضري بصفة عامة، بالإضافة إلى الصعوبات الطبوغرافية (جرف) وأخرى طبيعية (واد الساقية الحمراء، وزحف الرمال) التي تقف عائقا طبيعيا أمام توسع المدينة في الاتجاهات الأخرى، نظرا لأن تهييئها يتطلب تكلفة ضخمة بالنسبة للفاعلين في قطاع التهيئة وإعداد المجال. وسيستمر هذا التوسع في هذا الاتجاه تفاديا للعقبات التي يمكن أن يواجهها التعمير في اتجاه الشمال والغرب، وبالتالي عقلنة التعمير من الناحية المالية والمجالية، وسيعمل على تحديد المعالم الكبرى للتطور المجالي، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات أو المرافق العمومية أو من خلال نطاقات الأنشطة والسكن أو المحاور الطرقية، ولنا

في الخريطة والرسم البياني أسفله أهم مراحل واتجاهات توسع المدينة.

خريطة رقم 1: مراحل واتجاهات توسع مدينة العيون.

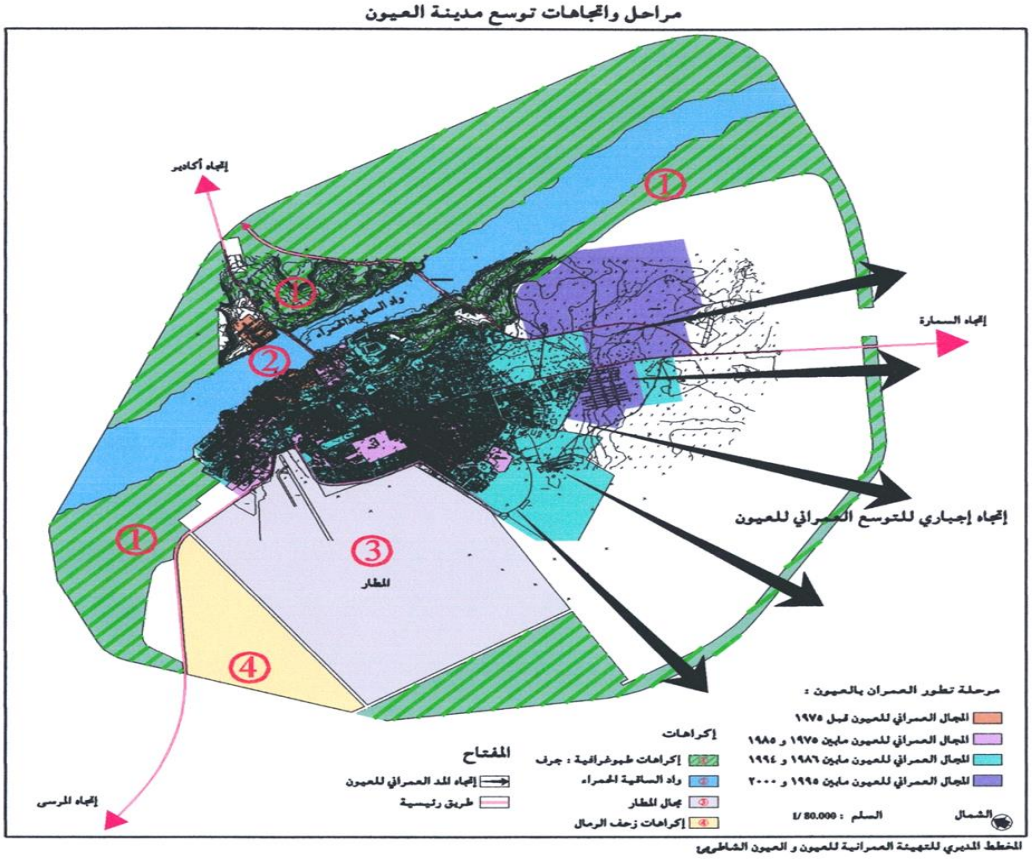

مبيان رقم 1: تطور عدد المباني المشيدة من 1954 إلى 2004.

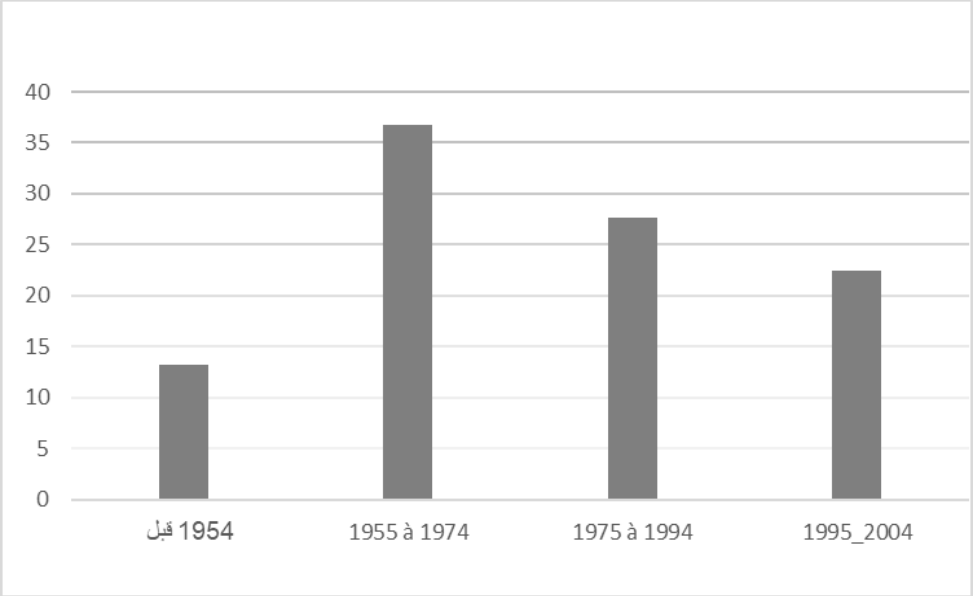

المصدر: الإحصاء العام 2014/ الرباط

هذا التوسع الذي عرفته المدينة على المستوى العمراني، أنتج لنا مدينة مقسمة إلى ثلاث مناطق أساسية، وهي كالتالي: العيون السفلى، تضم الثكنات العسكرية وبعض المباني العمومية، كما تضم أقدم أحياء المدينة الكولونيالية (حي خرسيتو، سوق الجمال، سوق الزاج، سوق المخاخ،...)، تشهد هذه المنطقة ركودا اقتصاديا وعمرانيا، وقد شهدت مؤخرا بعض التجهيزات بهدف انعاشها، وبحسب المخطط المديري للتهيئة الحضرية SDAU فهي تسمى منطقة رد الاعتبار، وتمثل هيكلة الحركة التجارية والمجالات السكنية بالإضافة إلى الرفع من القيمة التعميرية للعقارات التابعة للقوات المسلحة الملكية، من أهم مرتكزات عملية رد الاعتبار لهذا الجزء. تم منطقة وسط المدينة، وهي تمثل نقطة جذب مهمة، كما تستحوذ على أغلب الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالمدينة، بسبب قدرتها على استقطاب التجارة والخدمات العصرية خاصة شارع مكة وشارع القيروان، مع أهمية الدور الذي يلعبه "شارع بوكراع" و"شارع سككيمة" في دينامية المدينة إذ

يشكلان نقط جذب محورية داخلها. بالإضافة إلى توفرها على شكل عمراني عصري وذو جودة عالية.

وبعدها تأتي منطقة التوسع الحضري الواقعة جنوب المدينة، وتعتبر مجال اتساع المدينة إذ تم ربطها بشبكة طرقية حضرية من أجل ضمان ربط المدينة فيما بينها ومع باقي المناطق المجاورة، وهي تضم كل الأحياء الجديدة، مثل الأمل، الراحة، 25 مارس، مدينة الوفاق، مدينة الوحدة.... وأضحى من المهم التحكم في هذه الدينامية العمرانية من خلال أدوات التخطيط والتهيئة، وقد حظيت المدينة بمجموعة من البرامج والإنجازات السكنية لأكثر من 38 سنة (SDAU المخطط المديري لتهيئة الحضري)، ومن أهم الإنجازات، هناك البرنامج الاستعجالي ما بين 1978-1990 وذلك ببناء 2057 وحدة سكنية بمدينة العيون موزعة على ثمانية برامج، بالإضافة إلى تجهيز 2305 بقعة سكنية. برنامج 200 ألف سكن 1991-1996 ببناء 120 وحدة سكنية بمدينة العيون على مستوى حي الوحدة، وتجهيز 945 بقعة سكنية موزعة على تجزئتي الأمل 1 والأمل 2، برنامج العودة-الوحدة 1996-2005، من خلال انجاز مشروع العودة السكني بالعيون، بمحتوى 3000 منزل، وإنجاز مشروع الوفاق السكني بمحتوى 1500 وحدة سكنية، ثم تجهيز 2112 بقعة سكنية بتجزئة الوحدة الشطر الأول (PARI, 2012).

كما شهدت المدينة عملية تأهيل وتهيئة كبيرة على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، منذ سنة 2006-2012، وذلك من خلال انجاز مجموعة من المشاريع من بينها مشروع تأهيل ثلاثة أحياء وهما حي القسم وحي المطار وحي مولاي رشيد، بالإضافة إلى تهيئة ستة أحياء بالمدينة وهما كالتالي حي الفداء، حي الفرح، حي المسيرة، الحي الحسني وحي الشهداء والحي المحمدي، مع تهيئة العيون السفلى

والعيون العليا (حي سيدي محمد، حي التعاون، حي خط الرملة، حي الفتح وحي المسيرة وحي الوحدة).

أما المرحلة الثانية، تحدد ما بين 2014-2015 فقد عرفت تهيئة الطرقات، وتهيئة تسعة ساحات، ساحات: الهدى-الوحدة-حي المطار – علي بويا-العهد-ابن رشد أبو بكر الصديق – عمر بن عبد العزيز-تافودارت. وفي المرحلة الثالثة 2015-2016 تم إنجاز مشاريع التأهيل الحضري للأحياء الناقصة التجهيز بمدينة العيون بغلاف مالي إجمالي بلغ 53 مليون درهم موزعة على عدة مشاريع: -تعبيد الأزقة وتكسية الأرصفة بالأحياء التالية: الوفاق 1500 سكن-العودة – الحي الصناعي – الأمل 1 – الأمل 2.

رابعا: التوسع الحضري ورهان الحركية

إن الملاحظ اليوم لمستوى التطور الحضري الذي عرفته منطقة العيون، سيجد أنها أمست تتوفر على جميع شروط المدينة في كل مظاهر الحياة التي تتوفر في الجهات الشمالية للمملكة من حيث البنية المادية للمدينة. بفضل انخراط الدولة في أوراش تنموية كبرى في إطار الجهوية وحكامة المدن، وإشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، وباعتبار الدولة هي الكفيل الأول للسياسة التنموية في المنطقة. هذا التطور والارتفاع الملحوظ في مستوى المشاريع والبرامج السكنية باختلاف أنواعها وأنماطها الذي استفادت منه مدينة العيون، تسعى الدولة من خلاله، كسب أكبر مساحة للتوسع العمراني، بهدف استيعاب الاحتياجات المتزايدة للسكن، وبهذا ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للسكن.

وباعتبار أن التوسع العمراني هو سيرورة للتحول المجالي فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من الكثافة والمجالات المشيدة عمرانيا، ويتم

ترجمته من خلال الرفع في الزمن من حجم مساحة الاراضي الضرورية لاحتضان وحدات إنتاجية أو مساكن. يصل اليوم عدد الوحدات السكنية حسب آخر إحصاء عام لسكان والسكنى لسنة 2014 في هذه المدينة 48000 وحدة سكنية، موزعة على مجموعة من الأنماط السكنية، مع ارتفاع كبير في نمط المنزل المغربي العصري، إذ يحتل هذا النمط من السكن نسبة تقدر ب 75.1 % كما هو موضح في الجدول المرفق.

جدول رقم 05: توزيع نمط السكن في مدينة العيون.

نمط السكن	النسبة المئوية
فيلا	3.6%
شقة	19.4%
منزل مغربي عصري	75.1%
السكن الصفيحي	0.6%
سكن من نوع قروي	0.1%
آخر	1.2%
المجموع	100%

المصدر: مديرية الإحصاء RGPH 2014.

لقد مكننا تواجدنا بالمدينة والتجول في كل أحيائها من رصد بعض الملاحظات على مستوى الشكل الخارجي لهذه البنية العمرانية، ومن أهم النقط التي قمنا بتسجيلها، نجد أن جل الأحياء لا تخلو من أشغال البناء، الأمر الذي يجعل مشهد الحي مشوها في بعض الأحيان وخصوصا في الأحياء الهامشية كما تظهر الصورة في الأسفل. وتتوفر جل أحياء مدينة العيون على ساحات وحدائق عمومية وخاصة الاحياء التي تتواجد وسط المدينة. بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من

المشاريع التنموية تخص المرافق العمومية هي في طور الإنجاز، من قبيل تهيئ مشروع البارك الموجود في ساحة أم السعد، تهيئ مكتبة كبيرة بالإضافة إلى ملاعب القرب.

إن الدراسة الميدانية وكذلك الدراسة الوثائقية لجملة من المعطيات المتوفرة لدينا من بعض المديريات المختلفة، يتبين لنا أن سيرورة التحضر في هذه المنطقة كانت جد سريعة، وهذا سواء على المستوى العمراني السكني أو الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة لتوسع قاعدة النمو الديموغرافي باستقطاب الهجرة، والتي غدت الحركية السكنية la mobilité résidentielle في اتجاه الضواحي، هذا النمو الذي يشكل معطى أساسي لفهم الأنماط الفردية للتملك والتنقل داخل المجال الحضري، وتمفصلاته مع أشكال الحياة الاجتماعية منها الحركية السكنية كمرحلة انتقالية للاندماج في النسيج الحضري، وكذلك كشكل متفرد للتجمع البشري النوعي (Serge Jonas، 1970). وبالتالي يصبح المجال تنظيم علائقي للخيرات والكائنات الحية. إذ يتشكل المجال من خلال سيرورات يجب أن تكون منفصلة تحليليا le Spacing (خلق فاصل مجالي) هذا الفاصل هو سيرورة تسمح بخلق تركيب تآلفي بين مجموع الخيرات والأفراد داخل عنصر واحد. ويمكن النظر إلى هذا التوسع الحضري من زاوية التعارض (قطيعة/استمرارية) كقطيعة مجالية داخل استمرارية اجتماعية على مستوى الفرد، ثم توسع ديموغرافي هو عبارة عن قطيعة اجتماعية داخل استمرارية مجالية على مستوى الجماعة.

ويعتبر السكن وحدة عمرانية أساسية، ووحدة اجتماعية باعتباره محل هوية الأسرة وتركيبتها وبنيتها كما يظهر ملامح التحول الاجتماعي في علاقته بالسكن ونمط العمران، ويرافقه دائما تجهيزات أساسية لا

يمكن الاستغناء عنها من أجل تلبية حاجيات السكان، خاصة أن حاجيات الافراد تتطور في الزمن وتستدعي مواكبة التطور الحاصل على مستوى مستجدات ومتطلبات الحياة اليومية. لهذا فالشروط الاقتصادية الضرورية لاكتساب السكن وتوفير التجهيزات الأساسية (التمدرس، التبضع، التطبيب، النقل، الترفيه...) هو معيار أساسي كذلك في سيرورة التعمير. ومنه فعملية تشييد الطرق وبناء المساكن والوظائف العمرانية المرتبطة بها هي نوع من استهلاك المجال، وهي ظاهرة نادرا ما يتم التراجع عنها irréversible.

يأخذ مفهوم إنتاج المجال الحضري بعدا بنيويا، ويشير إلى مجموع التدفقات والأماكن والعلاقات وأنماط الحياة والاجراءات والاستراتيجيات، كما يشكل مصدر لمجموعة من التحديات والرهانات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمقيمين على تهيئة المجال والسياسات العمومية. لهذا لم نعد اليوم نقتصر في تعريف مفهوم التحضر على تراكم الاشخاص على التراب، بل أضحى يستند على الحركة le mouvement، إذ أن ما يميز التحضر هو امكانية التبادلات والأنشطة الممكنة، والحركة قوية والمتسارعة للمعلومات والمعارف والتجديدات (REMY Jean، 2015: ص 183). وبالتالي تطرح إشكالية الولوجية والإنصاف المجالي للاستفادة من عرض الحياة الحضرية، هذا لأن الحركية هي وسيلة للتنمية الاقتصادية في سياق العولمة، وتشارك في تنظيم التفاعلات الحضرية كما تساهم في عملية النمو المحلي وتراكم الساكنة.

لهذا، يشكل الرسم المجالي للمدينة والتموقعات النسبية للأسر، والطبقات الاجتماعية والمقاولات والمرافق العمومية، كلها نتيجة لتكتل الساكنة ونمو ومحدد معظمها على هذا الأساس، تصبح الحركية

مفهوم مركزي عند الحديث عن العمران، ليس فقط لأن المجال هو مبني بالأساس على الحركات les mouvements (التنقل داخل المجال)، لكن لأن هذه الأخيرة هي كذلك مورد اجتماعي حاسم (Kaufmann Vincent، 2000) فهي تنتج أشكال حضرية، كما تنتج للامساواة باعتبارها سبب وأصل الانشطار المتزايد للمجال الحضري. إن تباين قدرات الأشخاص على الحركة تحدد للامساواة اجتماعية من نوع جديد. لتشكل مكون أساسي على مستوى شروط الاندماج الاجتماعي والمجالي، وتظهر الحركية اليومية كعامل مؤسس لنمط خاص (نوعي) للعلاقة مع المجال تتميز بها ساكنة المجالات الحضرية عموما، وخاصة مجالات التوسع الحضري (الضواحي أو الشبه حضري). تقوم هذه المجالات بتعقيد العلاقة بين الأفراد والمجال، وتعدد من الانتماءات والأدوار الاجتماعية، بحيث أصبحنا نشهد تغير في العلاقة مع الزمن ومع المسافة حسب الأهمية التي يمنحها الأفراد للمجال من خلال الممارسات والتمثلات.

إن تأسيس مدينة العيون كما رأينا كان ضمن مخطط قبلي للسلطات الاستعمارية الإسبانية، سعت من ورائه جعل مدينة العيون قطبا chef-lieu استراتيجيا، سياسيا وعسكريا للمنطقة الصحراوية. وقد شرعت في تهيئة البنيات التحتية والمنشئات بمختلف وظائفها المدنية والعسكرية، وقد تم هذا في جو من الاستعجالية لضبط المجال وتدبيره. كان للسياق التاريخي والوجود الاستعماري دورا أساسيا في تشكل الواقعة الحضرية في الأقاليم الجنوبية، وكانت مدينة العيون التجلي البارز لها. سيؤثر هذا المعطى التأسيسي بقوة في مصير مدينة العيون، لأنها ستبقى مركزا حضريا أساسيا حتى بعد الاستقلال. وستراهن الدولة المغربية على هذا المركز الحضري بنفس المنطق

لضبط المجال الصحراوي والربط بين المراكز الحضرية الأخرى. حيث سخرت الدولة المغربية كل الوسائل اللوجستيكية والبشرية قصد تدارك التأخر الذي كانت تعرفه المنطقة بغاية إلحاقها بباقي جهات المملكة. يظهر اليوم هذا المجهود الذي قدمته الدولة في المستوى الاجتماعي بإعادة النظر في البنيات الاجتماعية التقليدية (من نمط البداوة والترحال إلى الانصهار في حياة التمدن والاستهلاك) باستقطابها أسر وأفراد من مختلف جهات المملكة، نجم عنه حركة عمرانية واسعة.

وقد رافق كل ذلك انعكاسات اقتصادية هامة، بحيث أصبحت المدينة تشهد رواجا وتنوعا في السلع والخدمات الأساسية والبنيات التحتية أمست بفضلها العيون قطب مهيمن داخل الجهات الجنوبية، ستكون هذه القطبية السند الأساسي لتطور المجال الحضري في مستوياته المختلفة، اجتماعيا ومجاليا. وهو ما عبر عنه استبان (Estéban) بالقول: إن التحولات المجالية المذهلة التي برهنت عليها العيون خلال النصف القرن الماضي، تعكس وحشية هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتطور على مستوى وثيرة التحضر واتساع مجاله جعل هذه المدينة مجالا يطرح تقاطعا لإشكالات اجتماعية ومجالية، وتحديات جديدة من أجل تدبير حركية التمدين الواسعة والتي يشكل فيها القرب المجالي la proximité spatiale أكبر رهان بالنسبة للمقيمين على التهيئة الحضرية والسياسات العمومية ككل.

قائمة المراجع

1. مجموعة من الباحثين (2011)، **تاريخ المغرب تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث التاريخي في تاريخ المغرب.

2. دحمان محمد (2006)، **الترحال والاستقرار في منطقة الساقية الحمراء وواد الذهب**، مطبعة كوثر برانت –الرباط.
3. وزارة السكنى وسياسة المدينة، **برامج التنمية المندمجة لجهة العيون الساقية الحمراء (2016-2021) محور التأهيل الحضري**.
4. Attilio Goudio(1993), « Les Populations Du Sahara Occidental Histoire, vie et culture », Ed. Karthala.
5. Bens (1994, Mis Mémoirias: 22 anos en el desierto.
6. Bullon Diaz, D. Galo (1944), Curso sobre Africa española: notas sobre geografía humana de los territorios de Ifni y del Sáhara : conferencia pronunciada el día 4 de diciembre de 1944 en la Real Sociedad Geográfica, Madrid : Dirección General de Marruecos y Colonias , 1944-1945, en bibliothèque nationale rabat, cote. C-46811.
7. direction des routes et de la circulation routière, Routes En Milieu Désertique L'expérience Marocaine.
8. Dupuy Gabriel(2001), « Les mobilités et la ville de demain par Paul KANANURA », Université de Bordeaux3 Naguère exaltée, la mobilité est aujourd'hui suspecte.
9. INE, Detalle de la poblacion, Anuario 1959, fondo documental del INE, pseccion B-Demografia,
10. José A. Rodríguez Esteban et Diego A. Barrado Timón (2015), Le processus d'urbanisation dans le Sahara espagnol (1884-1975). Une composante essentielle du projet colonial , *Les Cahiers d'EMAM*, consulté le 04 décembre 2017. https://emam.revues.org/743#bodyftn22
11. Kaufmann Vincent., Maksim, Hanja., et Borja, Simon., Courty, Guillaume, et RAMADIER, Thierry (2012), « La Mobilité comme capital? », Forum Vies Mobiles - Préparer la transition mobilitaire.
12. Leriche Alfred(2011), « Mesures Maures. Note Préliminaire », in : savoirs et connaissances maures, Ed. centre des études sahariennes, p.(63-68).
13. Meana Palacio José Manuel (2006), « El Aaiún de los pioneros : un poblado de los años 40" , Biblio 3W. Revista Bibliográfica de Geografía y Ciencias Sociales, vol. XI, n° 627.

14. Recensements générale de la population et de l'habitat 2014.
15. Remy Jean (2015), « L'espace, un objet central de la sociologie », Toulouse, Erès, coll.
16. Schéma régional d'aménagement du territoire (srat) de la région laâyoune-boujdour-sakia al hamra : Plan d'action régional intégré - mai 2012 (pari).

التحول الديموغرافي في ظل ظاهرة التحضر بالمدينة الصحراوية:

حالة مدينة أگلميم

محمد بوالنعناع

باحث في علم الاجتماع / الرباط

مقدمة

يعالج هذا المقال جانبا مهما من الجوانب الاجتماعية بالمدينة الصحراوية. حيث يركز بالأساس على دراسة التحول الديموغرافي في ظل ظاهرة التحضر بمدينة أگلميم[20]. وفي هذا الشأن، تبين لعدد كبير من الباحثين وعلماء الاجتماع[21] أن دراسة التحولات الديموغرافية تكتسي أهمية قصوى في فهم ومعرفة طبيعة أي مجتمع. وذلك لما لها من علاقة ارتباط بالديناميات الاجتماعية وبالظروف الاقتصادية السائدة، وخاصة في المجتمعات السائرة في طريق التمدن. كما أن التزايد السكاني يعد عاملا محوريا في حدوث التغيرات الاجتماعية.

من هذا المنطلق، ((جعل إميل دوركايم (Emil Durkheim) من حجم السكان عنصرا رئيسيا في ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي أطلق عليه المورفولوجيا الاجتماعية، حيث صنف المجتمعات وفقا للحجم والكثافة)) (Durkheim, 1930: 291). كما كان دوركايم يعتقد أن

[20] أگلميم هي مدينة صحراوية تقع في الجنوب المغربي شمال مدينة طانطان وجنوب مدينتي تزنيت وسيدي إفني، وتبعد عن مدينة أكادير بحوالي 212 كلم. وهي تابعة إداريا إلى إقليم أگلميم وجهة أگلميم واد نون. وتمتد على مساحة تقدر ب 28 كلم مربع، كما يبلغ عدد سكان المدينة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حوالي 118318 نسمة.ويختلف الباحثون والمؤرخون في تحديد أصل تسمية المدينة، غير أن الأرجح في الأمر أن أصل تسميتها هو أگلميم (Aglemim) كما جاء في مختلف نصوص الرحالة الأجانب الذي زاروا المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

[21] نذكر منهم: السوسيولوجي الفرنسي إميل دوركايم وتوم بوتومور وغيرهم من الباحثين المعاصرين.

تزايد الحجم يؤدي عموما إلى زيادة الكثافة الديموغرافية[22]، التي تدفع بدورها إلى المزيد من تقسيم العمل داخل المجتمع. وبالتالي يحصل الانتقال من المجتمع التقليدي الذي يسود فيه التضامن الآلي إلى المجتمع العصري الذي يقوم على التضامن العضوي، والمبني على الاختلاف والتخصص المهني والتكامل الوظيفي.

وفي هذا الصدد، يقول دوركايم بأن تقسيم العمل ((يميل إلى الازدياد كلما زاد عدد الأفراد الذين يتصلون فيما بينهم بدرجة كافية ليؤثر وليتأثر كل منهم بالآخرين. فإذا نحن اصطلحنا على وضع كلمة الكثافة الروحية أو المعنوية للدلالة على هذا التقارب وما ينشأ عنه من صلات قوية... ولكن هذا التقارب المعنوي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان البعد الفعلي بين الأفراد قد تضاءل هو نفسه. وبالتالي فإن الكثافة المعنوية لا يمكن أن تزداد من غير أن تزداد الكثافة المادية في الوقت نفسه)) (Ibid: 292).

وفي الواقع، إن مفهوم التحول الديموغرافي يشير إلى ((وجود تغير في معدل نمو السكان)) (غيث، 1989: 230)، والذي لا يحدث كنتيجة للزيادة الطبيعية فحسب، بل أيضا بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تؤدي إلى تزايد الهجرة نحو المدن. ومن ثم، ((فإن تزايد عدد السكان المقيمين في مناطق حضرية معينة يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عملية التحضر)) (رشوان، 2004: 61). إذ من المعلوم أن المدن والمجالات الحضرية تنمو وتتشكل حسب تطور النمو الديموغرافي. وبالتالي، فإن فهم عملية التحضر في منطقة ما

[22] نشير هنا إلى أن إميل دوركهايم يميز بين الكثافة المادية التي تتأثر بتركز السكان، ونمو المدن وتطور وسائل الاتصال من ناحية، والكثافة الأخلاقية التي يمكن أن تقاس في ضوء عدد الأفراد ذوي العلاقات الفعالة بغيرهم من ناحية أخرى.

تقتضي رصد وتحليل خصائصها السكانية وتتبع صيرورة وضعها الديموغرافي.

وفي هذا الاتجاه، تجب الإشارة إلى أن من أبرز مظاهر التحضر بالمدينة الصحراوية تزايد عدد سكانها بشكل متسارع، وأحيانا في صورة قفزات إحصائية لافتة. ولا شك أن هناك أسباب عدة لذلك، منها ما هو داخلي كتزايد نسبة النمو الطبيعي للسكان أو الهجرة المحلية، وهذه الأخيرة هي التي تمثل العامل الأكبر والمهم في هذا التطور الديموغرافي. وهناك أيضا أسباب خارجية مثل تزايد عدد السكان القادمين إلى المدينة من مناطق مختلفة أخرى، بفعل العوامل الاقتصادية والتحسن في المستوى المعيشي للسكان.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول بأن مدينة أگلميم على غرار باقي المدن الصحراوية، قد عرفت تغيرات ديموغرافية عميقة وشاملة، بدأت تظهر بوادرها منذ الستينيات وبلغت أوجهها خلال الثمانينيات من القرن العشرين، وخاصة بعد استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية. ويمكن إجمال أسباب هذه التغيرات في التوافد البشري نحو المدينة من مناطق مختلفة ومتنوعة، مما ترتب عنه نمو سكاني سريع أدى إلى حدوث تحولات قوية في البنية الديموغرافية وفي التوزيع السكاني داخل المجال الحضري، مما نتج عن كل ذلك تطور هام في حركية التمدن والنمو الحضري.

بيد أن السؤال الذي نعتقد بضرورة طرحه الآن، وتماشيا مع المنظور الذي ننطلق منه في هذه الدراسة، هو: هل حقا يعبر هذا النمو الديموغرافي عن ظاهرة التحضر بمدينة أگلميم؟ أم أن هذا الوضع يعزى أساسا إلى الزيادة الطبيعية للسكان؟ ومن ثم، نكون ملزمين بالتساؤل عن مكونات وخصائص هذا التطور الديموغرافي؟ وكيف يتوزع

السكان داخل المجال الحضري لأگلميم؟ وما علاقة ذلك بتطور النمو الحضري في المدينة؟

هذا، وقد اعتمدنا في تحرير هذا المقال والإجابة عن هاته التساؤلات البحثية المطروحة، على دراسة وتحليل معطيات ميدانية وأخرى نظرية. فأما المعطيات الميدانية فقد تم تحصيلها من خلال البحث الميداني الذي تم إنجازه خلال صيف 2016، والذي اعتمدنا فيه على تقنيتين رئيسيتين تم اختيارهما بناء على الإشكالية التي انطلق منها هذا البحث، وبناء على المقاربة الكيفية التي تتوخى الدراسة تبنيها. ويتعلق الأمر بتقنيتي الملاحظة والمقابلة، إلى جانب الاعتماد على المعطيات الكمية والإحصائية والوثائق المتعلقة بها.

أما المعلومات النظرية فقد اقتبسناها أساسا من بعض المصادر[23] والدراسات السابقة التي أنجزت حول الموضوع، وذلك بعد أن قمنا بمراجعة نقدية وتحليلية لها. ونخص بالذكر هنا على سبيل المثال، لا الحصر،الأعمال التي أعدها محمد دحمان حول منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب[24]، وكتاب المدن الصحراوية لمحمد شرايمي[25]،

[23] يتعلق الأمر ببعض الرحلات التاريخية، ومنها:
- دولز كاميل، **خمسة أشهر لدى البيضان في الصحراء الغربية**، ترجمة حسن الطالب، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق، الرباط، 2015.
- Gatell Joachim, « L'Oued Noun et le Tekna à la côte occidentale du Maroc ». In: **Soc. De Géogr**. XVIII-1, 1869.
- Marty Paul, **Les Tribus de la haute Mauritanie**. publication du comité de l'Afrique Française, Paris, 1915.

[24] دحمان محمد ،**الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006.
دحمان محمد، **الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الاسبانية (1885-1933)**، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2014.

[25] شرايمي محمد، **المدن الصحراوية النشأة والتطور**، طوب بريس، الرباط، 2015.

وكتابات محمد بن عتو وأحمد بلقاضي حول الظاهرة الحضرية بالمدن الصحراوية[26]، ودراسات أخرى نظرية حول التحضر في الوطن العربي[27].

كما اعتمدنا في إدارة وتحليل مختلف البيانات المجمعة على مقاربة سوسيولوجية وصفية تحليلية، ترتكز على وصف الظواهر والوقائع والملاحظات الميدانية، ثم التحليل المعمق للمقابلات الميدانية والمعطيات الإحصائية الرسمية، وذلك عن طريق استخدام تقنيات تحليل المضمون، تحليل كيفية ترابط المتغيرات، المقارنة وإبراز أوجه التشابه والاختلاف، العودة إلى التاريخ، الجمع بين المقاربة الاستقرائية والاستنباطية، الوصف، التفسير، الربط بين ما هو ميداني وبين ما جاء في الأطر النظرية حول ذات الموضوع.

ومن هنا، انتهينا إلى تنظيم المحتوى العام لهذه الورقة البحثية في محورين أساسيين: الأول يبرز مسار الوضع الديموغرافي بمدينة أگلميم. والثاني يقف بالدرس والتحليل على مسألة توزيع السكان داخل المجال الحضري لأگلميم ودوره في نمو المدينة.

أولا: مسار التطور الديموغرافي بمدينة أگلميم

يرجع الاستقرار البشري بمدينة أگلميم إلى عهد قديم، بحسب ما تشهد على ذلك المآثر التاريخية التي تتواجد بالمدينة. وقد اعتبرت

[26] Belkadi Ahmed, « Le rôle économique et commercial d'Oued Noun, des origines à nos jours Dans : **Les oasis de Wadi Noun porte de Sahara Marocaine,** éditeur Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, impression el Hilal Arabica, Rabat, 1999.
Ben Attou Mohamed, « Mécanismes et formes de croissance urbaine à Guelmim ». Dans : Dans : **Les oasis de Wadi Noun porte de Sahara Marocaine,** Editeur Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, impression el Hilal Arabica, Rabat, 1999.
Ben Attou Mohamed, **Les villes du Sahara marocain espace, économie, société et urbanisation**, publication Fikr, impression Ana Jah Aljadida, Rabat, 2007.

[27] الكردي محمود، **التحضر دراسة اجتماعية: القضايا والمناهج**، دار المعارف، 1986.
رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.

المنطقة ملتقى لعدة مجموعات بشرية وقبائل مختلفة بما فيها القبائل البدوية المترحلة التي استقر معظمها بالمدينة في فترة لاحقة.

لكن رغم قدم الاستيطان في مجال أگلميم فقد ظل عدد سكانه محدودا نظرا لانعدام الأمن، وقلة الموارد الطبيعية والاقتصادية، وسيادة نمط الترحال الرعوي في المنطقة الصحراوية ككل. ولعل ذلك ما جعل عدد سكان مركز أگلميم لم يتعدى إلى حدود منتصف القرن التاسع عشر ثلاثة آلاف نسمة، حسب ما نستقرؤه من خلال أوصاف أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا المنطقة في الفترة المذكورة، يتعلق الأمر بالإسباني خواتشيم گاتل (Joachim Gatell) الذي يقول بأن ((أگلميم يحتوي على ما يقرب من 600 منزل وعلى نحو أكثر من 3000 نفس)) (Gatell, 1869: 265).

بينما يورد الضابط العسكري الإسباني إيميليو بونيللي (Emilio Bonelli) ((أن أگلمين (Agolmin) هي عاصمة واد نون ويقطنها حوالي 6000 نسمة)) (دحمان، 2014: 71). ويضم مركز أگلميم بالنسبة لبول مارتي (Paul Marty) ((تقريبا 400 كانون (منزل)، وهذا ما يمثل في الحد الأدنى 2000 نفس، بما في ذلك عدد من العائلات اليهودية)) (Marty, 1915: 66).

وهكذا، فإنه إذا كان الاختلاف قائما بين الرحالة والباحثين في ضبط وتحديد أعداد سكان أگلميم في تلك الفترة، فلا جدال في أن قبائل المنطقة قبل التدخل الاستعماري كانت تنقسم إلى نوعين، وذلك بحسب نمط عيشها: فهناك قبائل مترحلة تتعاطى للرعي والترحال، وقبائل أخرى مستقرة في الواحات وتعيش في الزراعة وتربية الماشية.

وعلى هذا الأساس، يمكن الإشارة إلى أنه رغم كون المجال الجغرافي للمنطقة شاسعا فإن استغلاله ظل محدودا. وذلك نظرا لسببين رئيسين هما: قلة عدد السكان من جهة، وهيمنة النشاط الرعوي من جهة ثانية. بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والمناخية الصعبة التي لا تسمح بإقامة أنشطة إنتاجية. كما أن سكان واد نون بحسب ما أشار إليه كاميل دولز (Camile Dolez)، ((كانوا يتوسطون ما بين البدو الرحل وبين أمازيغ سوس)) (دولز، 2015: 146). كما كان غالبية السكان يعيشون فقط تحت الخيام وفي أماكن متفرقة من الصحراء والواحات.

ومن ثم، فإن تعمير أگلميم قد تم من طرف قبائل أمازيغية وأخرى عربية حسانية سكنت المنطقة على عدة مراحل، وانصهرت فيما بينها، ومنها بالأساس قبائل تكنة خاصة أيت لحسن وأيت موسى أوعلي وأيت أوسى وأيت النص وأيت ياسين وأزوافيط، وقبائل أيت باعمران والأخصاص. إضافة إلى ((تركيبة سكانية أخرى من داخل الصحراء وموريتانيا وعناصر زنجية من أصل إفريقي وأخرى من مناطق مختلفة من المملكة)) (شرايمي، 2015: 54)، وفدت كلها على أگلميم وتعايشت فيما بينها وشكلت بينته الديموغرافية الحالية.

ومما هو جدير بالذكر، أن مدينة أگلميم تعد من أكبر التجمعات البشرية بمنطقة واد نون والصحراء ككل، حيث اعتبرت على مر تاريخها المكان المفضل للعبور والاستقرار ضمن مجموع التراب الصحراوي. وقد لعب النشاط التجاري الذي عرفته هذه المدينة دورا هاما في تعميرها، وذلك باعتبارها محطة مهمة لتجارة القوافل خاصة بعد تراجع الدور التجاري للمركزين التاريخيين نون لمطة وتگاوست. وباعتبارها أيضا سوقا مركزيا لمختلف القبائل الصحراوية. وبالتالي، ((كانت أگلميم مكان جذب نظرا لتواجد الاستقرار والنشاط التجاري بها)) (نفسه: 50).

وبناء عليه، فقد ساهمت الأهمية الاقتصادية والتجارية لحاضرة أگلميم في تحولها إلى قطب جدب لسكان منطقة واد نون والصحراء. إذ انتقلت من مركز قروي صغير يضم حوالي 8015 نسمة سنة 1960 إلى مدينة تأوي أزيد من 118318 نسمة سنة 2014[28]. وهو ما جعل نسبة التمدن على مستوى الإقليم ككل تنتقل إلى حوالي 74%. وبالتالي يتأكد أن مدينة أگلميم قد عرفت نموا ديموغرافيا مضطردا، بدأت تتضح معالمه مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ليصل إلى مستويات عالية خلال العقود الأخيرة.

ولعله يمكن إجمال أسباب هذه التحولات في عامل رئيسي يتمثل في التوافد البشري نحو مدينة أگلميم من مناطق مختلفة ومتنوعة. مما ترتب عنه نمو سكاني سريع أدى إلى حدوث تغيرات قوية في البنية الديموغرافية وفي التوزيع السكاني داخل المدينة. كما يمكن اعتبار الاستعمار من أبرز العوامل التي ساهمت في انطلاق النمو الديموغرافي بحواضر الصحراء. بحيث ((أدخل الاستعمار عدة جوانب هامة في عملية الاستقرار، والمتمثلة في إحداث أماكن جديدة للقاطنين الأوروبيين، ومؤسسات اجتماعية وإدارية جديدة))[29].

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول بأن مدينة أگلميم باعتبارها صلة وصل بين الشمال والجنوب، مثلت قطبا ديموغرافيا هائلا في المنطقة الصحراوية، وخاصة في الفترة التي تلت استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية. ومما يؤكد ذلك هو الارتفاع الذي شهده عدد سكان المدينة سنة 1982، حيث وصل العدد إلى ما يقارب 41099 نسمة

[28] المندوبية الجهوية للتخطيط لأگلميم. الإحصاء العام للسكان والسكنى شتنبر 2014.
[29] مقابلة ميدانية بتاريخ 2016/08/07 بمحل تجاري في حي لالة مريم: (أحمد، ذكر، 68 سنة، ابتدائي، متقاعد، أسا، أيت أوسى).

وبمعدل نمو ديموغرافي بلغ 9.10%. مما وضعها ضمن المدن الصحراوية الأكثر دينامية على مستوى الجهات الجنوبية الثلاث.

جدول رقم 1: تطور عدد السكان بمدينة أگلميم ما بين سنتي 1960 و2014.

السنوات	1960	1971	1982	1994	2004	2014
عدد السكان	8015	15758	41099	72563	95749	118318
معدل النمو %	-	6.33	9.10	8.85	2.81	0.216

المصدر: معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و2014.

يتضح من خلال هذا الجدول، أن مدينة أگلميم قد شهدت تطورا ديموغرافيا كبيرا، حيث تضاعف عدد سكانها تسع مرات ما بين 1960 و2004، إذ انتقل من 8015 نسمة إلى 95749 نسمة. كما شهدت المدينة نموا أكبر للسكان بين عامي 1971 و1982، كما هو مبين في الجدول أعلاه. حيث انتقلت نسبة النمو من 6.33 % سنة 1971 إلى 9.10 % سنة 1982، أي بزيادة تقدر ب 25341 نسمة. وبالتالي، ((تضاعف عدد السكان بنسبة 2.4 % في غضون عشر سنوات خاصة بعد إحداث عمالة إقليم أگلميم سنة 1979))[30].

وبناء عليه، فإن هذا التطور السكاني اللافت للانتباه، يمكن إرجاعه بالأساس، بحسب ما جاء في المقابلات الميدانية، إلى عامل الهجرة المكثفة نحو المدينة. ((وذلك بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية على مستوى الجهة، حيث تستقطب يدا عاملة مهمة خاصة في

[30] مونوغرافية مدينة أگلميم 2010/2009. ص 6.

ميدان التجارة والأعمال الحرة))[31]. ثم كذلك بفضل ((موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتوسط جميع الواحات والقرى المجاورة لها، مما مكنها من أن تصبح مركزا حضريا كبيرا على مستوى جهة أگلميم واد نون))[32].

ولتوضيح صورة النمو الديموغرافي السريع الذي عرفته مدينة أگلميم منذ أول إحصاء للسكان سنة 1960 إلى آخر إحصاء قبل إنجاز هذه الدراسة، نستعين بالتمثيل المبياني الآتي:

مبيان رقم 1: التطور السكاني بمدينة أگلميم ما بين سنتي 1960 و2014.

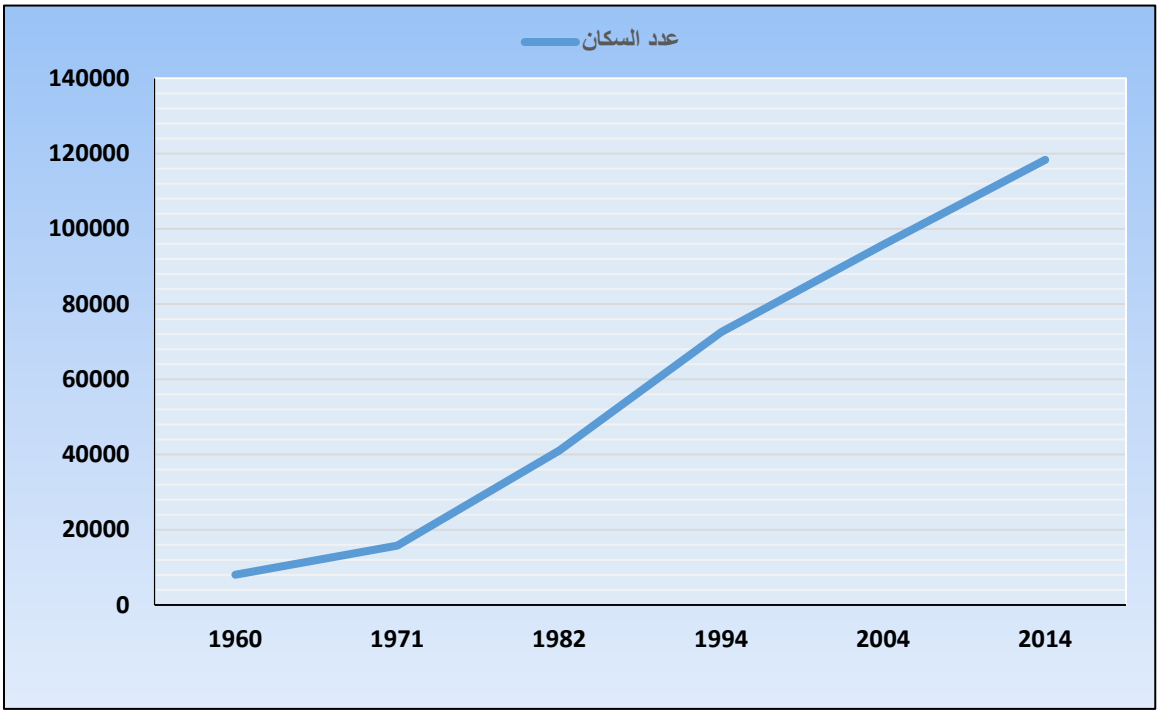

المصدر: معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى ما بين 1960 و2014.

يظهر من خلال هذا التمثيل المبياني أن النمو الديموغرافي لمدينة أگلميم يسير في خط تصاعدي مستمر بدءا من سنة 1960 إلى

[31] مقابلة ميدانية بتاريخ 2016/08/26 بساحة عمومية في شارع أكادير: (خديجة، أنثى، 26 سنة، جامعي، عاطلة، أسرير، أزوافيط).
[32] مقابلة ميدانية بتاريخ 2016/08/20 بمقهى بحي المسيرة: (حفيظ، ذكر، 29 سنة، جامعي، موظف، سيدي إفني، أيت بعمران).

سنة 2014، مع تسجيل اختلاف على مستوى درجة التصاعد في كل مرحلة من المراحل التي يشملها الإحصاء. حيث نلاحظ من خلال المنحنى أن عدد سكان أگلميم في الفترة ما بين 1960 و1971 تطور بهدوء وبنسبة نمو قليلة. بينما في الفترة الموالية الممتدة ما بين 1971 و1994 شهدت المدينة تطورا ديموغرافيا هائلا وسريعا، حيث انتقل عدد سكانها من 15758 نسمة سنة 1971 إلى 72563 نسمة سنة 1994. وهذا ما يظهر من خلال المبيان الذي يبرز مدى الارتفاع المتزايد الذي عرفه النمو السكاني خلال الفترة السالفة الذكر، وخاصة خلال سنة 1982 التي بلغ فيها معدل النمو حوالي % 9.10.

في حين أننا نسجل خلال الفترة ما بين 1994 و2014 تراجعا في وثيرة معدل النمو السكاني بمدينة أگلميم مع تسجيل استمرار في تزايد عدد السكان، ولكن بنسبة نمو أقل مقارنة بفترات ما قبل 1994. ويبرز هذا التراجع أكثر في المرحلة الأخيرة ما بين سنتي 2004 و2014، وذلك بحسب ما يظهر دائما من خلال المنحنى المبياني. ولعل ما يزكي هذه الملاحظة المقارنة بين معدلات النمو الديموغرافي المتوصل إليها انطلاقا من نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، والتي بينت أنه في العقود الأخيرة الممتدة ما بين 1994 و2014 دخلت المدينة في تراجع نسبي على مستوى معدل النمو السكاني، والذي وصل إلى % 2.81 سنة 2004 بينما لم يتجاوز % 0.216 سنة 2014 حسب معطيات الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى.

وانطلاقا من كل هذه المعطيات يمكن القول، إن مستوى التزايد الديموغرافي لمدينة أگلميم خلال الفترة ما بين 2004 و2014، لم يصل إلى مستوى المؤهلات التي تتوفر عليها هذه المدينة الصحراوية لتحقيق وضع ديموغرافي متطور جدا. ومن ثم، فإنه إذا ما قرأنا هذه

البيانات من زاوية التحليل السوسيولوجي فإننا سنجد أن الوضع الديموغرافي المسجل في مدينة أگلميم خلال سنة 2014، إنما هو راجع إلى ضعف معدل الخصوبة مع استمرار في تزايد الهجرة نحو المدينة، مما خلق وضعا ديموغرافيا مستقرا نسبيا ومتوازنا. إذ أنه بالرغم من انخفاض معدل النمو، إلا أن التزايد الديموغرافي لمدينة أگلميم لم يتراجع وإنما بقي مستمرا وعرف تطورا بطيئا شيئا ما.

لكن على العموم، بلغت مدينة أگلميم خلال السنوات الأخيرة من تحولها الديموغرافي نسقا عاليا نسبيا من التزايد السكاني، وذلك مقارنة مع باقي المدن الصحراوية سواء في جهة أگلميم واد نون أو في الجهات الأخرى. وذلك حسب ما يظهر من خلال الجدول والمبيان التاليين:

جدول رقم 2: مكانة مدينة أگلميم في المشهد الديموغرافي الحضري الصحراوي.

المدينة	1982	1994	2004	2014
أگلميم	41099	72563	95749	118318
طانطان	40551	45821	60698	73209
أسا	6909	8323	12905	14570
السمارة	17753	28750	40347	57035
طرفاية	2909	4506	5615	8027
العيون	39875	136950	183691	217732
بوجدور	6256	15167	36843	42651
الداخلة	17309	29831	58104	106277

المصدر: معطيات الإحصاءات العامة للسكان ما بين 1982 و2014.

مبيان رقم 2: تطور عدد سكان المدن الصحراوية ما بين 1982 و2014.

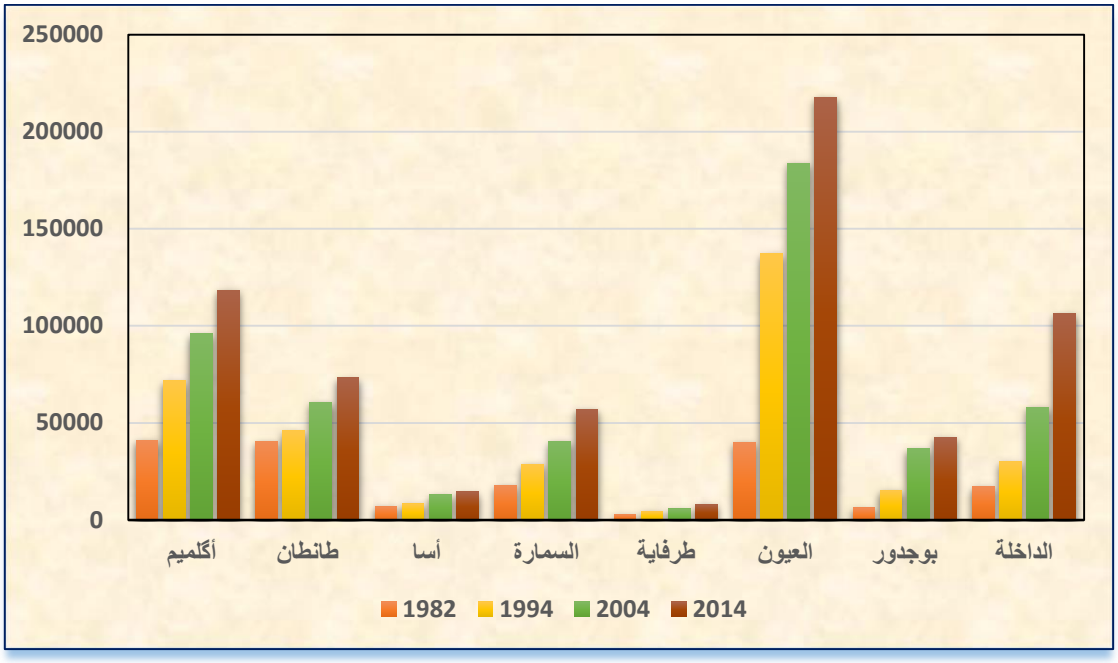

المصدر: معطيات الإحصاءات العامة للسكان ما بين 1982 و2014.

يظهر من خلال مقارنة مسارات التزايد السكاني بين مدينة أكلميم وبقية المدن الصحراوية، أن أكلميم تعرف تطورا ديموغرافيا قويا وملحوظا، لا سيما في الفترة الممتدة بين 1994 و2014، إذ شهدت أعلى معدلات النمو الديموغرافي مقارنة مع باقي المدن المجاورة. كما نلاحظ في هذا الأمر أن مدينة أكلميم تتصدر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 مقارنة مع باقي المدن المنتمية إلى نفس الجهة، بفارق عددي يصل إلى حوالي 45109 نسمة عن مدينة طانطان وهي ثاني مدينة في الجهة حسب عدد السكان. وهو الشيء الذي مكنها من أن تتبوأ مكانة هامة ضمن النسيج الحضري الصحراوي.

بينما تحتل أكلميم المرتبة الثانية على مستوى حواضر الصحراء ككل، حيث تأتي مباشرة بعد مدينة العيون التي حققت وضعا ديموغرافيا جد متقدم. إذ بلغ عدد سكانها خلال سنة 2014 ما يزيد عن 217732 نسمة، في الوقت الذي لم يكن هذا العدد يتجاوز 39875

نسمة خلال سنة 1982. في حين كان عدد سكان مدينة أگلميم سنة 1982 يفوق عدد سكان مدينة العيون، بحيث وصل إلى 49099 نسمة، ولعل ذلك راجع إلى حداثة الاستقرار بالمناطق الصحراوية الجنوبية، وحداثتها أيضا بالاستقلال، عكس مدينة أگلميم التي عاشت مرحلة الاستقلال منذ سنة 1956، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتقدم شيئا ما على مدينة العيون من حيث شروط الاستقرار وظروف العيش الحضري. لكن ابتداء من سنة 1994 إلى اليوم ستصبح العيون هي التي تحقق أكبر نمو ديموغرافي على مستوى الأقاليم الصحراوية، وهذا ما يتضح من خلال التمثيل المبياني أعلاه.

ومن جهة أخرى تكشف لنا المقارنة بين مدينة أگلميم والمدن الصحراوية الأخرى بأن جميع هاته الحواضر عرفت تطورا ديموغرافيا واضحا ومهما باستثناء مدينتي طرفاية وأسا. فالأولى نعرف عنها أنها قليلة السكان بفعل انعدام شروط الاستقرار والعيش، نظرا لغياب الموارد الاقتصادية والطبيعية، كما تشكل ظاهرة الترمل عاملا طاردا للسكان في هذه المنطقة. أما بالنسبة لمدينة أسا فاغلب سكانها انتقلوا إلى مدن أخرى وخاصة مدينة أگلميم التي تعتبر الوجهة المفضلة لديهم. حيث نلاحظ استقرار عدد كبير من عائلات قبائل أيت اوسى بهذه المدينة.

وفي الواقع، إن الدينامية الديموغرافية التي تعرفها مدينة أگلميم ((إنما تعود إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي في شمال الصحراء وأهمية تدفقات الهجرة التي تتقارب نحوها)) (Belkadi, 1999: 156). ثم ما تتميز به مدينة أگلميم كمركز حضري تاريخي في المنطقة، من خاصية قوة الجذب بالمقارنة مع بعض المدن الصحراوية الأخرى، حيث تحتل أگلميم مكانة مرموقة بين هذه المدن والمراكز الحضرية. كما

يمكن أن نفسر الوضع الديموغرافي لمدينة أگلميم بالأهمية الاقتصادية التي تتميز بها والتي جعلتها تستقطب يدا عاملة مهمة خصوصا في قطاع التجارة والخدمات الذي عرف ازدهارا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

يضاف إلى ذلك أن هذا النمو الديموغرافي السريع، كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات، ((إنما هو نتيجة للحركية القبلية المهمة والهجرة المحلية على حد سواء)) (Ben Attou, 2007: 135). إذ شهدت المدينة خصوصا في فترة السبعينيات والثمانينيات استقرار مجموعة من القبائل المترحلة بعد نزوحها من البادية الصحراوية، وذلك في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي تعيشها الصحراء خاصة بعد الخروج الإسباني من منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب واندلاع الحرب بين المغرب والبوليساريو، ثم الظروف المناخية والطبيعية التي عاشتها البوادي والقرى المجاورة لواد نون. والتي جعلت مدينة أگلميم تستقطب تدفقات المهاجرين الذين يبحثون عن مصادر بديلة للعيش، مما ساهم بشكل فعال في حدوث تزايد سكاني هام في المدينة. وبالتالي، استمرار ظاهرة التطور الحضري.

وهكذا، فإن ما يمكن استنتاجه مما تقدّم، هو أن التطور الحاصل في عدد السكان بمدينة أگلميم، ليس نتاج لتطور سكاني طبيعي فحسب، بل هو أساسا نتاج لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة أدت إلى تزايد الهجرة نحو المدينة. كما أن هذا النمو الديموغرافي يمثل تجليا أساسيا من تجليات عملية التحضر في المدينة الصحراوية، ((والمرتبطة أساسا بالتدخل الإداري والتزايد السكاني، والدخول المتزايد في اقتصاد السوق)) (دحمان، 2006:

212). مما أدى إلى حدوث عملية نمو حضري ملحوظة بفعل الارتفاع المهول في معدلات النمو السكاني.

وفي هذا الإطار، نجد أن نتائج البحث الميداني تظهر أن النمو السكاني يشكل متغيرا أساسيا في فهم ظاهرة التحضر بمدينة أگلميم، حيث نلاحظ تكرار هذا المتغير في جميع المقابلات التي أنجزناها. بل نجد أن مختلف المشاركين في البحث يفسرون تطور مدينة أگلميم بالبعد الديموغرافي.

وجوهر القول، إن هذا التطور الديموغرافي المتسارع يستوجب الانتباه إلى أهمية هذه الظاهرة، وذلك بالنظر إلى ما قد تشكله من خطر على الموارد الطبيعية والاقتصادية للمنطقة، وما قد ينتج عنها من تحديات اقتصادية واجتماعية ومجالية عديدة، يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية على مستوى سيرورة تطور المدينة.

ثانيا: توزيع السكان داخل المجال الحضري لأگلميم ونمو المدينة

يعد توزيع السكان داخل المجال الحضري من أبرز المتغيرات التي يمكن من خلالها فهم ظاهرة التحضر بالمدينة الصحراوية. ((إذ يمثل النمو السكاني وحركة التمدين مؤشرين تأليفيين للتغيرات التي شهدها هذا النطاق الجغرافي الصحراوي وشبه الصحراوي)) (هناكا، 2007: 234).

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن من أهم ملامح التحضر بمدينة أگلميم، أن هناك تباينا في توزيع السكان داخل مدينة أگلميم من حي لآخر، وذلك تبعا لتأثير مجموعة متشابكة من العوامل التاريخية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية، انعكست كلها على

تفاعل السكان مع المجال الحضري، مما أثر على نمط توزيع السكان والعمران في المدينة.

وهكذا نلاحظ من خلال المعاينة الميدانية أن غالبية السكان تتمركز في الأحياء التي تشهد تضخما كبيرا في مجالها العمراني وفي حجم سكانها. ولعل ذلك راجع إلى عدة عوامل متراكمة من أبرزها توفر هذه الأحياء على قاعدة سكانية قادرة على استقطاب تيارات الهجرة المستمرة إلى المدينة، وكذلك بسبب توطين معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية بها.

وعليه، فإن إدراك التوزيع السكاني داخل المدينة من الناحية النظرية ((يمكن من خلال الكثافة السكانية فضلا عن تجمعهم طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية، وتوافر فرص العمل، وإتاحة الخدمات الحضرية)) (الكردي، 1986: 55-56). ولعل هذا ما ينطبق على مدينة أگلميم، إذ نلاحظ أن الأحياء التي تعرف تركزا بشريا كبيرا هي التي غالبا ما تتواجد بها أنشطة اقتصادية وتعرف انتعاشا تجاريا وخدماتيا وتتيح فرصا للعمل وكسب قوت العيش.

وتعد مرحلة ما بين 1970 و1980 فترة أساسية في انطلاق توزيع السكان والنمو الحضري بمدينة أگلميم. ((فالبنيات الحضرية لهذه الفترة هي نتيجة لرواسب ديموغرافية متلاحقة أدت إلى توطين الأحياء الفقيرة (الدواوير)، والمدينة الجديدة (الگويرة) وتدعيم الطبقات الوسطى للسكن الاقتصادي (حي المسيرة، حي جديد)) (Ben Attou, 1999: 184). غير أن الإحصائيات المتعلقة بتوزيع السكان بين أحياء مدينة أگلميم لم تتوفر إلا بعد إجراء الإحصاء العام للسكان سنة 1994، مما سيمكننا من فهم البنية الأولية للتوزيع السكاني داخل هذه المدينة الصحراوية.

جدول رقم 3: توزيع عدد السكان حسب الأحياء بمدينة أگلميم سنة 1994.

الأحياء	عدد السكان
القصبة	9131
المسيرة –الكويرة	16848
التواغيل-دوار اللوح-النوادر	11343
حي جديد-توفليت-دوار الرجا فالله	10825
حي ميري-دوار فيلا	9360
تيرت	9139
القدس	5917
المجموع	72563

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994، المندوبية الجهوية للتخطيط لأگلميم.

لقد أدى النمو الديموغرافي السريع والغير المخطط له إلى حدوث فجوات من عدم التوازن في توزيع المرافق والخدمات والبنيات التحتية بين أحياء المدينة مما أدى إلى تفاوت في حجم السكان داخل كل حي على حدة. وبمقارنة أعداد السكان في أحياء المدينة حسب الإحصاء العام للسكان 1994، يظهر بوضوح أن الاتجاهات الأولى للتحضر والنمو الحضري بدأت أساسا في ثلاثة تجمعات رئيسية، وهي: المسيرة-الكويرة (16848)، التواغيل-دوار اللوح-النوادر (11343)، حي جديد-توفليت-دوار الرجا فالله (10825).

وفي هذا الصدد يؤكد لنا أحد المشاركين في البحث ((أن أگلميم في مرحلة الثمانينيات عرفت فترة ازدهار مهم، شهدت معه المدينة تحولا مهما على جميع المستويات والذي يمكن اعتباره استثنائيا. والدليل على ذلك إضافة مناطق حضرية جديدة إلى نواة المدينة

وتوسيع رقعتها من حين لآخر بسبب الطلب المتزايد على السكن"[33].

ولعل هذا ما يؤكده التوزيع السكاني حسب الأحياء بناء على الإحصاء العام للسكان لسنة 1994، حيث نسجل تزايدا سكانيا ملحوظا في الأحياء الجديدة، التي ظهرت كنتيجة لتطور المدينة وتسارع وتيرة الهجرة.

غير أنه في الفترة الموالية الممتدة إلى سنة 2004 سيقع تحول نوعي في التوزيع السكاني داخل أحياء المدينة، حيث ستظهر أحياء أخرى تحتضن غالبية السكان، في الوقت الذي تراجعت فيه الكثافة السكانية في الأحياء التقليدية للمدينة. ونورد في هذا الشأن، معطيات حول عدد السكان في بعض الأحياء بمدينة أگلميم حسب إحصاء 2004، وذلك قصد توضيح مضامين البنية السكانية الجديدة للمدينة في مختلف الأحياء، وذلك حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 4: توزيع عدد السكان في بعض الأحياء بمدينة أگلميم حسب إحصاء 2004.

الأحياء	عدد السكان (نسمة)
حي المسيرة	7159
حي لالة مريم	2384
حي لالة حسناء	2750
حي التواغيل	4117
حي الفيلا	3325
حي الموحدين	3946
حي سيدي الغازي	4743

[33] مقابلة ميدانية بتاريخ 2016/08/20 بمقهى بحي المسيرة: (حفيظ، ذكر، 29 سنة، جامعي، موظف، سيدي إفني، أيت بعمران).

حي المرابطين	3693
حي السعديين	7283
حي اكويدير	2815
حي ابن رشد	2653
حي باب الصحراء	1972
حي واد نون	9363
حي تكنة	3071
حي تيرت السفلى	4345
حي تيرت العليا	8115
حي القدس	2973

المرجع: مونوغرافية مدينة أگلميم. ص 9.

يبدو من خلال هذا الجدول أن هناك تفاوتا بين أحياء المدينة على مستوى توزيع عدد السكان، بحيث نجد أن بعض الأحياء تتصدر القائمة كحي وادنون 9363 نسمة، وحي تيرت العليا 8115 نسمة، وحي السعديين 7283 نسمة، وحي المسيرة 7159 نسمة. وهناك أحياء متقاربة في توزيع عدد سكانها مثل حي سيدس الغازي 4743 نسمة، وحي التواغيل 4117 نسمة، وحي تيرت السفلى 4345 نسمة. بينما نجد أحياء أخرى لم يصل عدد سكانها 2000 نسمة، كحي شام 1792 نسمة وحي باب الصحراء 1972 نسمة.

وفي حقيقة الأمر، إن هذا التفاوت في توزيع السكان داخل أحياء مدينة أگلميم يعود بالأساس إلى مدى قدرة الحي على الاستقطاب، ومدى توفره على الظروف الأساسية للعيش الكريم من تجهيزات وبنيات تحتية. كما أن ما يميز مدينة أگلميم هو أن الاستقطاب السكاني تحكمه أسس قبلية محضة، بحيث أن كل حي يعرف تركزا

واضحا لسكان ينحدرون من قبيلة أو قبيلتين. مما انعكس على حجم وتنوع الكثافة السكانية داخل أحياء المدينة.

خلاصة

وهكذا إذن، وبناء على كل ما سبق، يمكن أن نستنتج من خلال هذه الدراسة بأن التحول الديموغرافي يشكل مظهرا جوهريا وواضحا لظاهرة التحضر بالمدينة الصحراوية. فقد واكبت عملية انتقال أگلميم من البادية إلى المدينة تغيرات وتطورات هامة على مستوى وضعها الديموغرافي، مما ساهم في خلق نمو حضري كبير ستظهر ملامحه بشكل جلي من خلال التوسع العمراني والمجالي للمدينة، والذي يعتبر نتيجة حتمية لهذا التطور المتزايد في عدد السكان وتوزيعهم داخل أحياء المدينة.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

1. المصادر

- دولز كاميل، **خمسة أشهر لدى البيضان في الصحراء الغربية**، ترجمة حسن الطالب، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقرق، الرباط، 2015.
- Gatell Joachim, « L'Oued Noun et le Tekna à la côte occidentale du Maroc ». In: **Soc. De Géogr**. XVIII-1, 1869.
- Marty Paul, **Les Tribus de la haute Mauritanie**, publication du comité de l'Afrique Française, Paris, 1915.

2. الدراسات والأبحاث

- الكردي محمود، **التحضر دراسة اجتماعية: القضايا والمناهج**، دار المعارف، 1986.
- بوتومور توم، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب الرابع.
- دحمان محمد، **الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 2006.

- دحمان محمد، **الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الاسبانية (1885-1933)**، مطبعة طوب بريس، الرباط، 2014.
- رشوان حسين عبد الحميد أحمد، **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- شرايمي محمد، **المدن الصحراوية النشأة والتطور**، طوب بريس، الرباط، 2015.
- غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- هناكا عثمان، «تكاثر السكان وتطور التمدين». في: **الصحراء الأطلنتية: المجال والإنسان**، منشورات وكالة الجنوب وجامعة ابن زهر، 2007.
- Belkadi Ahmed, « Le rôle économique et commercial d'Oued Noun, des origines à nos jours Dans : **Les oasis de Wadi Noun porte de Sahara Marocaine,** éditeur Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, impression el Hilal Arabica, Rabat, 1999.
- Ben Attou Mohamed, « Mécanismes et formes de croissance urbaine à Guelmim ». Dans : Dans : **Les oasis de Wadi Noun porte de Sahara Marocaine,** éditeur Faculté des lettres et des sciences humaines Agadir, impression el Hilal Arabica, Rabat, 1999.
- Ben Attou Mohamed, **Les villes du Sahara marocain espace, économie, société et urbanisation**. Publication Fikr, impression Anajah Aljadida, Rabat, 2007.
- Durkheim Emile, **De la division du travail social**, presses universitaires de France, Paris, 1930.

3. التقارير والمونوغرافيات

- المندوبية الجهوية للتخطيط لأگلميم. الإحصاء العام للسكان والسكنى شتنبر 2014.
- مونوغرافية مدينة أگلميم 2010/2009.

هجرة العودة ودورها في التنمية الحضرية:

حالة مدينة گلميم

سعيد بوماط
جامعة ابن زهر أگادير

مقدمة

تعتبر الهجرة الدولية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية ظاهرة قديمة. لكن في العقود الأخيرة، أضحت أكثر ارتباطا بعولمة تتميز بعدم التكافؤ الاقتصادي بين دول العالم. لذلك حظيت باهتمام كبير من لدن المنظمات الدولية؛ سواء الحكومية أو غير الحكومية، بل واختصت في دراستها مؤسسات كبيرة، تعنى بتتبع الهجرة الدولية وآثارها على المجالات والأحواض الهجرية التي تنبعث منها، بهدف جعلها أداة أساسية لتنمية محلية، خلفيتها السياسية تروم الحد من تدفقات تيارات الهجرة من دول الجنوب.

إذا كانت الهجرة ظاهرة اجتماعية تمس كثيرا من المجتمعات والدول، فإنها أصبحت اليوم ذات حمولة سياسية أبعادها اقتصادية وازنة، بإمكانها التأثير على الفعل السياسي، إن على المستوى القانوني، وإن على مستوى هيكلة القوى السياسية والمجتمعية حول مشروع الهجرة ببلدان الاستقبال. لذا أصبح لزاما على الدول المعنية، أخدها بعين الاعتبار في بلورة سياساتها وإستراتيجياتها التنموية بشكل عام. والمغرب يعد من الدول والمجتمعات التي تمسها الهجرة بشكل بين وواضح، وبالتالي، له سياسته وخياره في معالجة هذه الظاهرة، ليس بالضرورة من خلال الحد منها، ولكن قد يكون من خلال

التشجيع غير المباشر عليها، باعتباره أحد البلدان التي وقعت اتفاقية حسن الجوار؛ القاضية بلعب دور الجمركي الدولي في وجه تيارات الهجرة نحو أوربا، خاصة وان المغرب يعتبر الهجرة، من بين الحلول المقدمة لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها، اعتبارا للتزايد السكاني السريع وعدم ثبوت نمو الاقتصاد الوطني، إذ تمكن من ضخ العملة الصعبة الأساسية من أجل الموازنة الاقتصادية والاجتماعية، إن على المستوى المدخر الوطني، و إن على مستوى عائلات المهاجرين على الصعيد المحلي.

لقد تزايد خلال السنوات الأخيرة، الاهتمام بهجرات العودة: (les migrations de retour)، ويتعلق الأمر بعودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية؛ في سياق الأشكال الجديدة للهجرات الدولية، القائمة حول مبدأ الحراك، بمعنى تحول هذه العودة إلى حلقة في مسار التنقلات بين فضاءات عيش و عمل و استثمار. وفي هذا الإطار، تبين مختلف الدراسات حول الأشكال الجديدة للهجرات الدولية، أن هذه الهجرات، تشهد حاليا تحولا جوهريا في أشكالها، ومساراتها، والفئات المنشطة لها، وسياسات تسييرها.

ففي ظل التهميش السياسي الذي عرفته مدينة گلميم، ومجال وادي نون عامة، وأمام التحولات التي أملتها الرهانات الجيوسياسية والإستراتيجية المرتبطة بالمجالات شبه الصحراوية، على اعتبار أنها حلقة أساسية من شأنها أن تؤثر في المنظومة الترابية والمشروع السياسي الذي تراهن عليه الدولة كضامن للوحدة الترابية والحكامة والمواطنة والاندماج الاجتماعي (BEN ATTOU, 2014: 63). يمكن أن نتساءل هل يمكن للهجرة العائدة أن تؤثر فعلا في فعل التنمية في منطقة تتسم بالهشاشة والتهميش السياسي؟

هل يمكن لهذا الانبعاث الجيوسياسي والاستراتيجي الذي تشهده المنطقة أن يشجع ويسهل عملية الاستثمار، مع العلم أن المنطقة لازالت تفتقد للبنيات التحتية الأساسية والتي من شأنها أن تشجع المواطن بصفة عامة والمهاجر بصفة خاصة على فعل الاستثمار؟ وما هي المجالات الأهم بالنسبة للمهاجر العائد، والتي تمكن فعلا من الاستثمار بها؟ وما هي الإكراهات التي تقف كعائق أو كحجرة عثرة أمام مشاريع نسبة لابأس بها من هذه الفئة المهمة من المجتمع الكلميمي؟

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة.

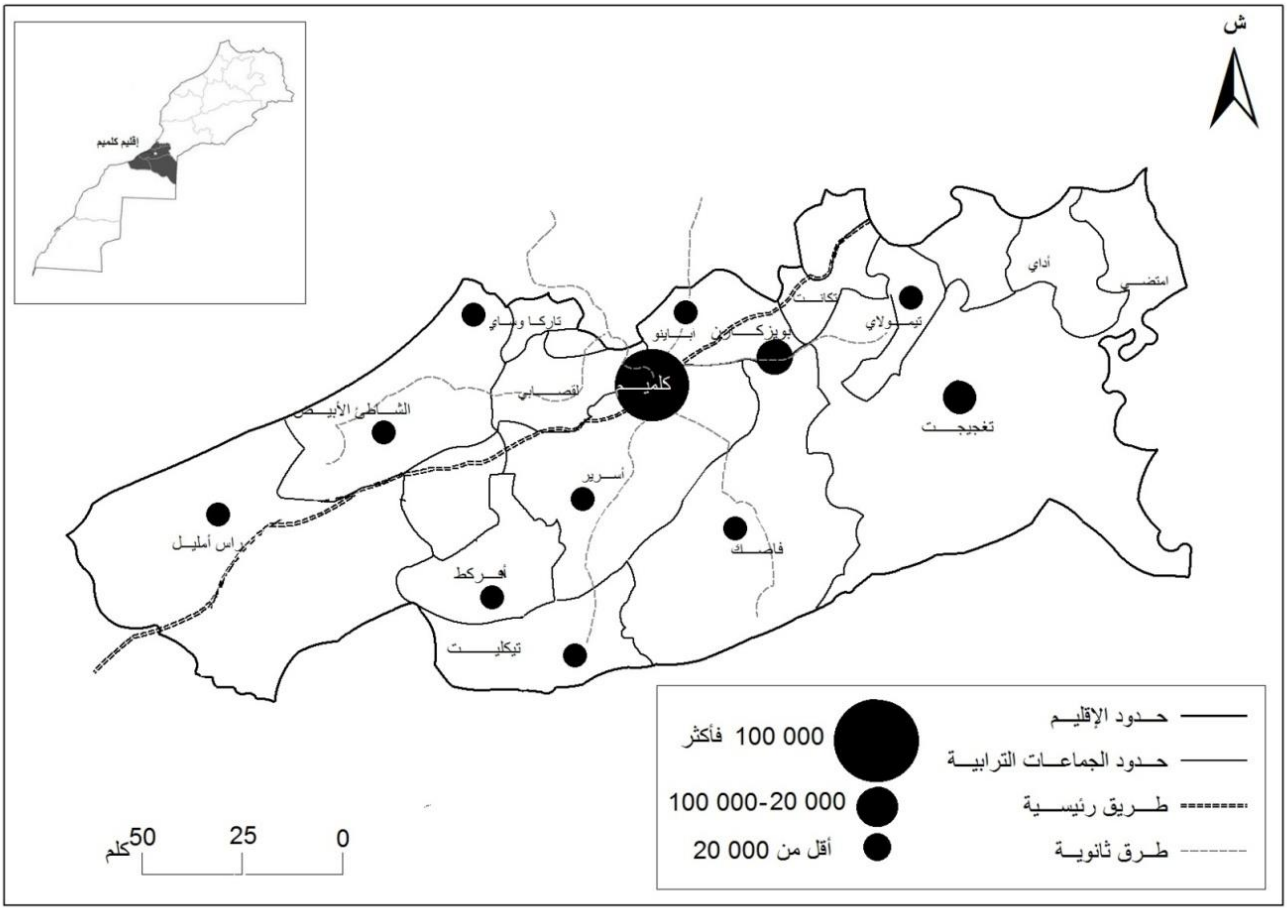

المصدر: الخريطة الإدارية والإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

المقاربة المنهجية

منهجيا، وحتى يتسنى لنا الإجابة عن إشكالية المقال، ونظرا لتعدد المناهج المتبعة في المقالات والبحوث الجغرافية، حيث استحالة وجود مقاربة منهجية وحيدة لمعالجة كل الظواهر الجغرافية، ارتأينا اعتماد المنهج التركيبي، الذي يخلق نوع من التكامل بين مجموع المناهج الجغرافية: المنهج الاستدلالي، المنهج الاستنباطي، ثم منهج المقارنة. فاستخدام المنهج العلمي في العلوم الإنسانية بصفة عامة، يطرح عدة صعوبات بسبب تعقد الظواهر الاجتماعية، والمجالية وتشابكهما، إذ تتطلب دراسة موضوع مثلا في الجغرافيا البشرية، دراسة عوامل متداخلة، طبيعية، وتاريخية واجتماعية واقتصادية ومجالية لتفسير الظاهرة، وبالتالي التطرق لمناهج متعددة، للإحاطة الشاملة بالميكانيزمات المفسرة لمجموع الظواهر التي تتراءى في الميدان، ومحاولة الإجابة على مختلف الإشكالات التي تطرحها، سواءً في علاقتها مع المجال، أو في علاقتها مع بعضها البعض (حسين سعد، 2008: 18).

هذا في ما يخص المنهج المتبع،أما بالنسبة للمنهجية المستعملة، ونظرا لغياب معطيات رسمية دقيقة حول العدد الحقيقي للمهاجرين الكلميميين بالخارج، استعنا بأعوان السلطة: (الشيوخ والمقدمين)، من أجل تحديد كم الظاهرة، ومقاربة التوزيع الجغرافي للمهاجرين على الأحياء، وإن كانت هذه الأرقام تبقى تقريبية فقط، على اعتبار أن أعوان السلطة لا يولون أي اهتمام لمثل هكذا بحوث، لاعتبارات أمنية أو شخصية أحيانا، وعموما فقد جاء توزيع مهاجري المنطقة على الشكل التالي:

جدول رقم 1: حجم الهجرة الدولية بكلميم حسب الأحياء.

أسماء الأحياء	المهاجرين		المهاجرين العائدين	
	العدد	% النسبة	العدد	% النسبة
• حي الكصبة	270	5,8	45	7,6
• حي التواغيل	50	1,1	10	1,7
• حي سيدس الغازي	60	1,3	25	4,2
• حي النوادر	30	0,7	15	2,5
• حي الكويرة	1100	23,8	130	22,1
• حي أكويدير	450	9,7	25	4,2
• حي أمحيريش	250	5,4	30	5,1
• حي تركز	60	1,3	7	1,2
• حي القدس	650	14	100	17
• حي الرجاء فالله	260	5,6	30	5,1
• حي ميري	80	1,7	20	3,4
• حي إبن رشد (الجديد)	300	6,5	25	4,3
• حي تيرت	70	1,5	5	0,9
• حي المسيرة	800	17,3	70	11,9
• حي ولي العهد	150	3,2	40	6,8
• حي المقاومة	50	1,1	12	2
المجموع	4630	100%	589	100%

المصدر: بحث ميداني صيف 2011.

بعد عملية الجرد، وحتى تكون العينة تمثيلية وشاملة لجميع الأحياء السكنية؛ التي يتركز بها المهاجرين، عملنا على تحديد عتبة 10% من مجموع المهاجرين العائدين بالمدينة، والبالغ عددهم 589 مهاجر عائد موزعين على أهم الأحياء السكنية، وعموما فقد جاء توزيع المهاجرين بالمجال على الشكل التالي:

خريطة رقم 2: توزيع المهاجرين حسب الأحياء السكنية بمدينة كلميم.

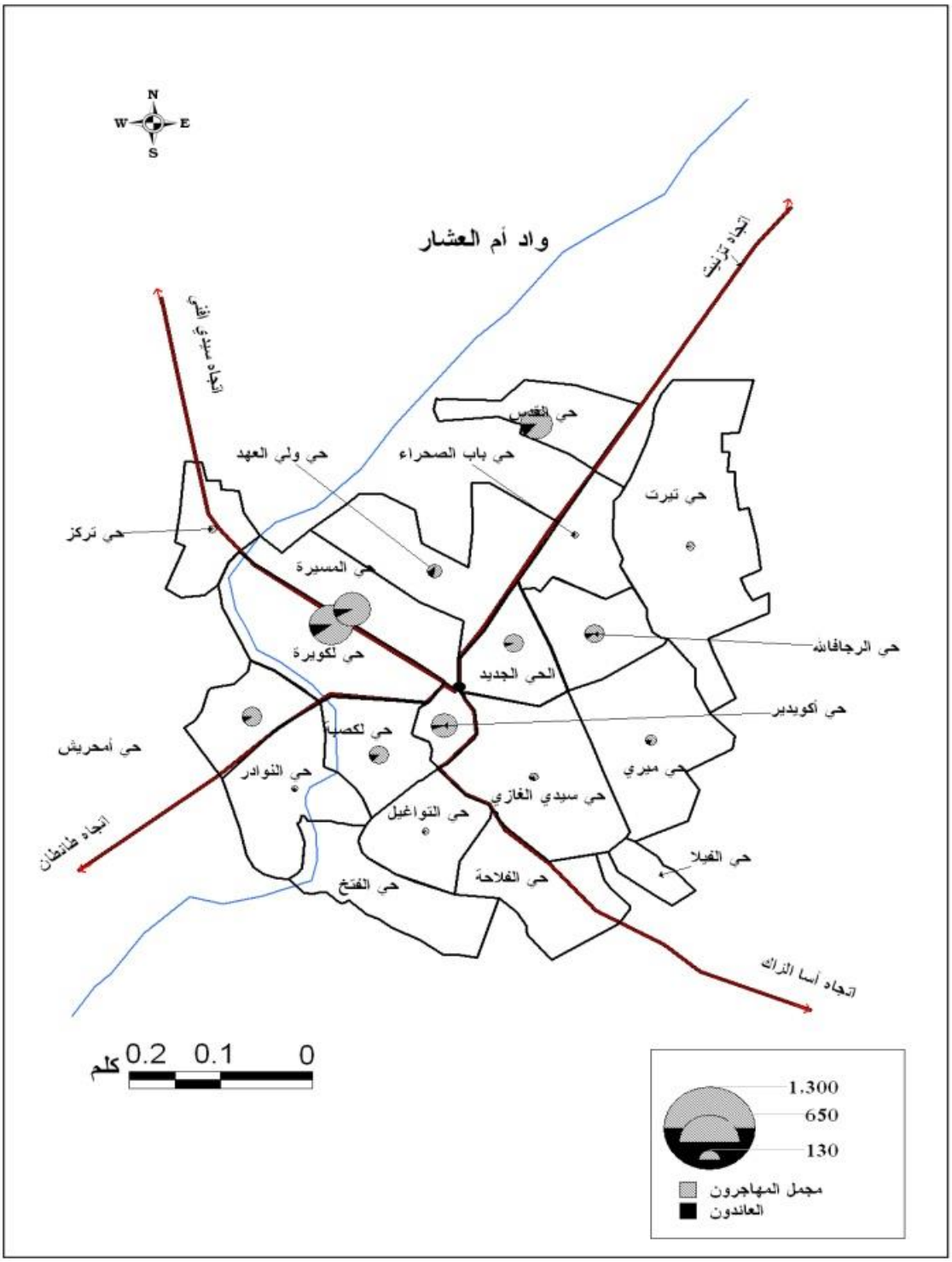

عمل شخصي اعتمادا على معطيات البحث الميداني.

من خلال الخريطة (رقم 2)، نستخلص ملاحظة أساسية، تكمن في كون أكثر من نصف المهاجرين (64,9%) يقطنون في الأحياء التي تتميز بانتشار للدور المغربية العصرية (القدس- المسيرة)، بالإضافة إلى التركز القوي بحي الكويرة و أكويدير، و نفس الملاحظة يمكن تطبيقها على المهاجرين العائدين بالمدينة، فالمهاجر عندما تتوفر لديه الإمكانيات المادية اللازمة، يترك الأحياء القديمة ويتجه نحو أحياء جديدة. كما هو الحال بالنسبة لتحركات المهاجرين في تونس، حيث يتم التحول من حي لآخر داخل المجال الحضري، خاصة العائلات المستقرة في النواة العتيقة (BOUBAKRI, 1993: 205).

ويتأكد لنا هذا الأمر إذا علمنا أن الأحياء القديمة، هي أحياء هامشية ذات طابع ريفي، مكونة أساسا من السكن العشوائي والهش، وهي ملجأ للهجرة القروية الوافدة. وعلى العكس من ذلك فالأحياء القديمة بالمدينة (حي الكصبة، حي التواغيل، حي تيرت، وحي الرجا فالله) تضم أكبر نسبة من المهاجرين السريين 45% (مود.2007: 51)، و يمكن الربط مجاليا بين نسبة التجهيزات و تركز المهاجرين. فالمهاجرون يحاولون الحصول على سكن لائق بأحياء مجهزة، فالسلوكات المرتبطة بتغير مستوى ونمط العيش للمهاجرين، هي المفسرة لهذا التباين المجالي، وهي الدافع بأبناء أحياء أخرى لمسايرة هذا الركب.

أولا: هجرة العودة بمدينة كلميم، هيمنة مهاجري الجيل الأول

1. تحديد مصطلح العودة

عُرّف المهاجر العائد كما يلي: " هو كل شخص له جنسية مغربية، وعاش في الخارج لمدة معينة ليستقر بعد ذلك بشكل نهائي بالمغرب، حيث يستقر أو لديه نية الاستقرار بالمغرب في فترة

البحث"(CERED. 2004: 27) ويمكن تجديد طرح إشكالية العودة في إطار مفهوم (la circularité du retour) الذي اقترحه إيمانويل ما مونغ Ma Mung، مبينا أن مشروع العودة لا يتحدد عند الانطلاق من البلد الأصلي، و إنما من ظروف الإقامة ببلد الهجرة، و أن تحقيقه لا يعني الرجوع إلى البلد الأصلي قصد الإقامة به بصورة نهائية، وإنما يعني إعادة بناء تجربة الهجرة لمختلف الأجيال، والتنقل بين البلد الأصلي وبلد الهجرة بالنسبة إلى الجيل الأول، والعودة إلى بلد الإقامة الأساسي، أو الهجرة إلى بلدان جديدة للإقامة بالنسبة إلى الأجيال الموالية. (العبدلاوي، 2010: 79)

وعلى الرغم من عمومية هذين التعريفين فإن الهجرة العائدة بمدينة كلميم جاءت في سياق قريب للتعريف الأول، وإذا ما استثنينا بعض المهاجرين الذين عادوا خلال الفترة الممتدة ما بين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، والذين تم إغرائهم عن طريق منح مالية، من أجل العودة إلى أوطانهم، فإن جل المهاجرين قد أجبروا على العودة، فقرار العودة وبالنضر إلى أسباب عودة هذه الفئة من المهاجرين؛ هو قرار إضطراري، خاصة إذا علمنا أن العينة تتكون أساسا من الفئات المتقدمة سنا، ومن المتقاعدين والمعطوبين، وهي فئة من المهاجرين الذين إضطروا إلى وضع حد لمنفاهم بالمهجر، رغبة منهم في تكريس حياتهم لتربية أبنائهم بعدما لمسوا في أنفسهم القدرة على مواجهة ظروف الحياة .

2. أسباب العودة متعددة أهمها الإحالة على التقاعد

بالنظر إلى أسباب عودة المهاجر الكلميمي فإنها متعددة ويبقى أهمها الإحالة على التقاعد، إذ يرتبط مدى نجاح عودة المهاجر واندماجه بالموطن الأصلي، بأسباب وظروف العودة وهنا يطرح التساؤل التالي:

هل عودة هؤلاء المهاجرين هي عودة تامة أم متقطعة؟ مع العلم أن الهجرة في حياة المهاجر المغربي كانت دائما كقوسين ينغلقان على العودة، خاصة عند المهاجر من الجيل الأول، الذي كان يتصور بأنه سوف يقضي مدة وجيزة ببلد المهجر، ليعود للاستثمار بموطنه الأصلي .

ففيما يخص عودة المهاجر الكلميمي، فقد كانت ضعيفة حتى سنة 1970 حيث لم يسجل عودة سوى 8,9% من العينة، لتعرف ارتفاعا ما بين سنة 1971 و1985 حيث عاد 30,6%، لتستمر في الارتفاع مند سنة 1986 وإلى الآن، حيث سجلت عودة 60,4% من العينة المستجوبة. ويمكن ربط ارتفاع معدل العودة في السنوات الأخيرة، إلى عامل الإحالة على التقاعد، ثم إلى سياسة المساعدة على العودة التي اتبعتها فرنسا، وتجدر الإشارة إلى أن عودة المهاجر الكلميمي، ليست نهائية ما دام أن نسبة 43% من العينة المستجوبة، لا زالوا يترددون على بلد المهجر للأسباب التالية:

- الرعاية الصحية؛
- أخد الراتب بالنسبة لبعض المتقاعدين؛
- ممارسة التجارة أو لأسباب عائلية.

غير أن أسباب العودة بمدينة كلميم يمكن تلخيصها في أربع نقط أساسية :

- تواجد الأبناء بكلميم، أي ضرورة العودة للعيش معهم، خاصة أن نسبة 83,1 % لم يولوا أي اهتمام لسياسة التجمع العائلي، و نهجوا هجرة فردية؛
- بالنسبة لفئة المتقاعدين، فراتب التقاعد يكفل لهم عيشا أفضل بكلميم منه إذا ما استمروا في العيش ببلد المهجر، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة بهذا الأخير، إضافة إلى كلفة الكراء التي تثقل

كاهل المتقاعد؛ بحيث لم يعد راتب تقاعده يمكنه من الاستجابة إلى تكاليف الأسرة التي انتقل جزء منها إلى المغرب، والجزء الآخر ظل بالمهجر؛

- ظروف السكن الجيد، على نقيض السكن بالمهجر، بحيث أن كل العينة المستجوبة تقريبا أقامت سكنا فرديا بكلميم بنسبة 97 %.
- مخلفات الغربة السيكولوجية والنفسية جراء الميز العرقي، من الأسباب التي دفعت بالمهاجرين الى العودة، وهذا ما أكده أحدهم من مواليد سنة 1940 بأسرير، هاجر سنة 1966 و عاد سنة 1986، حيث قال: *"إن السبب الحقيقي الذي جعلني أغادر فرنسا لم يكن أبنائي و لا أسرتي التي تركتها بالمغرب، لأنهم كانوا في رعاية جدهم، لكن السبب الحقيقي هو أنني مللت من بعض التصرفات العرقية، و غلاء الكراء، و السكن الجماعي، و قد عانيت كثيرا في هذه الظروف"* .

بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها، هناك عوامل مرتبطة ببلد المهجر؛ تتجلى في أزمة العمل والبطالة الناتجة عن مكننة أدوات الإنتاج، والاستغناء عن قوة العضلات. هذه الضرورة العملية والمرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي، ساهمت في تسريح العمال، تجديد آليات العمل ووسائله و أنماطه؛ مما أدى إلى ازدياد البطالة في صفوف المهاجرين والسكان الأصليين، أما العمال القدماء، فقد تم تسريحهم أو أعطيت لهم مساعدة ليعودوا إلى بلدهم الأصلي، ففي فرنسا وفي أكتوبر 1974، اتخذت قرارات تهدف إلى تحديد ومراقبة حركة الهجرة، وتشجيع العودة الاختيارية ... وفي هذا الإطار قامت فرنسا بتطبيق سياسة المساعدة على العودة. وقد عرفت باسم "المليون"، طبقت في 1 يوليوز 1977 وتمنح لمن يرغب في العودة 10 آلاف فرنك فرنسي

(الشنتوف، 1998: 79). ومقابل هذا المبلغ، يتعهد العائد كتابة، بعدم العودة للعمل في فرنسا .

والقرار السابق، تبعته مجموعة قرارات، تصب في نفس الاتجاه، حيث اتخذت الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال السنوات اللاحقة، عدة إجراءات (الشنتوف، 1998: 79)، كلها تصب في موضوع العودة إلا أنها لا تشمل الذين قرروا العيش بصفة نهائية في فرنسا (أحبار، 1999: 40).

3. مراحل عودة المهاجر الكلميمي: مراحل متباينة

بالنظر إلى سنوات عودة المهاجرين الكلميميين، يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل كبرى :

1.3 مرحلة الهجرة لا العودة (1950 – 1970)

شهدت هذه المرحلة نسبة ضعيفة من المهاجرين الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي، وهي في حدود 8,9%، و ضعف هذه النسبة يرجع إلى كون هذه الفترة، هي فترة هجرة أكثر منها عودة، حيث تشكل مرحلة التدفق المباشر للمغاربة عامة على بلد المهجر، و سبب رجوع هؤلاء المهاجرين يرجع إلى فشلهم في العمل، أو لانتهاء عقدة عملهم، أو لعدم قدرتهم على التأقلم مع العالم الجديد، كما أن هناك سبب أساسي: يرتبط بكون هذه الفترة، هي مرحلة مبكرة لتواجد المهاجر الكلميمي ببلد المهجر .

2.3 البدايات الأولى للعودة (1971 – 1980)

هذه المرحلة، عرفت عودة 19.8% من العينة المستجوبة، و هي نسبة مهمة، تؤهل هذه الفترة لتكون البداية الأولى للعودة، وهذه الأخيرة، يمكن ربطها خاصة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها أوربا خلال هذه الفترة، و هذا ما انعكس على فرص العمل التي

قلت، وبالتالي تطبيق قرار وقف الهجرة، الذي اتخذته مختلف الدول الأوربية، على سبيل المثال: ألمانيا في سنة 1973، فرنسا 1974. كما أن هناك عامل رئيسي، يتجلى في كون هذه المرحلة، عرفت بداية سياسة المساعدة على إعادة الاندماج وتشجيع المهاجرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية، ولقد شملت المساعدة على العودة، عدد كبير من الأجانب في فرنسا، بلغ 70 إلى 80 ألف ما بين 1975 و 1980، منهم حوالي 15 ألف مغاربي (أحبار، 1999: 41).

لكن رغم قرار إيقاف الهجرة، و تشجيع ومساعدة المهاجرين على العودة، فإن عدد المهاجرين في فرنسا لم يتراجع و ذلك راجع لعدة عوامل:

- ✓ قلة المهاجرين الذين عادوا بصفة نهائية إلى بلدهم الأصلي؛
- ✓ استمرار الهجرة السرية بأشكال ووثيرة مختلفة؛
- ✓ التجمع العائلي الجزئي أو الكلي الذي يهدف استمرار مشروع الهجرة عبر الأبوية الهجرية (BEN ATTOU.2003 :104)؛
- ✓ تعويض الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي بوافدين جدد؛

واعتمادا على البحث الميداني، فقد تبين أن نسبة 35.7 % من العينة المستجوبة هاجروا خلال هذه الفترة.

a. **مرحلة العودة بامتياز (1981- 1990)**

شكلت هذه المرحلة نسبة 42,6% من المهاجرين العائدين و هي نسبة جد مهمة بالمقارنة مع باقي المراحل، و ذلك راجع إلى أن سياسة المساعدة على العودة، التي تقرر تطبيقها سنة 1977، لم تأت أكلها إلا خلال هذه الفترة، إذ تلاها قرار آخر في 30/12/1980، يقضي بزيادة المنح العائلية الموجهة لعائلات المهاجرين المتواجدة بالمغرب؛ للحيلولة دون قدومهم إلى بلد المهجر، كما أن المؤسسات

والشركات الصناعية، هي الأخرى طبقت سياسة التشجيع على العودة، حيث أنه في فرنسا مثلا عرضت شركة إنتاج السياراتPEUGEOT على عمالها الأجانب، مبلغ 45 ألف فرنك فرنسي، لكل من يعلن رغبته في العودة الى بلده الأصلي. لقد استفاد في المرحلة ما بين 1984 و1990، 70 ألف شخص من برنامج المساعدة على العودة المطبق من طرف الجهات المسؤولة (الشنتوف، 1988: 85). تعد هذه المرحلة، مرحلة العودة بامتياز، و ذلك راجع إلى عامل أساسي؛ يتعلق بوصول العامل المهاجر إلى سن التقاعد في هذه الفترة .

4.3. رحلة العزوف و التخوف من العودة: (1991 – 2011)

سجلت عودة 28,8% من المستجوبين، و هي نسبة أقل من التي سجلت في الثمانينيات، و ذلك راجع إلى توقف سياسة المساعدة على العودة. ففي فرنسا مثلا: فترة ما بين 1990 و1996 لم تسجل سوى عودة 1623 فرد منها 497 سنة 1993.كما يمكن إضافة أسباب ذاتية تتعلق بالمهاجر منها:

- ✓ توقف العمال المهاجرين عن تقبل مبالغ المساعدة؛
- ✓ الاتعاظ من التجارب الفاشلة التي عاشها الذين استفادوا من برنامج المساعدة على العودة في المراحل السابقة؛
- ✓ تخوف المهاجر من تدهور وضعيته المادية في بلده الأصلي، لذلك يستمر في العمل حتى سن التقاعد، إيمانا منه بأن الاستمرار في العمل بالمهجر ضمان للمستقبل، ولتغطية الكلفة الصحية.

4. المهاجرون العائدون و التردد عل بلد المهجر

إذا ما استثنينا بعض المهاجرين الذين تلقوا تكوينا جامعيا، والذين لم يتعدى عددهم 5 أشخاص من العينة المستجوبة، حيث عادوا

بسبب حصولهم على وظيفة في المغرب، فإن جل المهاجرين العائدين بمدينة كلميم هم أشخاص من أصول قروية، ينتمون إلى حوض وادي نون، ليس لهم تكوينا مدرسي. بعضهم تلقى تعليمه في الكتاب، والبعض الآخر أمي، عمر هؤلاء المهاجرين يتراوح ما بين 35 و80 سنة، و إذا وضعنا مقارنة بين سنوات الهجرة والعودة، نجد أن السنوات التي قضاها هؤلاء المهاجرون خارج المغرب، تتراوح ما بين 5 سنوات و41 سنة، عاد هؤلاء المهاجرين إلى كلميم بعد انفصالهم عن العمل، سواء بسبب المرض أو التقدم في السن، أو لأسباب أخرى؛ تتعلق بعدم الاندماج، وعدم الانخراط في الحياة الاجتماعية والعملية في أوربا، و قد تمت هذه العودة عبر مراحل سبق ذكرها .ويمكن تقسيم هؤلاء المهاجرين العائدين حسب علاقتهم بالمهجر، إلى منقطعين عن التردد، ومترددين دائمين على بلد المهجر، و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل.

1.4. المهاجر العائد المنقطع عن التردد

تبلغ نسبة المهاجرين العائدين المنقطعين عن التردد 57%، و قد انقطع هؤلاء عن بلد المهجر لأسباب نذكر منها:

- عدم وجود أي دافع للتردد عند نسبة مهمة من فئة المتقاعدين؛ و التي تمثل نسبة 57%، ما دام المتقاعد يتلقى راتبه الشهري في بلده الأصلي، ومن بينهم أيضا من لا يستطيع التردد على بلد الهجرة، لأنه استفاد من المنحة المقدمة من طرف الدول الأوربية في إطار المساعدة على العودة؛
- التزامات المهاجر العائد اتجاه عائلته و تحمله مسؤولية إعالتها؛
- أسباب صحية، ترتبط أساسا بالظروف المناخية الصعبة في أوربا؛
- الملل من العيش في المهجر.

فبعد مغادرتهم لبلد المهجر، بقيت رؤيتهم له راسخة في أذهانهم و لم يعد يربطهم به سوى ذكريات أو راتب شهري، يأتي إليهم عن طريق البريد، وغالبا عن طريق مؤسسة بنكية، وهنا نستأنس بأحد المستجوبين: ازداد سنة 1950 باصبويا، هاجر سنة 1973 وعاد سنة 1997، يقول *" ليس لذي ما أفعله هناك، أنا أنتظر تقاعدي، ارتبطت بزراعة قطعة أرضية بقريتي مباشرة بعد عودتي، بعدها اشتريت سيارة من نوع Rover Land أنقل بها الركاب ما بين صبويا و كلميم".*

و ما يفسر ارتفاع هذه النسبة من المهاجرين المنقطعين عن التردد، هو أن الآباء هاجروا لوحدهم، ولم يرغبوا في أن يتواجد أبنائهم على الضفة الشمالية للمتوسط، وذلك راجع لأسباب موضوعية وذاتية، وضمن هذه الأخيرة نجد : ضعف الإمكانيات المادية، صعوبة السكن وارتفاع مستوى المعيشة، ثم تقاليد وعادات الأسر التقليدية، التي ترفض أن يسافر الأبناء مع آبائهم إلى بلد المهجر، بما في ذلك أب المهاجر وزوجته، والمهاجر نفسه الذي يخشى على أبنائه من تربية على النمط الغربي، لا تتماشى والتربية التقليدية التي يطمح في إيصالها إليهم، وهي بالأساس تربية عربية إسلامية، يقول أحد المستجوبين وهو متقاعد من مواليد 1941 بتغمرت هاجر سنة 1961 وعاد سنة 1982 *"رغم أن مستقبل الأبناء ببلد المهجر أفضل منه في المغرب، إلا أنني اخترت التربية العربية الإسلامية أولا"* ويضيف قائلا *"لم يرافقني أبنائي إلى المهجر، لأنني لا أريد أن يعيشوا هناك مع ' النصارى ' أريدهم هنا مع أهلهم وفي بلدهم"*

نستنتج من خلال الشهادتين السابقتين، رفض بعض الآباء لهجرة أبنائهم إلى العالم الآخر، مبررين ذلك بتخوفهم من التربية على النمط الغربي، على الرغم من ظهور مجموعة من الجمعيات التي تعنى

بشؤون الجالية المغربية بأوربا، حيث تم تحقيق مجموعة من المكتسبات مثل: بناء المساجد، وجود مجازر ومحلات تجارية لبيع اللحم الحلال والبضائع المغربية، مكتبات، إحياء المناسبات والاحتفالات الدينية وغيرها من المتطلبات الاجتماعية والثقافية، زد على ذلك ظهور مجموعة من المدارس القرآنية والمؤسسات لتعليم اللغة العربية، حتى لا يفقد الأبناء هويتهم. خلاصة القول، هي أن جل المهاجرين العائدين المنقطعين عن التردد ومع وجود مثل هذه المؤسسات ببلد المهجر، رفضوا أن يعيش أبنائهم بالمهجر بسبب ما رأوه من تناقض، واختلاف الواقع بالمهجر وما يكتنفه من إباحية، تمزق اجتماعي وانحرافي، وهذا ما أدى بهم إلى التمسك بفكرة تركهم بكلميم، يعيشون واقعا يطبعه الالتحام الاجتماعي.

2.4. المهاجر المتردد على بلد المهجر

يمثل المهاجرين المترددين عل بلد الهجرة نسبة 43%، و هي نسبة مهمة إذا ما قورنت بالعدد الإجمالي للمهاجرين العائدين، و عند التطرق إلى موضوع التردد، يطرح التساؤل التالي: ما هي أسباب تردد هؤلاء المهاجرين على بلد المهجر؟

أسباب تردد المهاجرين العائدين على بلد المهجر

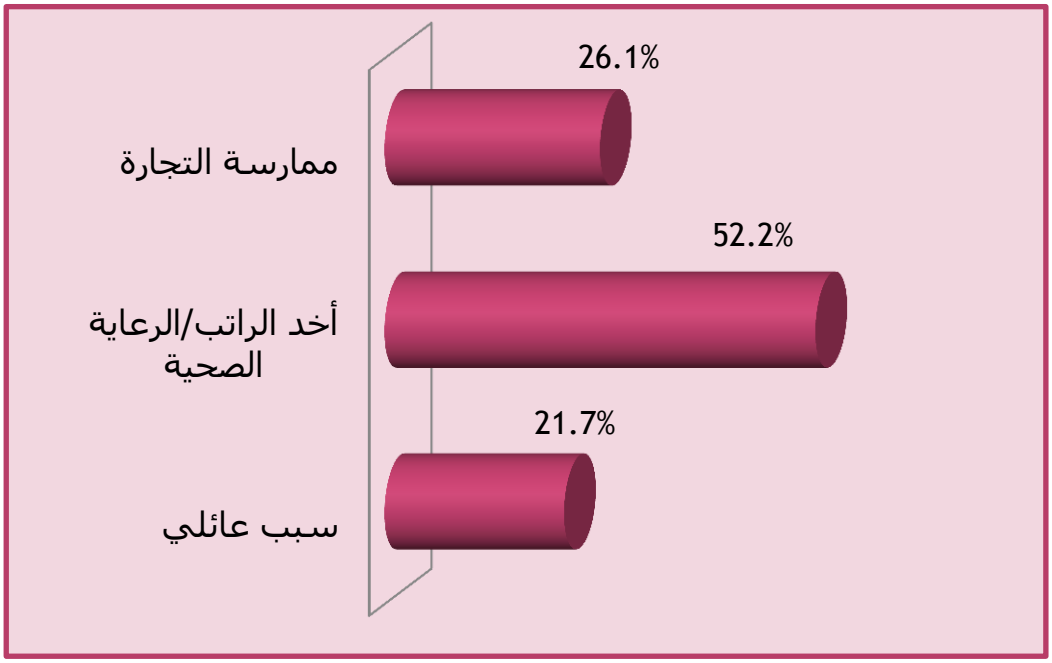

المصدر : بحث ميداني صيف 2011.

من خلال (الشكل رقم 1)، نجد الجواب واضحا وصريحا، حيث أن السبب الرئيسي، يتمثل في أخذ الراتب و الرعاية الصحية معا، بنسبة 52,2% من الفئة المترددة، وذلك لثقة المهاجر في مستوى التطبيب بالمهجر، كما أكد على ذلك أحد المهاجرين المترددين، وهو من مواليد سنة 1950 أصله الجغرافي من أسرير، هاجر سنة 1971 وعاد سنة 1975 " *لقد بتر ساقي جراء حادثة وقعت لي بالمنجم، وعانيت كثيرا أول الأمر، كانت هي سبب تنقلي ما بين المغرب وفرنسا، فقد وضعت ساقا اصطناعية بحذاء وأنا الآن أمشي بها وآخذ راتبا شهريا يكفيني وعائلتي، ولو أن رجلي بترت بالمغرب، لمتت من قلة التداوي*".

أما فيما يخص سبب التردد الثالث فهو ممارسة التجارة، و يبدوا هذا واضحا إذا أخذنا بعين الاعتبار، حمولة الحافلات أثناء عودتها من بلد المهجر،حيث تكون مليئة بمختلف أنواع السلع، وتمثل نسبة الذين

صرحوا بمزاولة هذا النشاط، 26,1% من العينة المستجوبة، من بينهم مهاجر عائد ينتظر التقاعد، مزداد سنة 1953، أصله الجغرافي من أفركط، هاجر سنة 1972 وعاد سنة 1995، حيث صرح قائلا : *" أنا الآن أمارس التجارة المتنقلة بين فرنسا والمغرب، أجلب السلع من فرنسا وأبيعها في كلميم وأستخدم في ذلك سيارتي الخاصة، وأبيعها هي الأخرى، وعندما أريد الذهاب إلى فرنسا أستعمل الحافلة، أو أسافر برفقة أحد الأصدقاء".*أما الذين يترددون على بلد المهجر بسبب الزيارات العائلية، فيمثلون نسبة 21,7%من العينة المترددة، ومن بين هؤلاء من يتردد على بلد المهجر للتجوال والسياحة فقط، و يمكن ربط ذلك بتلك العلاقة الحميمية التي باتت تربط المهاجر ببلد الاستقبال .

5. انطباعات المهاجرين العائدين حول العمل و الحياة ببلد المهجر

1.5 . تقييم المهاجر للعمل بالمهجر

يحتل المغاربة أسفل سلم العمل، وذلك ارتباطا بنوعية العمل الذي يمارسونه، حيث وضعيته سيئة تتميز باحتلالهم للوظائف الدنيا، الصعبة، الوسخة والشاقة،في الغالب هم عمال عاديون، يمارسون أعمالا جزئية ومتكررة، لا تسمح بزيادة فعلية في التكوين، كما يعملون في القطاع الفلاحي كموسميين، وعلى العموم فهم يشتغلون في أعمال لا تتطلب تأهيلا كبيرا.

إن العمل في بلد المهجر، له مجموعة مميزات منها الصعوبة، حيث أن 46 شخص من المستجوبين، أقروا بصعوبته، كما أنه يستلزم القوة الجسمانية، وهذا ما أكده أحد أفراد العينة، هو من مواليد سنة 1947 بتغمرت، هاجر سنة 1966 وعاد سنة 1985: *"لم يعجبني العمل في فرنسا، لأنه شاق ومتعب، خاصة بالمناجم والمصانع، ساعات*

العمل كثيرة، بالإضافة إلى الصرامة في القوانين"،من خلال هذه الشهادة الأخيرة، يمكن أن نستنتج ميزة أخرى للأنشطة التي كان يزاولها المهاجر في بلد المهجر،هي طول ساعات العمل والمضايقات التي كان يعيشها العامل في علاقته برب العمل، هذا بالإضافة إلى أن العمل لا يكون من إختيار المهاجر، بل يكون مفروضا علية، خاصة إذا ارتبطت الهجرة بالعقد. أما عن القطاعات التي استقطبت المهاجر الكلميمي، فنجد الصناعة في المقدمة، حيث تشغل نسبة43% من العينة، بينما المناجم 37% فقط، وهناك من بين المستجوبين، من اشتغل في المنجم والمصنع معا، أما النسبة المتبقية، فقد كانت تشتغل في قطاعات أخرى كالفلاحة و البناء .... فبعدما كان العمال المهاجرون يشتغلون في الفلاحة والتجارة والخدمات في بلدهم، أصبحوا يتركزون داخل قطاعات جديدة بالنسبة إليهم، هذه الخاصية لا تنطبق على مدينة كلميم فقط، بل تهم باقي التراب الوطني، بمجاليه القروي و الحضري، وهذا ما يعكسه الجدول التالي :

جدول رقم 2 : قطاع النشاط لدى العمال المهاجرين قبل و أثناء الهجرة

قطاع النشاط	الوسط الحضري		الوسط القروي	
	قبل الهجرة	في المهجر	قبل الهجرة	في المهجر
بدون قطاع	17,5	0	21	0,1
الزراعة و الرعي	34,8	1,6	44,6	2,3
المناجم	0,7	15,1	1,3	13
الصناعة التقليدية و الحديثة	5,2	56,2	1,6	39,6
البناء و الأشغال العمومية	6,4	7,6	10,2	21.5
النقل	0	0,2	0,3	1.5
التجارة و الخدمات	31,5	14,2	17,1	17.7
غير مصرح	3,9	5,1	3,9	4.3
المجموع	100%	100%	100%	100%

المرجع : نتائج البحث حول إمكانية إدماج العمال المغاربة بالخارج في الإقتصاد الجهوي يونيو 1985.

2.5. تقييم المهاجرالعائد للحياة بالمهجر

سنعتمد في تحليلنا لهذا الموضوع على تجربة المهاجرين العائدين، الذين ينتمون أساسا إلى جيل الهجرة الأول، الذي جلب من المستعمرات الأوربية كيد عاملة، بحيث كان حضوره في مجال الشغل، أكثر من المجالات الأخرى، وفي ذلك يقول ALMEIDO Castro في بداية السبعينات: *"إن حضور العامل المهاجر في حقل الإنتاج، يجعله بالضرورة غائبا عن الحقل الاجتماعي والثقافي والسياسي"*، فمن أجل تحقيق وجوده، يركز المهاجر على الجانب العملي، حيث يسهر على توفير الوسائل المالية، حتى يحقق الرقي الاجتماعي.

ومن هنا فهذا الجيل يعيش اضطرابا في حياته، ما بين العمل ومشاكله والسكن وظروفه، ثم ما يعانيه من صعوبات الوحدة في تلك الظرفية الزمنية، حيث يحس بعدم الاستقرار، هذه الوحدة دون زوجة وأبناء، تخلق للمهاجر مشاكل نفسية واجتماعية بسبب الإحساس بالغربة، رغم أنه يعيش وسط أصدقائه، ينضاف إلى ذلك قلقه الدائم على أسرته في المغرب، في هذا الصدد يقول أحد المهاجرين من مواليد سنة 1949 باصبويا، هاجر سنة 1969 وعاد سنة 2005 : *"في المهجر نعيش البعد عن الوطن الأم وعن الأهل والأصدقاء والعائلة، الملل من الغربة، الإجهاد في العمل والملل من العيش الجماعي في ضغط وازدحام"*، بالإضافة إلى ذلك، فالمهاجر وارتباطا بالفترة التاريخية للجيل الأول، كان يعيش في صراع، سواءًمع أشقائه المهاجرين الجزائريين، أو مع السكان المحليين.

فالمسؤولين المحليين يساهمون في تفرقة المهاجرين، وبذلك ينشغل المهاجرون في الصراع فيما بينهم ولا يفكرون في إصلاح وضعيتهم، ينضاف إلى ذلك، الممارسات العنصرية التي يمارسها السكان المحليون على العمال الأجانب، وهذه الممارسات، هي نتيجة طبيعية لاحتكاك المهاجرين مع السكان المحليين؛ الذين نما لديهم شعور بالإقصاء اتجاه المهاجرين. يقول أحد المستجوبين؛ من مواليد سنة 1937 بأسا، هاجر سنة 1961، وعاد سنة 2002:*"هناك نوع من العنصرية التي نعيشها هناك بشكل يومي، مثلا عندما نسمع في برامج التلفزة بعض الكلمات الجارحة، حيث يتم نعتنا ببعض النعوت مثل: ' كحل الراس' ".*

وانطلاقا من العينة المستجوبة فإن نسبة 67 % من المهاجرين، يؤكدون صعوبة العيش بالمهجر، وهذا مرتبط طبعا بظروف العمل والسكن وتفشي العنصرية، ثم الوحدة، في حين أن نسبة 33 % من المستجوبين، صرحوا بكون الحياة جيدة، وهؤلاء بنوا رأيهم على الإمكانيات المادية التي يوفرونها. لا بد من الإشارة كذلك إلى مسألة التعميم، حيث أن ضبط أحد المغاربة بفعل غير قانوني، يتم نعت كل المغاربة بهذا التصرف، فمغربي واحد يسرق يقولون المغاربة كلهم لصوص.

من هنا يتبين مدى التضحية والمعاناة التي كان يتعايش معها المهاجر من أجل أن يحقق غلافا ماليا يضمن له العيش في بلده الأصلي، الذي لم يستطع تلبية حاجياته، بل إنه لم يراعي حتى الوضعية التي كان يعيش فيها المهاجر، بحيث أن حكومات البلد الأصلي، لم تهتم بحياة المهاجر قبل هجرته، وبعد هجرته وتموقعه في بلد المهجر، غضت عليه الطرف وانتظرت تحويلاته من العملة الصعبة،

فمعاناة المهاجرين خاصة جيل الهجرة الأول، ليس لها حدود، إلا أنه بتغير معالم المهجر وبنياته الاقتصادية والاجتماعية، تغيرت أيضا صورة الجيل الأول بقدوم الزوجة والأبناء، لتنتقل الهجرة من مرحلة اليد العاملة إلى مرحلة التجمع العائلي؛ أي استقرار العائلة المهاجرة في بلد الإقامة، هذا طبعا سيطرح مجموعة إشكاليات ومظاهر اجتماعية، سياسية، ثقافية، واقتصادية.

ثانيا: استثمارات المهاجرين العائدين وإسهامها في التنمية الحضرية

تكتسي تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني، تمكن الدولة من العملة الصعبة لسد العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري[34]. و على المستوى المحلي،تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، لكن هذه التحويلات بدأت تعرف زيادة ضعيفة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بسبب ارتفاع وثيرة التجمع العائلي والاندماج التلقائي لأبناء المهاجرين من الجيلين الثاني والثالث في نمط الاستهلاك الأوربي، وتشجيع الدول المستقبلة لهؤلاء على الاستثمار بها .

لقد كانت انعكاسات عائدات الهجرة الدولية واضحة على المستويين الاجتماعي والمجالي، حيث يستثمر المهاجرون جزءا هاما من مدخراتهم للحصول على ملكية السكن - رغم ما يشوب المنطقة من مشاكل متعلقة بهذا القطاع – وتحسين ظروف عيش أسرهم، وهذا مطمح يسعى إليه الإنسان بغض النظر عن جنسيته أو مستواه

[34]. تساهم تحويلات المهاجرين في تغطية أكثر من 50 % من عجز الميزان التجاري المغربي .

الاقتصادي أو الثقافي، في حين تبقى استثماراتهم ضعيفة في القطاعات الإنتاجية: كالفلاحة والصناعةوالسياحة، وذلك لأسباب إما بنيوية أو موضوعية .

1. العقار أهم قطاع لاستثمار المهاجرين العائدين بمدينة كلميم

يستثمر المهاجرون العائدون من الهجرة الدولية، جزءاً هامًا من عائداتهم في العقار المبني وغير المبني، في حين أن استثماراتهم هزيلة جدا في القطاعات الإنتاجية، فهذا القطاع فرضته مرحلة تاريخية معينة، وهي حاجة أسر المهاجرين إلى السكن، كما أنه لا يتطلب إجراءات إدارية معقدة ولا رأسمال كبير، ولا يخضع لمنطق الربح والخسارة، هكذا نجد أن جل المهاجرين، يخصصون جزءا هاما من ادخارهم، إما لبناء أو شراء سكن، سواء في القرية أو الدوار الأصلي، أو بمدينة كلميم، أو في إحدى المدن المغربية، هذا الاهتمام بقطاع السكن والعقار بصفة عامة، لا يمثل نزعة جديدة عند المهاجرين المغاربة، إذ يتضح من الأبحاث التي تمت على المستوى الوطني، أن استثمارات المهاجرين تتركز بشكل كبير في قطاع السكن، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى البحث الذي تم سنة 1976 في إطار مشروع (Remplod)[35] الذي هم المناطق الشمالية والجنوبية من المغرب.

لقد تبين من خلال هذا البحث، أن 71% من المهاجرين الذين يحولون مدخراتهم نحو المغرب، قاموا ببناء منزل جديد أو إصلاح المنزل

[35] بحث ميداني أجرته فرنسا بالمغرب، سنة 1976، هم المناطق الشمالية والجنوبية، يدخل في إطار مشروع خصص لدراسة انعكاسات الهجرة على البادية المغربية، وقد كان مسبوقا ببحث ميداني آخر تم سنة 1975.

القديم، وأن أكثر من نصف هؤلاء 57%، قاموا بشراء قطعة أرضية من أجل بناءها (بوظيلب، 2005: 310).

يتبين من خلال ما سبق، أن العقار كاستثمار دفاعي، حضي بحصة الأسد من حيث نسبة الاستثمار، ولم تخرج مدينة كلميم عن هذه القاعدة، حيث وصلت نسبة المستثمرين في مجال العقار 87% من مجموع المهاجرين العائدين، وارتفاع هذه النسبة راجع إلى كون العينة المستجوبة، تنتمي أساسا إلى جيل الهجرة الأول، الذي يرى في بناء المسكن شرطا من شروط الاستقرار، وللإشارة فإن الاستثمار في العقار لا يأخذ شكل دور سكنية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى شراء الأراضي دون استغلالها في القطاع الفلاحي، بل تبقى على شكل بوار حضري، يمثل بالنسبة للمهاجر العائد إذخارًا عقاريًا يحتفظ به للمستقبل .

صورة رقم 1: نموذج لمنزل في ملكية مهاجر عائد

2. أشكال أخرى للاستثمار

جدول رقم 3: نوعية الاستثمارات المنجزة من طرف المهاجرين العائدين 2011

نوعية المشروع	العدد	النسبة %
• مشروع تجاري	25	46
• مشروع خدماتي	17	31
• مشروع فلاحي	10	19
• مشروع سياحي	2	4
• المجموع	54	100

المصدر: بحث ميداني صيف 2011.

بعد المكانة التي احتلها العقار في استثمارات المهاجرين العائدين، نجد أنهم استثمروا أيضا في قطاعات أخرى، خاصة في قطاع التجارة والخدمات والفلاحة، مع وجود بعض المشاريع المحتشمة في القطاع السياحي.

من خلال الجدول يتبين أن نسبة 46% من استثمارات المهاجرين العائدين في الأنشطة الحضرية، يسيطر عليها القطاع التجاري؛الذي يشمل التغذية وبيع الملابس الجاهزة والأثاث وتجهيزات البناء، كما أن حوالي 31% من هذه الأنشطة، يستحوذ عليها قطاع الخدمات، وهي في الغالب مخادع هاتفية، دور الأنترنيت، محطات لغسل السيارات، مقاهي أو محلات لكراء السيارات .

ارتفاع هاتان النسبتان، راجع إلى الطلب المتزايد لخدمات هاذين القطاعين وإلى كونهما مضمونين من حيث النجاح، خاصة خلال العطلة الصيفية التي تصادف العودة الدورية للمهاجرين وطابع الاحتفالات الذي

تعيشه المدينة خلال هذه الفترة، ينضاف إلى ذلك، ثقة هؤلاء المهاجرين في هذا النشاط،حيث لا يرغب المهاجر في المغامرة بمبلغ ضخم، قد لا يعود عليه بالنفع،أو قد يؤدي به إلى الخسارة، كما نجد سببا أخر يرتبط بتلك العلاقة التي تربط الإنسان الوادنوني ومنذ القدم بالتجارة.

نفس النتيجة أفرزتها الدراسة التي أنجزت من طرف الأستاذ: محمد بنعتو، حيث قام سنة 2003 بجرد تام لجميع المحلات المهنية بالمدينة،خلصت الدراسة إلى أن القطاع التجاري، يستحوذ على نسبة 61.2% (بنعتو، 2003: 144) من مجموع الأنشطة الحضرية بالمدينة. أما استثمارات المهاجرين العائدين في القطاع الفلاحي، فلا تهم سوى 19% من العينة، والقطع الأرضية المستغلة، إما ورثها المهاجر عن آبائه أو قام بشرائها سواءً قبل عودته أو بعدها،تخصص لزراعة الحبوب وهي بالأساس معاشيه.

أما فيما يخص القطاع السياحي، فلا يمثل سوى نسبة 4%، وهي أساسا نسبة غير معبرة؛ لأنها أخذت من فئة المهاجرين العائدين فقط، والأحرى أن تأخذ بعين الاعتبار مجموع مهاجري مدينة كلميم، لأن هذه المنطقة لا تتوفر سوى على مشروعين سياحيين محدودين، سبب محدوديتهما راجع الى مشكل أساسي، يتعلق الأمر بمشكل العقار، الذي تعاني منه المنطقة، حيثان المشروعين شيدا على وعاء عقاري تشوبه نزاعات بين مالكي المشروع وأطراف أخرى تدعي أن لديها ما يثبت ملكيتها للأرض.

من هنا يتضح جليا الدور الذي يلعبه العقار غير المحفظ في إعاقة بعض المشاريع التي كانت ستساهم في التنمية المحلية للمنطقة.

صورة رقم 2 :نموذج لمصلحة تجارية في ملكية مهاجر عائد

صورة رقم 3: مشروع المركب السياحي باب الصحراء

صورة رقم 4 :نموذج لمحل لبيع المتلاشيات في ملكية مهاجر عائد

مصدر الصور: سعيد بوماط، بحث ميداني 2011.

خاتمة

يواجه المهاجرون الذين يرغبون في العودة بصفة عامة والمهاجرون الذين وصلوا سن التقاعد بصفة خاصة، صعوبات ومشاكل من أجل العودة النهائية إلى بلدانهم الأصلية، حيث ترفض أسرهم العودة معهم إلى المغرب من جهة، ولا تشجعهم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من جهة ثانية .

إن سياسات دول الإتحاد الاوربي التي تشجع المهاجرين على العودة النهائية إلى بلدانهم، ما هي إلا وسيلة للتخلص من الأجانب،لأن إقتصاد هذه الدول لم يعد في حاجة إلى خدماتهم وبدأ هؤلاء المهاجرون يطرحون متاعب جديدة، كارتفاع نسبة البطالة بسبب إفلاس عدة شركات، أو إدخال تقنيات جديدة للعمل، مما أدى الى الإستغناء عن اليد العاملة غير المؤهلة والاجنبية .

أما المغرب فلم يهيء أي سياسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، لاستقبال المغاربة الراغبين في العودة إلى وطنهم لتسهيل عملية إدماجهم، ويفضل المسؤولون المغاربة أن يبقى هؤلاء في دول الهجرة، لتحويل العملة الصعبة، وتفاديا للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي سيطرحونها بعد العودة، لأن الهياكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية بالمغرب، مازالت تقليدية، ولم تتطور إلا بشكل ضعيف، مقارنة بالدول التي يقيم فيها المهاجرون.

كما ترتبط إشكالية العودة بالمهاجر نفسه، الذي لم يتمكن من الإستفادة من أي تكوين مهني، لأن هجرته لم تكن رغبة في التكوين والإستفادة من التقنيات المتطورة للدول التي هاجر اليها، وإنما كانت

نتجية الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي عانى منها في بلده. بالإضافة الى هذا، يتخوف المهاجرون الراغبون في العودة النهائية، من فشل إندماجهم من جديد في المجتمع المغربي، لأن بلدانهم تطورت دونهم وهم تطوروا دونها، وعرفت العلاقات الاجتماعية تطورات مهمة، تجعل العودة الى المغرب عملية بناء حياة جديدة في البلد الأصلي، خاصة أن المهاجرين العائدين، لا يستقرون في البوادي التي هاجروا منها، وإنما يفضلون الإستقرار في المدن الكبرى والمتوسطة، بكل ما تعرفه هذه المجالات من أزمة حضرية حادة .

لائحة البيبليوغرافيا

- **إيمانويل مامونغ**، نقلا عن حسن العبدلاوي، 2010 : عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي: نهاية لتجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟، " إضافات " المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الحادي عشر.
- **بومريام محمد**، 2009: " إشكالية العقار غير المحفظ بالمغرب _ إقليم كلميم نمودجا _ "، بحث لنيل دبلوم الماستر، القانون الخاص، كلية الحقوق، الرباط.
- **حسن أحبار**، 1999: "الهجرة الخارجية و التنمية - نمودج منطقة تنغير - "، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب و العلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس.
- **الحسين بوظيلب**، 2005 :" أسس الهجرة الدولية و الدينامية السوسيو – مجالية بالريف الشرقي – حالة حوض تمسامان و هوامشه-"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ظهر المهراز، فاس.
- **حسين سعد عبد الرزاق**، 2008: "محاضرات في المنهج الاجتماعي"، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت.

- **عبد الرفيع الشنتوف**، 1998:" الهجرة الدولية و أثرها على الوسط الحضري"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط.
- **محمد بنعتو** 2003 : المجالات الهامشية المغربية شبه الصحراوية، حالة كلميم ، مجالات مغاربية العددان: 3-4.
- **محمد بنعتو**، 2005: "السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية و شبه الصحراوية "، دفاترجغرافية، العدد الثاني.
- **مروان التريكزي**، 2009: "إشكالية العقار ما بين واقع التوسع الحضري و رهان التنمية الحضرية بمدينة كلميم _باب الصحراء_"، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة القاضي عياض، مراكش.
- **مود علي فال**، 2007 : " الهجرة الدولية و تاثيرتها الحضرية، مدينة كلميم نموذجا "، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا،جامعة سي محمد بن عبد الله، كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، سايس، فاس.

- BEN ATTOU Mohamed, 2003 : les Retraites de la migration international, Acteurs économiques ou élites locales ? le cas de Tiznit, espace Maghrébines ; N° 1 et 2, P: 104.
- BEN ATTOU Mohamed, 2014: "la nouvelle stratégie de l'état dans l'espace présaharien, Guelmim a l'heure de la "Régionalisation élargie", In Revue AFN Maroc, N°: 15.16, P: 63.
- BOUBAKRI Hassan :1993,"l'émigration internationale espace et économies régionale en Tunisie ; étude de cas de MSAKEN ", R.G.M Vol N° 1.
- CERED : 2003-2004, « la Réinsertion des Migrations de Retour au Maroc », Analyse des Résultats de l'Enquêteur la Migration de retour des Marocains résidant à l'étranger.

طاطا وأسا والزاك،
الواحة والمدينة شبه الصحراوية في مواجهة التغيرات المناخية والتمدين الديمغرافي واستشراف السياحة بالمجالات الحدودية المغربية

محمد بنعتو
جامعة ابن زهر أگادير

مقدمة

المنظومة الواحية في طريق الاضمحلال، مجالها أصبح حساسا للغاية ومجتمعها يتفسخ تدريجيا وعلاقتها بالمدينة تتسم بالتصادم؛ في وقت نريدها أن تكون رافعة للتنمية السياحية وفضاء لإحياء التراث المادي واللامادي الذي نحتاجه في ضمان استمرار هويتنا الثقافية والمجتمعية. معادلة صعبة، تحتاج لحكامة جيدة وعدالة عقارية وإنعاش مجتمع حضري "متحضر" ومسؤولية مؤسساتية قادرة على فعل التنمية أفقيا من موقع الاستدامة عبر الوساطة الجهوية وصنع القرار من الأسفل. فعلا، لقد تعرضت المنظومة الواحية كنظام اجتماعي واقتصادي متوازن مع الإمكانيات الطبيعية من موقع الاستدامة، إلى نكسات متكررة دوافعها بنيوية كما أنها خارجية. دخول التمدين الديمغرافي الضاغط على الخط والاستباحة السياحية إضافة إلى التحولات العميقة التي طرأت على المجتمع الواحي سواء بربطه بمنطق السوق الاستهلاكية أو من خلال سلوكه الاستثماري مرورا بالهجرة الدولية أو الداخلية، وثقل الوضع الحدودي بكل رهاناته، كلها عوامل ساهمت في تراجع الاقتصاد والمجال الواحي عبر سلسلة من

الأزمات. كما أنها أدخلت الواحة والمدينة في علاقة نزاعيه لم يتمكن التخطيط الحضري ولا المخطط الأخضر من احتوائها. هذه الأزمات، تأخذ تارة طابعا اقتصاديا يتمثل في تراجع الإنتاج ألفلاحي والرعوي وفي تسويق التمر والمنتجات الترابية الأخرى وتارة أخرى تأخذ طابعا بيئيا وإيكولوجيا يتمثل في تحديات التغيرات المناخية وتقدم جبهات التصحر وصعود الملوحة واستنزاف الموارد المائية بسبب السقي الجائر واعتماد سياحة فردانية تفتقر لحس المواطنة والاستدامة.

إن إشكالية الواحة والتمدين والسياحة بالمجالات الحدودية هي جد معقدة، تطرح من زاوية إعداد التراب وليس من موقع قطاعي سواء تعلق الأمر بالفلاحة أو بالتمدين أو بالسياحة. فالمسألة مرتبطة أساسا بما أضحت علية التمثلات الحالية للواحة من طرف مجتمع، إلى حد غير بعيد، كنا نعتبره مجتمعا واحي. التغيرات المناخية أصبحت عاملا مؤثرا عندما تفسخت المنظومة الواحية من الداخل على مستوى عقلنة استعمال الموارد وموازنة المنظومة الإنتاجية وفق نسق الاستدامة؛ غير أن الاستراتيجيات التي تحاول اليوم معالجة هذه الإشكالية، تتعامل معها من موقع استثماري يراهن البعد البيئي لكن بمقاربة قطاعية تغيب فيها الأبعاد الإنسانية والمجالية لفائدة نماذج تنموية مستوردة جاهزة للتنزيل بدون صيرورة متلائمة مع المجتمع الذي من المفروض أن يستقبل هذه النماذج.

من الناحية المنهجية، لا بد من الإقرار بأن الواحة لا تشكل اليوم مجتمعا متجانسا ولا توفر اقتصادا نمطيا كما كانت عليه. التحولات التي عرفتها الواحات الحدودية سريعة ومختلفة الحدة والتأثير. التمدين والحركات السكانية والهجرة بنوعيها والوظائف الإدارية والعسكرية وتراجع الرعي الترحالي ونصف الترحالي وما لحق ذوي حقوق ملكية

الأرض والماء بسبب الإرث والمشاع والسقي الجائر وتقدم الجبهات الحضرية في اتجاه الواحة وأحيانا اختراقها من أجل السياحة الشخصية أو الإنتاج التسويقي المضارب (الدلاح والحناء والزعفران...)، كلها عوامل جعلت من الواحة، وضعيات مختلفة تتطلب المعاينة الدقيقة عوض المقاربة الشمولية عبر اعتماد مخرجات عامة تبين بالملموس مع البرامج الوطنية لإنقاذ واحات الجنوب المغربي (2006-2008) أن المسألة لا ترتبط بالتمويل[36] وتعدد الشركاء بقدر ما تحتاج لمعالجة وضعيات مختلفة.

انطلاقا من هذا التوجه المنهجي، نؤكد أنه ليس هناك حلولا سحرية ومنمطة في قالب واحد. كما أنه ليس بإمكان قطاع واحد أن يؤثر على "المجال الواحي" بنفس الشاكلة ولا بنفس الوسائل. أموال طائلة صرفت على الدراسات الاستراتيجية (2000-2004)[37] المرتبطة بتثمين الواحة أو بإيجاد محاور سياحية دون التمكن من دراسة مدى إمكانية استجابة النموذج المقترح إلى نوع السياحة المعتمد ولا إلى قدرة المراكز السياحية المفترضة لاستقبال السياح ضمن شبكات وظيفية تضمن مردودية المحاور. كأن الأمر يتعلق بحتمية توفر مسالك سياحية وإن لم توضع لها دراسة جدوى[38].

والواقع أنه كلما اتسعت رقعة المجال الواحي كلما تحول مجتمع الترحال إلى مجتمع مستقر يطاله التمدين الإداري والمجتمعي. البعد القبلي تمكن نسبيا من التأقلم مع التمدين بالمجالات شبه الصحراوية

[36]. للتذكير فالميزانية التي تم ضخها في مشروع إنقاذ واحات الجنوب المغربي استنزفت من سنة 2008 إلى سنة 2011 ما يزيد عن 4.4 مليار دولار أمريكي.

[37]. يتعلق الأمر بمكتب" دراسات" التونسي الذي حاول تشخيص ومعالجة إشكالية الواحة بمجال طاطا وكلميم وأسا -الزاك بمنظور تقناوي (techniciste) لم يمكن من احتواء إشكالية الواحة التي هي إشكالية اجتماعية لحقها التمدين الديمغرافي قبل أن تكون إشكالية اقتصادية وإشكالية موارد.

[38]. حالة الدراسة التي أنجزها مكتب "دراسات" التونسي سنة 2009 لفائدة جهة كلميم السمارة والمتعلقة بالمواقع ذات الأهمية السياحية. يتعلق الأمر بأربعين موقعا.

والصحراوية، مما أثر تدريجيا على تفسخ نمط العيش الواحي.علاقة المدن الصحراوية وشبه الصحراوية بالواحة تتطلب اهتماما خاصا فيما يتعلق بالتأثر والتبادل الاجتماعيين. كل المسألة تتمحور حول دراسة التلاقح وكيفية احتواء الواحة من طرف المدينة من أجل إنعاش ما تبقى من رهانات تخص الواحة والمدينة على حد سواء. ترتكز مقاربتنا في هذا الصدد على فرضيتين. الأولى، تقضي بمحاولة ابتلاع الواحة من طرف المدينة بصفة تدريجية وممنهجة. والثانية، تتمحور حول فلكلورية الواحة عبر استبدال فضاءات عيشها وإنتاجيتها الموروثة بفضاءات المشاريع (نموذج التحولات التي طالت قصر أسا وحولته إلى حلبة رومانية باسم إنقاذ التراث).

1- المدينة بالواحات الحدودية

1-1- أسا: مدينة حدودية لم يستطع تصميمها الحضري ردع السوق العقارية الذاتية حول المجال الواحي.

إن وضعية التمدين بالواحات الحدودية للصحراء الداخلية معقدة تستجيب لدوافع إستراتيجية ترتبط بتجليات استكمال الوحدة الترابية. إذا ما اقتصرنا على المجتمع الواحي لكل من طاطا وأسا، سنخلص إلى وضعيات متشابهة في بعض الحالات ومختلفة في أخرى. لكن ما هو أكيد هو أن التمدين بهذه الواحات هو حديث لكن علاقة المدينة بالواحة تختلف باختلاف سبب الوجود. مدينة أسا (14416 نسمة سنة 2014) هي أولا فعل ديمغرافي تأكد خلال العقدين الأخيرين وهو شديد الارتباط بالوضعية الحدودية. ما بين 2001 و2010 عملت الدولة على تمدين ما يزيد عن 46 هكتار من خلال برامج العودة والنهضة والسكن الاجتماعي، كما أنها في إطار سياسة التأهيل الحضري، استهدفت ما يزيد عن 288 هكتار. والمعطيات التاريخية لا تسجل حضورا قويا ولا رمزيا لوجود مراكز

حضرية مهيكلة لعبت دورا أساسيا عبر المراحل التاريخية. الأمر يتعلق بمدينة أنشأتها الدولة بمبادرة عمومية قوية لتشجيع تعمير الأحواض الواحية عبر دعم الوظيفة الإدارية والعسكرية؛ مما أدرج أسا ومحيطها في دينامية متناقضة بين المدينة الضاغطة ديمغرافيا والأرياف التي مافتئت تفرغ باستمرار. ذلك أن معدل التمدين بلغ سنة 2014 إلى69%. متوسط الزيادة السنوية بمدينة أسا ما بين سنتي 1999و2004 وصل إلى حدود 4.4% مقابل 2,1% على المستوى الوطني. خلال عقد 2004-2014 حافظت مدينة أسا على نفس الوثيرة الديمغرافية 4.5%.

إن معدل تمدين أسا سنة 2014 فاق تقديرات الدراسة الإستراتيجية (2009 EDESA) التي حددت سقف تمدين قد يصل مداه إلى 59,5 % في أفق 2020. لقد راهنت الدراسة على قوة الزيادة الطبيعية وارتفاع معدل الولادة باعتبار معطيات سنة 2004. رغم وجود المدينة في بيئة جافة فهي كانت تتوفر على مجال فلاحي واحي يمتد على مساحة 5000 هكتار لزراعة الحبوب. منها 100 هكتار كانت مسقية، بالإضافة إلى أزيد من مليون هكتار كانت تستعمل كمراعي ممتدة لتربية الإبل والماعز. إلا أنه على مستوى المجالات الحدودية، من الصعب المراهنة على الخصائص الديمغرافية ولا على البنى الاقتصادية المحلية القابلة للتغير في أي لحظة تبعا للحركات السكانية وتراجع المقومات الإنتاجية لمجتمع الترحال وسياسة الدولة في الإسكان. مدينة أسا ظلت مستقطبة لكن الإمكانيات أصبحت محدودة.

فرغم المبادرات العمومية لتأهيل المجال الحضري والبيئي ودعم حظيرة السكن[39] ومحاولة إقحام مدينة أسا في المحاور السياحية الجديدة، تظل المدينة الواحية بالمجالات الحدودية تفتقر إلى الوظائف الاقتصادية. الشيء الذي ينتج عنه تفاوت بين البنيات الإنتاجية وواقع البنيات الديمغرافية. مما يعرض المدينة الواحية إلى تفاوتات بنيوية بين محيط الواحة كفضاء إنتاج ومحتوى المدينة كمنظومة استهلاك وثيرة تطورها الاجتماعي ومرجعتيها وقيمها الموروثة تتعرض لتحولات هيكلية على مستوى المنظور كما على مستوى السلوك. هذا ما يفسر العزوف عن امتهان الفلاحة وعن الارتباط بالمجتمع الواحي ومجتمع الترحال. دوافع الحداثة ومنطق التحضر أتى بقيم جديدة أكثر استهلاكية وتنميطا على القيم المادية وليس الرمزية.

والواحة تصبح هنا أيضا فضاء مشاريع استثمار سياحية وعقارية أكثر منه فضاء عيش. هذه الأخيرة، تختزل أبعادا تاريخية ورمزيات حضارية يمكن أن نستمد منها المشروع الحضري بمواصفات محلية على مستوى الهندسة المعمارية الوظيفية والمحتضنة وعلى مستوى تدني البعد البيئي والتوازنات الهيكلية. التعمير عبر التجزئة السكنية المكثفة بالمجال الواحي يفضي إلى إنتاج أجسام منفصلة عن البيئة التي تحتضنها. عندما تفتقد المجالات الخضراء بالمدينة الحدودية، فإن ذلك يعزل المدينة عن الواحة لا شعوريا كما على مستوى المورفولوجية

[39] تجدر الإشارة هنا إلى كون دعم حظيرة السكن بأسا امتد من سنة 1971 إلى سنة 1991. خاصة سنة 2004 حيث وصلت حظيرة السكن إلى حولي 2397 وحدة مستغلة. أي ما يقرب من 72,4% من مجموع حظيرة السكن. إلى اليوم تم انجاز 24 مشروعا سكنيا بتكلفة مالية تجاوزت 202 مليون درهم كما تم توسيع حظيرة السكن إلى أزيد من 3500 وحدة سكنية. إضافة إلى ذلك محاولة برمجة إعادة تأهيل يخص أزيد من 1100 أسرة تقطن الأحياء الأقل تجهيزا مثل الحي الفلاحي وتيحاونة الشرقية والمستشفى وعين توزونت وعين احشاش وسيدي الميذشابكي وذلك عبر مشروعي العودة والنهضة وغيرها.

الحضرية والمشهد الطبيعي، كأننا أمام عالمين منفصلين لا يجمعهما رابط.

مسألة التوازن في المشهد الواحي مسألة من الأهمية بمكان. ذلك أن منطق اعتماد التعمير المكثف بمجال بيئي هش عبر السكن الاجتماعي بوثيرة سريعة -استجابة للطلب على السكن لينتقل من مستوى 730 وحدة إلى مستوى 1120 وحدة في أفق 2020-لا يستجيب لمنطق تنموي ولا حتى لمنطق السوق العقارية بين العرض والطلب. فمحدودية تمويل السكن لدى الأسر بفعل تدني مستوى الدخل، من شأنه أن يذكي السوق العشوائية ومن ثم اقتحام المجال الواحي إن عاجلا أم آجلا حتى وإن كان مجمل الطلب على السكن موجه أساسا نحو الوحدات السكنية المحدودة القيمة العقارية (66%) مقارنة مع الطلب على السكن الاقتصادي (18,9%) والسكن متوسط الإقامة (15,1%).

شكل 1: تخطيط مدينة أسا بين البعد الاستراتيجي والانتقالية الاجتماعية

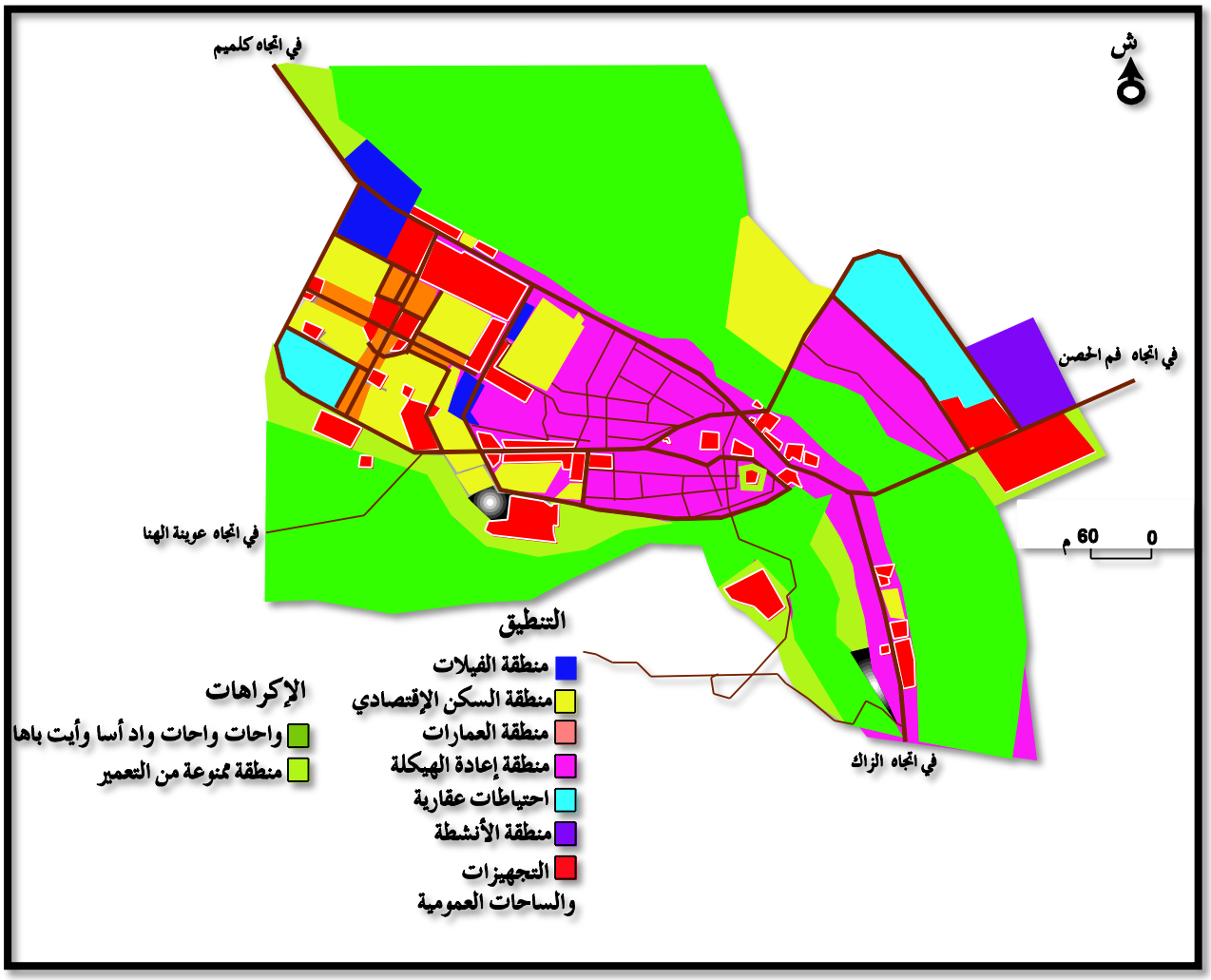

المصدر: تصميم تهيئة مدينة أسا

إذا ما اعتبرنا أن معدل التمدين على مستوى عمالة أسا-الزاك هو حوالي 59%، من المحتمل أن يصبح نموذج التعمير المكثف -ضعيف الجودة-مشهدا مؤثرا على المشروع السياحي ومتقاطعا معه ومع المنظومة الواحية إن على مستوى تعبئة الموارد المائية أو على مستوى وظيفة السكن نفسه باعتبار المحيط الصحراوي ووثيرة الهجرة الموسمية من وإلى الإقليم؛ مما يجعل جزءا مهما من الوحدات السكنية فارغة مدة معينة من السنة. ثم إن التوجه نحو هكذا تعمير يظل مرهونا على مستوى الحلول التي سوف يصل لها ملف الصحراء سياسيا ومدى الدعم اللوجستيكي الذي تتلقاه المدينة الحدودية على

مستوى تعويض البنيات الاقتصادية إلى حين بلورة مشروع سياحي صحراوي متكامل.مشروع تكون ركيزته الأساسية المحافظة الآنية على المنظومة الواحية وتقنين التعمير بمنطق الاستدامة وليس الاستباحة. هذا إذا لم تبتذل الواحة قبل أوانها. تصميم تهيئة مدينة أسا المصادق عليه سنة 2004 إن كان قد استطاع أن يرفع وثيرة إنتاج الوحدات السكنية القانونية إلى معدل 40 وحدة سكنية ابتداء من سنة 2004 إلى الآن، تبعا لخصوصيات الطلب المحلي على السكن والذي لم يكن يتجاوز معدل 35% في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2003 فإنه لم يستطيع ردع السوق العقارية الذاتية حول المجال الواحي.

إذا كانت إشكالية الواحة المغربية الجنوبية هي إشكالية تجديد المنظومة الواحية برمتها في اتجاه تطوير المنظومة الإنتاجية التي ظلت مرتبطة بالفلاحة ولم تستطيع إنشاء قاعدة اقتصادية مندمجة تمكن من رفع مستوى الدخل لذا ساكنة الواحة، فإن المجال الحدودي يعقد المسألة أكثر. إذ يدرج الواحة في حلول تقنوقراطية وتهيكلات استراتيجية لا يستطيع الشباب الواحي أن يستوعبها بالاعتماد فقط على الاستثمار الفلاحي أو حتى السياحي من موقع إنتاج الثروة لأن ذلك لا يساعده آنيا على تحسين ظروف عيشه في مستوى التجهيزات التي يطمح إليها في ظل عزلة نفسية أكثر منها مجالية.

2-1-مدينة الزاك أو البحث الإداري عن التوازن الديمغرافي بالصحراء الداخلية والمجالات الحدودية

على غرار أوسرد، احتلت مدينة الزاك موقعا مهما في سياسة الدولة لإعمار الصحراء الداخلية خاصة منها الحدودية. إذ شجعت ساكنة الواحات والرحل على الاستقرار بالمدينة؛ كما قدمت مساعدات عقارية وسكنية (152.7 هكتار بحي الوحدة والجهادية ما بين سنة

2005و2008) من أجل الموازنة الديمغرافية المرتبطة بقضية الصحراء المغربية. مما مكن مركزا صغيرا حديث العهد، من امتلاك أكبر قدرة استقطاب ديمغرافية على مستوى الصحراء الداخلية، بحيث أصبحت المدينة تسجل أعلى متوسط للزيادة السنوية على الإطلاق في الفترة 1994-2004 عندما سجلت متوسط زيادة سنوية وصل 16.4% مقابل 2.1% كمعدل وطني. المركز الصغير الذي لم يكن يتعدى 3000 نسمة سنة 1994 أصبح له تأثير ديمغرافي، إذ بلغت ساكنته سنة 2014 ما يقرب من 5000 نسمة. الدراسة الإستراتيجية التي أنجزت سنة 2009 للزاك ارتكزت على معدل نمو إحصاء 2004 وتوقعت دينامية أكبر بعشر مرات لهذه المدينة التي قدرت ساكنتها في أفق 2020 بما يزيد عن 144 ألف نسمة. كما حددت الطلب العقاري على التمدين ب 48.5 هكتار بقيمة مالية تتعدى المليار درهم في أفق 2020 وذلك للتمكن من بناء 386 وحدة سكنية. أي ما يعادل ضعف الوحدات السكنية التي تحتاجها أسا حسب ذات الدراسة.

طبعا جزء كبير من الدينامية العقارية والسكنية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتوسع حول الواحة الشمالية-الشرقية والجنوبية -الغربية لتفادي وادي الزاك من الجهة الغربية والممتلكات العسكرية في الجهة الشرقية-الوسطى. بقدر ما تم توقع حجم الدينامية وبقدر ما حاول تصميم التهيئة محاصرة المجال المبني بإعلان الواحة منطقة ممنوعة من التعمير، بقدر ما تهيكل التصميم نفسه والانزلاقات العقارية في اتجاه الواحة بشتى الطرق. لقد حاول التصميم التحكم في التوسع الحضري بإحاطة الفضاءات السكنية المبرمجة لإعادة الهيكلة بالمجالات الإدارية ومجالات الأنشطة. مما يتنافى مع الدينامية المرتقبة في الدراسة الاستراتيجية. كل يشتغل في مجاله بمعزل عن الآخر.فترة

2014-2004 بينت أن هناك فتور على مستوى الاستقطاب الديمغرافي (1.3%)، لكن سياسة الموازنة الديمغرافية بإمكانها تغيير الوضع عبر دعم الاستقطاب.

شكل 2: تخطيط مدينة الزاك في وضعية ديمغرافية ضاغطة

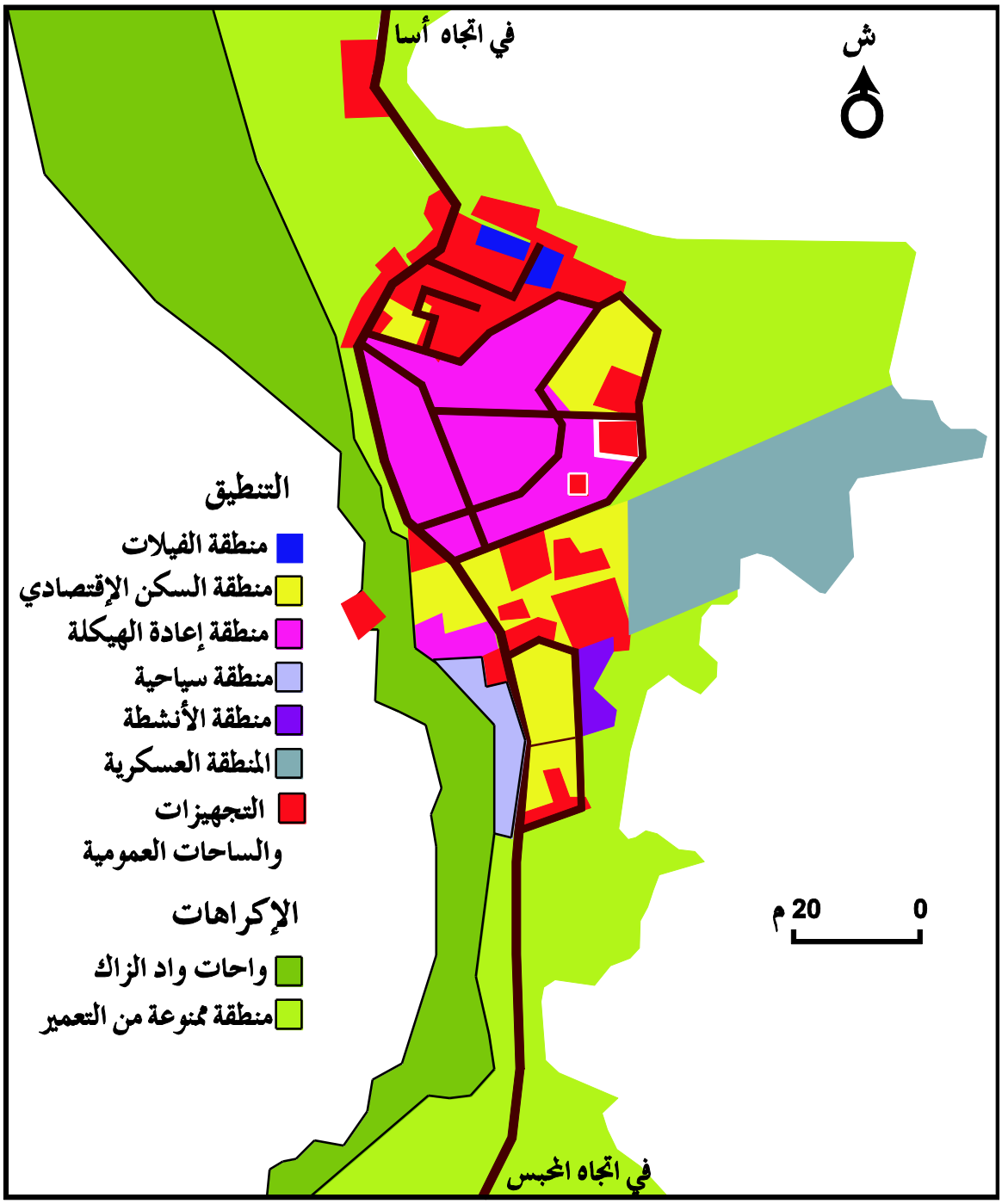

المصدر: تصميم تهيئة مدينة الزاك

هذا يعني أن التوسع على أطراف الواحة المحيطة بالمدينة، مسألة حتمية خاصة وأن الدراسة الإستراتيجية بينت أن ما يزيد عن 54.9% من الأسر بالزاك هم في وضعية سكنية مرتبطة بسوق الكراء. ثم إن الطلب العقاري يحتاج في أفق 2020 إلى أكثر من 48 هكتار. جزء كبير منها لا يمكن توفيره إلا بالتوسع خارج نطاق حصار تصميم التهيئة.الواحة بالزاك عانت من حالة الإفراغ الديمغرافي بحيث لم تعد الساكنة القروية تمثل أكثر من 30% من مجموع ساكنة العمالة سنة 2014. مما ساهم في تدهور متقدم للواحة التي لم تعد مرتبط باقتصاد واحي متميز؛ كما أن الرهان السياحي هنا صعب نظرا للوظيفة العسكرية والحدودية التي تطبع المشهد الجغرافي.

3-1-طاطا: المدينة الواحية أو المدينة بالواحة؟

3-1-1-البعد الحدودي مؤثر علىالمدينة والواحة

التمدين بواحة طاطا يعكس الإشكالية الحدودية بشكل واضح. فرغم المحاولات الجادة التي تقوم بها المصالح الوطنية الفلاحية على المستوى الإقليمي والجهوي من منطلق إستراتيجية المخطط الأخضر وبرامج الدعم الدولي (SDPD/PNUD) وانقاد واحات الجنوب المغربي عبر التجديد السياحي. رغم أهمية الموارد الواحية حول دير الأطلس الصغير، فإن التمدين ببعد إداري في وسط حدودي ومجتمع هياكله العقارية منضبطة على نظام تقليدي موروث هما أمران لا يتوافقان. الهياكل المجتمعية ومنظومتها الإنتاجية لا يقومان على مركزية ملك الدولة الخاص ولا على الملكية الفردية، بقدر ما يتهيكلان حول الواحة كأراضي جموع من موقع عشائري دفاعي سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري لطاطا (أراضي تغمرت -أراضي أكادير الهناء - أراضي انطفيان - أراضي أعجكال) أو خارج المجال الحضري (أراضي أقا إزنكاض). هذه

الوضعية أثرت كثيرا على منطق ومحتوى تعمير مدينة طاطا التي تتألف من مجموعة من الأحياء المتناثرة عبر الواحة تشكل ليس نواة واحدة ولكن عدة نوى حجمها وموقعها وقدرتها على اختراق المجال الواحي مختلفة مما يجعل من عملية التخطيط مسألة مواكبة ضاغطة أكثر منها إعادة توازن حقيقية للمجال الحضري.

عملية تفكك الواحة تتم من الداخل بكيفية تصاعدية ومن الأطراف. الحمولة الديمغرافية لكل جزء من أجزاء المدينة[40] توجه الطلب على السكن والاستثمار وما يتبع ذلك من تهيكل للسلطات العمومية على مستوى المواكبة والتجهيز وتوفير البنية التحتية لمدينة حدودية تلعب دورا استراتيجيا، لكن في وسط هش موارده المائية والإنتاجية محدودة بالنسبة لأهم مدينة على خط باني سنة 2014. بالفعل، تطور متوسط الزيادة السنوية لمدينة طاطا يبين وصول المدينة إلى حدودها الديمغرافية: 12.2% في فترة 1982-1994، 2%خلال 1994-2004 وأخيرا 1.4% في فترة 2004-2014. قدرة المدينة على الاستقطاب أصبحت ضعيفة.

خلافا لعمالة أسا-الزاك، فالمجال القروي لعمالة طاطا ذا حمولة ديموغرافية مهمة جدا تفوق 80 ألف نسمة. الحركات الديمغرافية من الصعب التنبؤ بها في المجالات الحدودية لأسباب ذاتية وموضوعية. فإذا تأملنا التقديرات الديمغرافية التي اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط حول وثيرة النمو الديمغرافي للعمالات نجد أن عمالة أسا - الزاك هي التي استأثرت بأعلى التقديرات ما بين سنة 2004 و2015 حيث

[40]. عموما حجم مدينة طاطا سنة 2004 يروم 15292 نسمة، غير أن الأحياء المكونة للمدار الحضري تضم حوالي 17 حيا أو دوارا متفاوت الحمولة الديمغرافية. من أهم هذه الأحياء -الدواوير نذكر أكادير الهناء (22,7%) والقصبة (14,9%) وتغمرت (9.8%) والنهضة (9%) ساحة المسيرة (6,6)%) وحي باني (6,3%).

المفروض أن تنتقل الساكنة من 43 ألف نسمة إلى حوالي 87 ألف نسمة أي بمعدل زيادة سنوية يصل إلى 6.6% مقابل 0,4% بالنسبة لعمالة طاطا. مما يعني انتقال ديمغرافي ما بين العمالتين المتجاورتين، غير أن التقطيع الجهوي الجديد ضمن الجهوية المتقدمة فصل بدافع استراتيجي-أمني عمالة طاطا عن جهة كلميم-واد نون وألحقها بجهة سوس- ماسة. مهما يكن من أمر،فالمدينة الواحية الحدودية تعرف ضغوطات متنوعة منها ما يعود لوظيفتها الإستراتيجية ومنها ما يعود لشاكلة تطور المجتمع الواحي. الوسط الطبيعي يؤثر على مدينة طاطا ويوجهها من أطرافها نحو قلب الواحة. حاجز جبال باني يعوق التعمير من جهة ويقوي مخاطر الفيضانات على مستوى أودية طاطا وتغمرت من جهة ثانية. كما أن اشتداد الجفاف يؤثر على الموارد المائية الجوفية الموجهة للشرب[41] وللفلاحة مما يوجه من جديد تيارات الهجرة نحو مدينة طاطا أو مرحليا في اتجاه الهجرة الدولية قبل العودة من جديد لاكتشاف الواحة إما لظروف مرتبطة بالهوية أو للاستثمار أو هما معا.

الأكيد أن كل هذه العوامل مجتمعة تنتج نموذجا حضريا ضاغطا يصعب عليه اختراق المنظومة العقارية المحلية على المستوى المؤسساتي رغم وجود قوانين وتنظيمات تجيز لمجلس الوصاية على الأراضي السلالية وللجماعات المحلية حق التدخل والتفويت إذا ما تحققت المنفعة العامة سواء تعلق الأمر بتكثيف إنتاج أو سقي أو تهيئة داخل المدارات الحضرية (قانون 1910، قانون 19 مارس 1951، قانون 15 يوليوز 1969...). في الواقع هناك ثلاثة إكراهات تجعل من المسألة العقارية المحلية بطاطا إشكالية هيكلية. من جهة، هناك ازدواجية في

[41]. للتذكير فإن مدينة طاطا تزود بالماء الصالح للشرب من خلال صهريجين بسعة 500م^3 كل واحد منهما. وذلك عبر 3 آبار مراقبة تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 35 ل/ ث. كمية لا تكفي لسد العجز الحاصل في فصل الصيف مما يضطر معه انقطاع الماء بصفة متكررة.

المقاربة القانونية بينما هو قانوني وما هو شرعي -عرفي فقانون 1 نونبر 1912 يمنع التصرف في الأراضي الجماعية السلالية كما أن دورية 6 مارس 1914 تمنع القضاة من عقد رسوم الملكية الخاصة على الأراضي الجماعية.

فقوانين الفترة الاستعمارية كانت قوانين مزدوجة تتحقق لفائدة المعمرين. قانون 1951 يسمح بتفويت الأراضي الجماعية الواقعة بالمدارات الحضرية أو الواقعة بأطراف المدن بعد موافقة مجلس الوصاية على ثمن البيع حسب المنفعة العامة. ثم يأتي مباشرة قانون 25 أكتوبر 1952(الفصل27). قانون 15 يوليوز 1969 الخاص بتشجيع الاستثمارات الفلاحية والخاص بالأراضي السلالية الموجودة بالدوائر المسقية أحدث ضجة كبيرة. فرغم تطبيقه الطفيف اعتبر بمثابة تغيير جوهري في اتجاه سياسة الدولة. القوانين التي عقبت قانون 1969 كان الهدف منها تصحيح الملكية على أساس التحفيظ العقاري وتسهيل المرور في اتجاه التملك الفردي أو الجماعي بكيفية متحكم فيها.

غير أن كون التحفيظ العقاري لم يكن إجباريا مما لم ينف الحقوق المترتبة عن عقود ظاهرة الهجرة والاستغلال المعاشي المترتب عنها قبل إفراغ الملكية الجماعية في الملكية الخاصة حسب سلطة الأشخاص ونفوذهم وحسب المشروع المتقدم في إطار الإنعاش العقاري لمدينة طاطا.

نظرة سريعة لتطور مدينة طاطا داخل الواحة حسب مراحلها التاريخية ثم مقارنة ذلك مع تصميم التهيئة يؤكد على أن واقع التوسع تحكمه ضوابط منفصلة عن إرادة التخطيط التي تتفاعل مع المدينة كوحدة متكاملة منفصلة عن الواحة. هذه الأخيرة كمنظومة اقتصادية

واجتماعية عرفت فترة ازدهار في مرحلة ما قبل الحماية شأنها شأن غالبية واحات الجنوب المغربي. التمدين بواحة طاطا هو نتيجة الوظيفة العسكرية لضبط ومراقبة مجال تحرك القبائل الرحل وخاصة الثائرة منها التي كانت تشكل مقاومة شرسة للوجود الاستعماري. على هذا الأساس وكباقي المدن الواحية، نجد أن نموذج التمدين الاستعماري هو من سيؤسس للمدينة الواحية الحالية على مستوى البنيات التحتية وتوفير بعض شروط الإقامة للمعمرين.

غير أن أهم مرحلة على الإطلاق عرفتها مدينة طاطا، تتحدد في فترة ما بعد استرجاع الأقاليم الصحراوية وبصفة خاصة خلال حرب الصحراء حيث ستتوسع بدون استثناء كل الأحياء والدواوير الرئيسية بطاطا (أكادير الهناء -القصبة-النهضة-درعة-تغمرت-أكجال-النصر-السونح-القرية النموذجية) لتشكل نواة تستقر بأطراف الواحة ووسطها بشكل متباعد نسبيا.تثبيت الوظيفة العسكرية خلال هذه المرحلة، إضافة إلى المواكبة اللوجستيكية وضرورة توفير حظيرة سكن مناسبة في مجال حدودي له خصوصيات وإكراهات، ستمكن الملك الخاص على مستوى الأحياء والدواوير الأساسية من التوسع على حساب الواحة والأراضي الجماعية سواء في جزئها الشمالي الغربي. كما في جزئها الجنوبي الشرقي.

شكل 3: التحولات التي طرأت على المجال الواحي الحدودي بطاطا

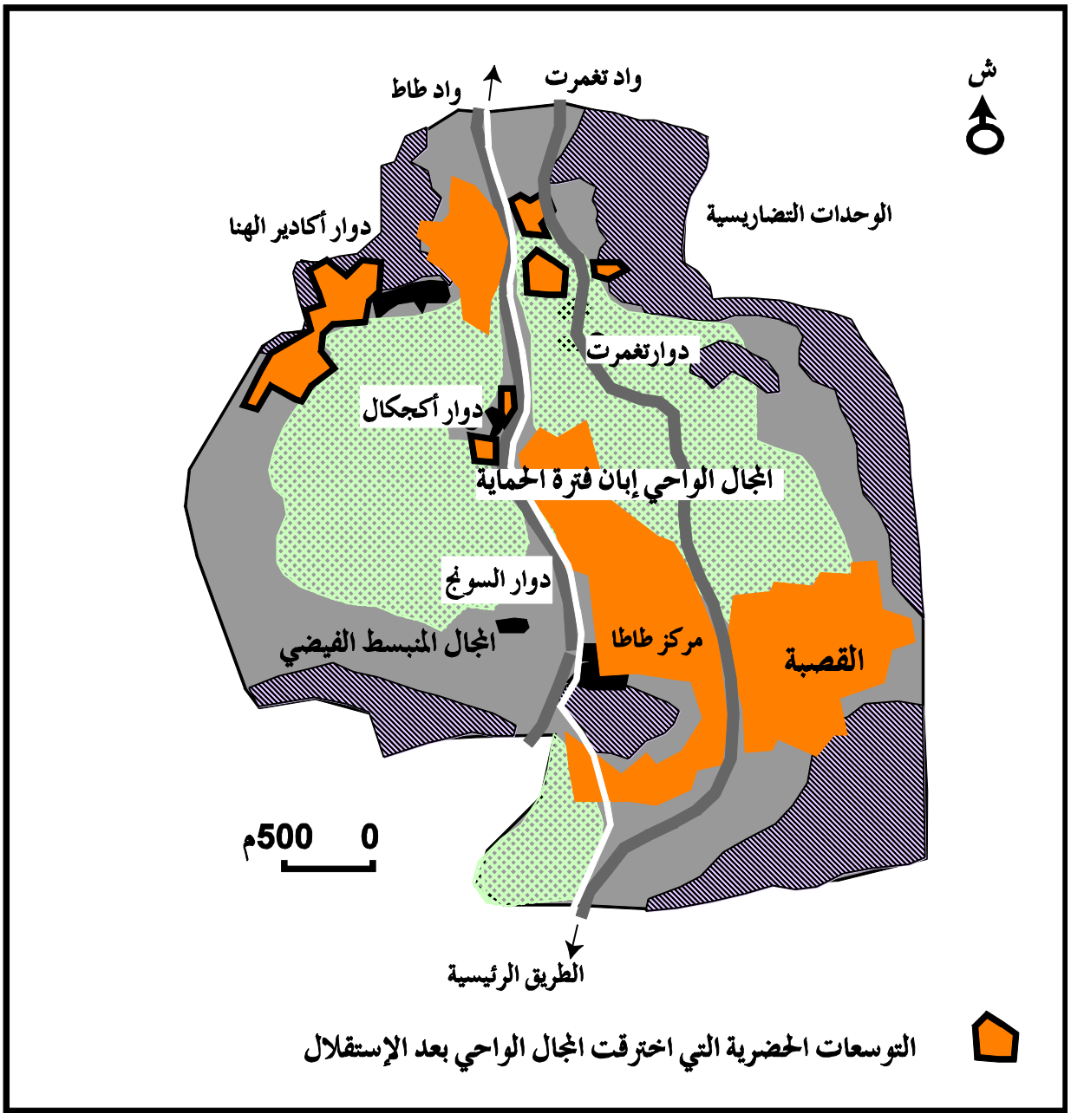

المصدر: المعاينات الميدانية وتتبع أبحاث نهاية الدراسة بشعبة الجغرافيا- أكادير

في حين تحافظ السلطات العمومية على التوازنات الاجتماعية - السياسية القائمة واعتبارا لمحدودية الموارد ووقع التأثيرات الطبيعية على المجتمع والمجال الواحي سوف تضطر إلى تفعيل مسطرة قانون

2 مارس 1973 القاضي باسترجاع ملكية الاستعمار الخاصة لتأكيدها بل ستعتبرها كأراضي جماعات سلالية مما مكن الساكنة المحلية العشائرية من تملكها مشاعا ثم عينيا بعد ذلك حول الأحياء والدواوير الرئيسية. توجيه التعمير سمح بإمكانية إسكان المتوافدين الجدد من جنوب طاطا إبان حرب الصحراء (أم الكردان، انغريف، ترسولت، تزارت، تكان، تزولت).

نزوح العائلات التي تعرضت للهجوم في اتجاه طاطا مكنها من الحصول مجانا على بقع أرضية اقتطعت من ملك الدولة التي تتوفر على نسبة 2%فقط من مجموع الرصيد العقاري الواحي المطابق للملكية الاستعمارية الرمزية. نفس النهج اعتمدته السلطات العمومية مع بعض الرحل. ترقية المجال الواحي لطاطا إلى رتبة عمالة سنة 1977 ثم إلى رتبة جماعة حضرية سنة 1992 مكن المدينة من توسيع مدارها الحضري على حساب الواحة ليشمل مجالا حضريا وقرويا لم يستطع تصميم تهيئة مدينة طاطا -المصادق عليه سنة 1998- من التعامل مع ازدواجية المشهد الجغرافي ولا مع المجالات الواحية المفتوحة التي تعامل معها كاحتياط عقاري لمنشآت عمومية وأخرى إنتاجية (السياحة - الصناعة بنوعها- الفلاحة) كأن المجال الواحي عبارة عن عناصر ديكور ليس إلا، مما استدعى بلورة تصميم تهيئة جديد من المفروض أن يكون قد دخل حيز التنفيذ.

3-1-2- طاطا، بلاد باني وواركزيز: تراجع الموارد وتقدم جبهة التمدين الإداري والانتظارية الاجتماعية

أكيد أن التوازن بين الموارد الطبيعية والتمدين بدأ يختل، فمن جهة التغيرات المناخية لم تعد تسمح بالتمدين الانتشاري على جوانب العيون التي سمحت بظهور المحيط الواحي وخط التمدين الممتد بين

فم زكيد وفم الحصن. ومن جهة أخرى، بسبب اعتراض منظومة العيش التقليدية ونسق اشتغالها تدريجيا، وجدت الواحة، وبعدها المدينة، نفسها معزولة عن نمط إنتاجها. لم تعد المدن الواحية مفتوحة تلقائيا على "فيجاتها" بوادي درعة بسبب الوضع الحدودي والجدار الأمني الذي يعيق حتى إنشاء محاور سياحية مكتملة استجابة لنوع من سياحة الأمراء الخليجيين. هذا في وقت شكلت فيه الوضعية الحدودية والوظيفة العسكرية نوعا من التمدين الديمغرافي والإداري ساهمت فيه الطريق، بشكل واضح، عندما اخترقت الواحة استجابة لمتطلب عسكري مرتبط أكثر باللوجيستيك منه كعصب للتخطيط المجالي. مما لم يمكن من إنتاج مجال حضري منسجم.

بعد مجهود كبير بذلته السلطات المحلية لتأهيل مدينة طاطا التي بدأت تندمج في محيطها اللوجستيكي المرتبط بالبنيات التحتية والقناطر وإعادة تأهيل المدينة وفقا للسياسة الحضرية الجديدة، تم من جديد تحرير الملكية العقارية لتخترق عن قصد أو غير قصد المجال الواحي. الاختراق بدأت حدته أساسا مع تصميم التهيئة الذي صودق عليه سنة2004 والذي تعامل مع الواحة كجزء من المدينة يصعب تفاديه نظرا لكون المدينة ظهرت وتطورت (بعد ترقيتها الإدارية إلى عمالة) على مجال واحي. وقع جفاف سنة 2000-2001 كان قد ساهم في تراجع المجال الفلاحي الواحي بما ينيف عن47%مما كان عليه في السنوات العادية السالفة. حاجة الساكنة الجديدة التي التحقت بطاطا كانت في حاجة ماسة للسكن. تجدر الإشارة هنا إلى أن ساكنة طاطا تضاعفت 5 مرات ما بين سنة 1982و2004. هذه الدينامية الديمغرافية ستزيد في اختراق الواحة عبر تفويت الملكية العقارية الخصوصية التي تقع وسط المجال الواحي باعتبار ملكية الدولة والجماعات السلالية تحيط

بالواحة. بما أن مسلسل تفتت الملكية الخاصة بدأ مبكرا بسبب الهجرة، أضحت الملك في مجمله (95% سنة 2000) عبارة عن ملكية مجهرية لا تتعدى الهكتار الواحد. هذا ما يفسر تكاثر الأبنية العشوائية وتناثرها على أطراف الواحة ما دامت طاطا تستقبل مهاجرين يرومون تحصين وضعيتهم الأمنية في مجال حدودي لا يخلو من ضغط أمني.

كل هذه العوامل مجتمعة (الاقتصادية والعقارية والأمنية والحدودية والتغيرات المناخية وتراجع الموارد المائية) تؤشر على وجود خط تنافر بين مجال يتمدن وفق موجات متكررة ومجال واحي بدأ مبكرا في العد العكسي. تتراجع خلاله المساحة والمنتوج الفلاحي بسبب ملوحة التربة والتعرية الريحية والمائية التي أصبحت فتراتها متقاربة بفعل الفيضان العنيف لواد طاطا وتسنت. تراجع واحات إدوبلال على مقربة من مدينة طاطا تعتبر مثالا حيا على ما آلت إليه واحات الجنوب المغربي، رغم قيمتها التراثية، أضحت مجال ترفيه للسكان الحضريين الدين بدؤوا يتأقلمون مع الحياة الحضرية. فيما ظهر "مستثمرون " جدد يتهافتون على بعض الجيوب الجيولوجية التي ما زالت فرشتها الباطنية تتوفر على الماء ليستنزفوه عبر زراعات تسويقية متطلبة للموارد المائية (الدلاح والزعفران والحناء والنيلة...). هؤلاء وضعوا أقدامهم داخل الواحة عن طريق سوق الكراء العقارية.

شكل 4: تراجع واحات باني لفائدة التعمير

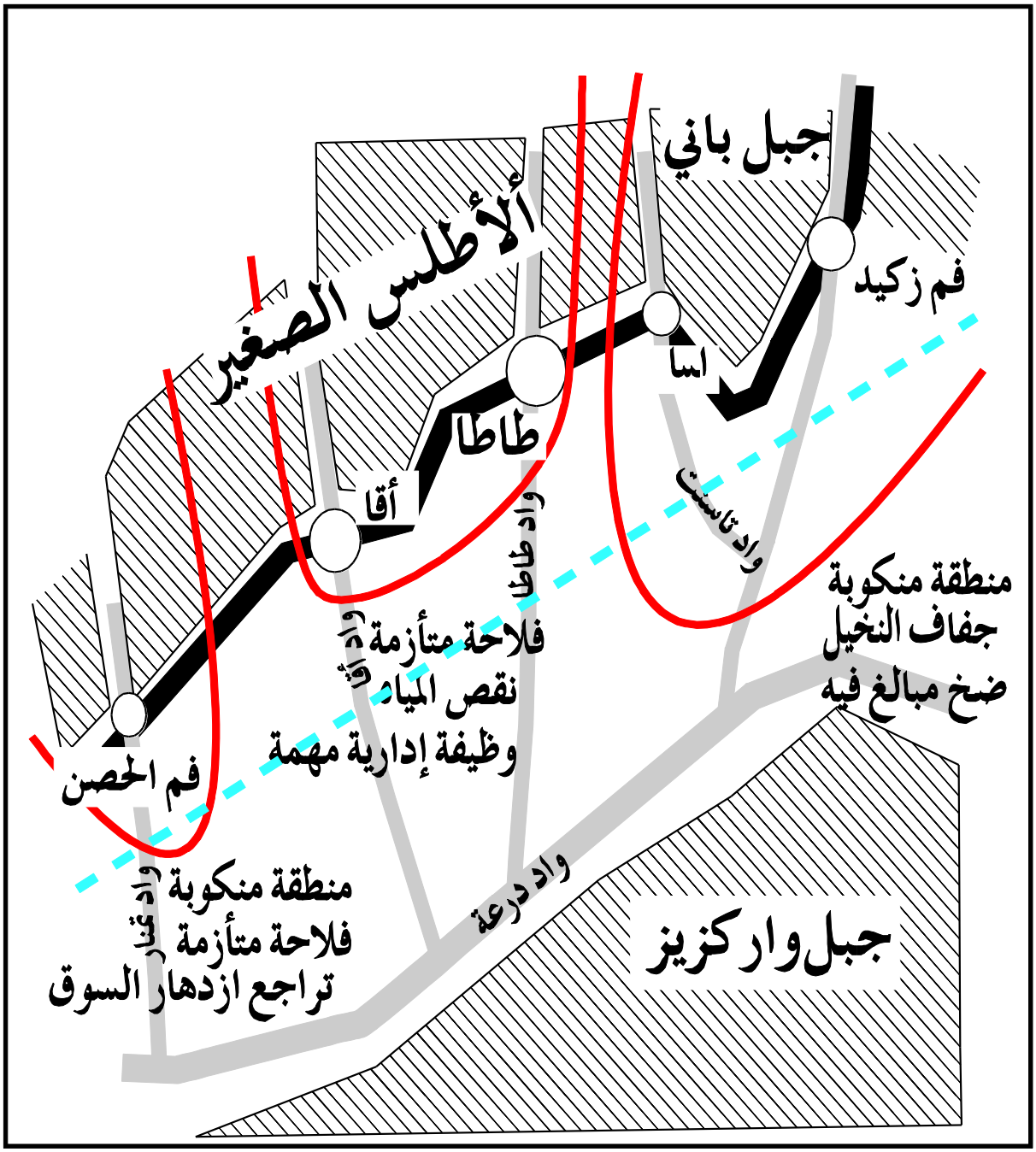

المصدر: مخططات الجماعات

إن المجتمع الواحي يوجد اليوم في وضعية متقدمة من التفسخ الاجتماعي والتلاؤم مع التمدين الديمغرافي؛ مما جعل منه مجتمعا انتظاريا يلتف حول طريقة تدبير المسألة الحدودية في بعدها الإداري

حيث السلطات العمومية ما فتئت تشتغل بمنطق الدولة الحاضنة (Etat Providence) التي توزع بطائق التموين. وضعية أصبحت متفاوتة على مستوى المجال الصحراوي وشبه الصحراوي. بين عمالة أسا حيث ما زالت قوية وعمالة طاطا، لكن منطقها وتأثيرها على انتظارية المجتمع ما زال حاضرا في المجالات الحدودية.ذلك لأنه شكل إستراتيجية محورية في دعم سياسة الاستقرار التي نهجتها الدولة عبر التمدين. ففي أغلب الحالات، العلاقة مع الواحة أصبحت مرتبطة أكثر بالبعد الثقافي والعاطفياللذان يشكلان رافدا مهما ومتجذرا في بناء الهوية الواحية سواء الفردية أو الجماعية. المجتمع لم يعد مجتمع الكد والبحث عن الإنتاجية بقدر ما هو مجتمع انتظاري. دراسة حديثة على مستوى عمالة طاطا، بينت أن ما يزيد عن 37% من الفاعلين المحليين المشغلين بمدينة طاطا يؤكدون بقوة أن الواحة هي العنصر الأساسي في تنمية مدينة طاطا.13% منهم صرحوا بارتباطهم النفسي بأرض الواحة؛ في حين أن نسبة 13% منهم ما زالت تعتقد أن المياه متدفقة على مستوى الواحة. 70% من الساكنة الطاطاوية تصرح بكونها ما زالت تمتهن الفلاحة. طبعا كل التصريحات هي مرتبطة أكثر بالعامل النفسي من موقع استباق إمكانية استثمار سياحي شخصي بتكلفة بسيطة، أو تحت رعاية الدولة تبعا لسياستها السوسيو- اقتصادية الداعمة. عدد كبير من الشباب يستفيد - في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - من التكوينات المتعددة والمساعدة المالية لبلورة مشاريع مدرة للدخل مرتبطة بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، لكن المواكبة العقارية لا تتم وفق نفس المنظور. مما يغلب طابع الانتظارية على تطبع المقاولة والمبادرة الشخصية. تجنيد العقار العمومي للاستثمار شرط مهم لاعتماد خطط واقعية قابلة للإنجاز التنموي.

من الأكيد أن العقار العمومي متوفر بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية لكن الحدودية هنا أكثر تعقيدا من الوضعية السياسية لقضية الصحراء برمتها. إذا ما تأملنا في تقرير القانون المالي لسنة 2016 الذي يبين حجم تعبئة العقار العمومي لفائدة الاستثمار سنة 2014، سنفهم إلى أي حد المسألة العقارية مؤثرة على المجالات الحدودية أو الجيواستراتيجية من قبيل جهة كلميم واد نون.

جدول 1. التوزيع الجهوي للعقار العمومي المجند للاستثمار سنة 2014

الجهات	عدد المشاريع	المساحة المجندة	مبلغ الاستثمار المرتقب	مناصب الشغل المتوقعة
الشاوية-ورديغة	9	112 ه 10 آر 54 سآر	2234235000	1255
دكالة- عبدة	1	7 ه 52 آر00 سآر	1137000000	700
فاس- بولمان	2	10 ه11 آر 26 سآر	912622398	450
الغرب- الشراردة- بني حسن	12	31 ه 12 آر 2 سآر	797327650	3924
الدار البيضاء الكبرى	18	83 ه54 آر58 سآر	7311800000	2305
كلكميم- السمارة	12	107 ه 86 آر00 سآر	396360000	1372
لعيون- بوجدور- الساقية الحمراء	5	3880 ه 89 آر 49 سآر	3035000000	587
الجهة الشرقية	17	204 ه35 آر 80 سآر	712234688	7934
مراكش- تانسيفت- الحوز	51	357 ه 79 آر74 سآر	1615439000	2679
مكناس- تافيلالت	10	53 ه 20 آر 29	620945542	306

		سآر		
واد الذهب- لكويرة	4	0 ه 44 آر64 سآر	31016000	41
الرباط- سلا- زمور- زعير	9	57 ه57 آر 38 سآر	494297700	253
سوس- ماسة- درعة	10	18 ه 98 آر 62 سآر	397720000	909
تادلة- ازلال	7	5 ه 0آر60 سآر	97449840	211
طنجة- تطوان	17	22 ه 99 آر77 سآر	790091506	825
تازة- الحسيمة- تاونات	10	136 ه 57 آر 26 سآر	553643000	95
المجموع	194	5080 ه 09 آر99 سآر	21.137.482.324	23.846

المصدر. وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية لسنة 2016

مما سبق، يتبين أن المساحة المجندة من العقار العمومي لفائدة جهة كلميم- السمارة سابقا لا تمثل سوى 2% من مجمل العقار العمومي المجند لفائدة الجهات المغربية سنة 2014. كما أن نسبة الاستثمار المرتقب لا تتعدى 1.8% من مجموع الاستثمارات المبرمجة. أما على مستوى خلق مناصب الشغل المنتظرة فالنسبة لا تتعدى 5.7%. طبعا هناك إكراهات وتحديات من مواقع مختلفة تتحكم في تجنيد وتوزيع العقار العمومي، لكن على مستوى التنمية وتنزيل مخططات الدولة نفسها، فالمسألة تحتاج البحث أكثر عن التوازن من باب تنافسية الجهات وإرساء الجهوية المتقدمة فلسفة وتنزيلا قانونيا. إذا ما اعتبرنا نتائج إحصاء 2014 المتزامن مع تجنيد العقار العمومي لفائدة الجهات الجديدة سنجد أن الحمولة الديمغرافية لجهة كلميم واد نون التي اقتطعت منها طاطا والسمارة تفوق حمولة جهة العيون الساقية الحمراء التي استقبلت السمارة.

مع ذلك مقارنة بهذه الأخيرة، تجنيد العقار العمومي بجهة كلميم واد نون لا يمثل سوى 2.7% من المساحة و13 % من الاستثمار المرتقب و2.3 % من مناصب الشغل المنتظرة. من جهة، المفارقة كبيرة ومن جهة ثانية، حجم المشاريع وإن تعددت تظل صغيرة مقارنة بجهة العيون- الساقية الحمراء. أي بمعدل 14.3 منصب شغل لكل مشروع بكلميم واد نون و117.4 منصب شغل بالعيون- الساقية الحمراء. مما لا يشجع كثيرا على الاستثمار على أراضي مصفاة عقاريا بل تعكس الآية وتتم استباحة الواحة مجاليا بسبب العقار. الجهوية المتقدمة ليست مسألة حكامة أفقية فقط بل موارد عقارية أيضا تطرح بحده في المجالات الجنوبية والحدودية وتخص تصفية العقار المخزني والعمومي والعسكري والسلالي والعقار المحبس.

4- التدخل على مستوى السياحة المستدامة هو تدخل على مستوى التراب

مستوى الهشاشة الاجتماعية والبتر الوظيفي الذي تنتجه الهامشية هو ليس مسألة مدينة صغيرة أو كبيرة ولا مسألة جماعة إدارية وإنما هي مسألة تراب واحي أصبح لزاما إعادة تأهيله واسترجاع وظيفته المثلى التي ستمكن من احتواء العناصر الأساسية التي أوجدته. المقاربة البيئية تهدف في نهاية المطاف إلى بلورة نموذج جديد يرتكز على مقومات مجالية واقتصادية وإستراتيجية قابلة للتطبيق والملاءمة والمتابعة.

4-1- المدينة والواحة في المشروع السياحي

ليس المقصود فتح مجالات جديدة للتعمير حيث الفرصة العقارية لإنتاج الثروة وإنما يتعلق الأمر هنا بنوع من المعاوضة تمكن من الاحتفاظ بالمجال الفلاحي داخل الواحة عبر مواجهة مشاكل التوسع

الحضري وليس الالتفاف حولها. يجب الوعي بكون الإكراهات الاقتصادية على مستوى الواحة هي ناتجة عن القصور الحالي لمردود الفلاحة واستحالة ظهور أنشطة كالصناعة مثلا. ذلك أن هشاشة الوسط الطبيعي لا تمكن من ظهور أنشطة خارجة عن الفلاحة . هذه الأخيرة من الضروري أن تظل قائمة داخل المجال الواحي ليس فقط كعناصر ديكور المشهد الفلاحي بل كقيمة معرفية متراكمة عبر أجيال متلاحقة من شأن عبقريتها أن تحتل مكانة مركزية على مستوى ترشيد استعمال المياه ونهج أمثل الوسائل لاستغلال الموارد بشكل مستدام مما يعني بقاء الواحة.

من الناحية الإستراتيجية يتعلق الأمر بنموذج تنموي يركز على مقولة السياحة - الفلاحية. موازاة مواكبة التحولات على مستوى الأنماط الفلاحية بهدف رفع الإنتاجية مع تشكيل المشهد السياحي - الايكولوجي هو بمثابة نفير أكسجين تستلزمه تنمية الواحة. المورد المائي والمعمار الهندسي التقليدي والمنظومة الاجتماعية والإنتاجية هي أهم ما تختزله الواحة. تثمين المؤهلات السياحية بمقاربة ترابية ونهج تراثي « patrimonial » من شأنها خلق فرص الشغل ودعم الصناعة التقليدية ورفع قيمة المنتوجات المحلية.

غير أن السياحة بعمالة طاطا تظل متأرجحة بين مد وجزر،خاضعة لقرارات خارجة عن إرادة مدبريها وبعيدة كل البعد عن المشاكل التي تطرحها علاقة المدينة بالواحة. عدم تجنيد العقار العمومي لفائدة السياحة وترك المبادرة أحيانا للأجانب للربط سياحيا وعشوائيا بين المدينة والواحة لا يشجع على اعتماد السياحة، رغم أهميتها، كعصب للاقتصاد المحلي. نظرة سريعة عن تطور البنى السياحية بعمالة طاطا

ما بين 2010و2015مقارنة بالجهات التي انتقلت عبرها يؤكد الطرح المقدم.

جدول 2. مقارنة بنية إيواء عمالة طاطا مع البنية السياحية لجهتي كلميم - واد نون وسوس - ماسة (2010-2015)

الإطار الترابي	بنية الإيواء	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عمالة طاطا	الفنادق	9	9	13	15	15	19
	الغرف	157	157	226	244	244	281
	الأسرة	344	344	478	514	514	596
	المجموع	**510**	**510**	**717**	**773**	**773**	**896**
معدل استغلال البنى		**%12**	**%43**	**%51**	**-**	**%20**	**%17**
جهة كلميم السمارة	الفنادق	37	37	50	53	59	66
	الغرف	638	638	755	793	852	959
	الأسرة	1369	1369	1614	1671	1791	2013
	المجموع	**2044**	**2044**	**2419**	**2517**	**2702**	**3038**
معدل استغلال البنى		**%15**	**%10**	**%17**	**%20**	**%21**	**%17**
جهة سوس ماسة درعة	الفنادق	271	281	359	399	411	423
	الغرف	18769	18902	20425	21045	21763	23166
	الأسرة	41447	42257	45295	46846	49449	52827
	المجموع	**60487**	**61440**	**66079**	**68290**	**71623**	**76416**
معدل استغلال البنى		**%47**	**%43**	**%43**	**%48**	**%50**	**%44**

المصدر. وزارة السياحة 2017

مجموع بنية الإيواء بعمالة طاطا رغم تحسنها منذ 2012 لا تمثل سوى 29.5% من مجموع بنية الإيواء لجهة كلميم - السمارة و1.2 % من البنية السياحية لجهة سوس ماسة-درعة سنة 2015. هذا يعني أن عمالة طاطا تحتاج لدعم حقيقي لموازنة بنيتها السياحية وفق المؤهلات الطبيعية والعمق الحضاري الذي تتوفر عليه بالقوة. لكن قبل

التسرع في اقتراح الحلول الممكنة يجب أولا تحليل دينامية البنية السياحية على فترة 2010-2015 حسب أنواع بنية الإيواء ومقارنة بالجهتين.

جدول 3. مقارنة دينامية بنية الإيواء السياحية لكل من طاطا وجهتي كلميم-واد نون وسوس-ماسة (2010-2015)

الإطار الترابي	بنية الإيواء	متوسط الزيادة السنوية 2010-2015
عمالة طاطا	الفنادق	%12.3
	الغرف	%12.3
	الأسرة	%11.6
	المجموع	**11.9%**
جهة كلميم السمارة	الفنادق	%12.3
	الغرف	%8.5
	الأسرة	%8.2
	المجموع	**8.2%**
جهة سوس ماسة درعة	الفنادق	%9.3
	الغرف	%4.3
	الأسرة	%4.9
	المجموع	**4.7%**

المصدر: جدول 2

هذه المقاربة تبين أننا أمام نموذجين للسياحة بالجنوب المغربي. نموذج سياحة شاطئية جد مجهزة موجهة لاستقبال الكتل السياحية الكبرى لكن ديناميتها هشة منذ حرب الخليج الأولى (4.7 %). نموذج آخر تمثله السياحة الاستكشافية ديناميته متوسطة (8.2%) مقارنة بمستوى تجهيزاته لكن تابع ومهيمن عليه من طرف أرباب السياحة الشاطئية وسياحة المدن التاريخية. نموذج طاطا رغم تواضع بنية إيوائه السياحية، يتضح أنه نموذج متحرك، تطوره متوازن

وانطلاقته تمت عبر مرحلتين: 2012و2015. إلا انه على مستوى استغلال البنى السياحية، تحتل طاطا وضعية أهم (28.6 %) من تلك التي سجلت على مستوى جهة كلميم-السمارة ما بين 2010و2015 (20 %)؛ لكنها بعيدة عن نموذج السياحة الشاطئية بسوس ماسة درعة حيث نسبة الاستغلال بلغت معدل (56.8%). فهي بذلك تنتمي لنوع سياحة الاستكشاف.

متوسط الزيادة السنوية لكل من الفنادق والغرف والأسرة يروم 11 فلى 12% بينما جهة كلميم- واد نون متفاوتة بين بنية الفنادق (12 %) وبنية الغرف والأسرة (8 % لكل واحدة منها)؛ بينما ينزل ويتفاوت متوسط الزيادة السنوية بالنسبة لجهة سوس - ماسة على مستوى الفنادق من جهة (9 %) والغرف والأسرة من جهة أخرى (4 %).إشكالية تدني معدلات استغلال البنى السياحية على مستوى المجالات الحدودية هو قاسم مشترك بين مجموع الجهات الصحراوية وشبه الصحراوية. منذ حرب الخليج الأولى مع بداية التسعينيات، يمكن القول أن قصر مدة الإقامة أصبح معضلة مشتركة حتى على مستوى السياحة الشاطئية التي سجلت تراجعا فيما يرتبط بالمبيتات لأنها تعرضت لتغيرات مهمة تمثلت في تراجع السوق السياحية الإسكندنافية وتعويضها بالسوق الفرنسية والإسبانية والروسية وحتى تلك المنبعثة من أوربا الشرقية سابقا. معدل المبيتات بعمالة طاطا في الفترة الممتدة بين 2010و2015 سجل 1.7 مبيت لكل سائح مقابل 1.6 و5.3 لكل من جهة كلميم - السمارة وجهة سوس - ماسة - درعة. مؤشرات تطور المبيتات تسجل تذبذبا على مستوى طاطا وجهة كلميم - السمارة مقابل تراجع منتظم لجهة سوس-ماسة-درعة.

جدول 4: مقارنة معدل المبيتات السياحية بعمالة طاطا في بعدها الجهوي (2010-2015)

الإطار الترابي	مجموع بنية الإيواء	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عمالة طاطا	الوصول	1256	757	396	0	13021	13093
	المبيتات	2086	1007	538	0	17936	17520
	معدل المبيتات	**1.7**	**1.3**	**1.3**	**0**	**1.4**	**1.3**
جهة كلميم السمارة	الوصول	13295	17308	18036	20012	42830	42276
	المبيتات	17989	23139	24390	26038	61957	62900
	معدل المبيتات	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.3**	**1.4**	**1.5**
جهة سوس ماسة درعة	الوصول	1177275	1083917	1128713	1236089	1273301	1170904
	المبيتات	5432552	4977490	4996579	5471730	5634080	5097652
	معدل المبيتات	**4.6**	**4.6**	**4.4**	**4.4**	**4.4**	**4.3**

المصدر. وزارة السياحة 2017

من هنا يبدوا أن الدينامية السياحية بطاطا تتضح أكثر من خلال مقاربة البنى السياحية من خلال طبيعة المنشآت الإيوائية ذاتها. إذا ركزنا على مؤشر الاستيعابية السياحية من خلال عدد الأسرة المتوفرة سنة 2015، فيمكننا التمييز بين ثلاث مستويات. المستوى الأول يمثله حسب الأهمية صنف الفنادق المصنفة 3و2نجوم بنسبة 55.4% يليها المستوى الثاني الذي تمثله الخيمات السياحية ودور الضيافة بنسبة 22.0%. وأخيرا المستوى الثالث الذي يجمع بين المآوي والمخيمات والإقامات الفندقية التي تتشارك في نسبة 22.6 %.

جدول 5: تطور بنية الإيواء بعمالة طاطا حسب طبيعة المنشآت السياحية (2010-2015)

منشآت الإيواء	بنية الإيواء	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المآوي	الفنادق	1	1	1	1	1	2
	الغرف	10	10	11	11	11	19
	الأسرة	20	20	13	13	13	28
المخيمات	الفنادق						1
	الغرف						20
	الأسرة						40
الخيمات السياحية	الفنادق	4	4	5	5	5	5
	الغرف	22	22	28	28	28	28
	الأسرة	73	73	82	82	82	82
فنادق 1	الفنادق			1	1	1	1
	الغرف			10	10	10	10
	الأسرة			20	20	20	20
فنادق 2	الفنادق	1	1	2	2	2	2
	الغرف	54	54	65	65	65	65
	الأسرة	108	108	140	140	140	140
فنادق 3	الفنادق	1	1	2	2	2	2
	الغرف	55	55	96	96	96	96
	الأسرة	110	110	190	190	190	190
دور الضيافة	الفنادق	2	2	2	4	4	5
	الغرف	16	10	16	34	34	39
	الأسرة	33	33	33	69	69	79
إقامات فندقية	الفنادق						1
	الغرف						4
	الأسرة						16
المجموع	**الفنادق**	**9**	**9**	**13**	**15**	**15**	**19**
	الغرف	**157**	**157**	**226**	**244**	**244**	**281**
	الأسرة	**344**	**344**	**478**	**514**	**514**	**596**

المصدر. وزارة السياحة 2017

الفنادق المصنفة 2 و3 حققت قفزة مهمة ابتداء منسنة 2012 مثلها مثل الخيمات السياحية، ثم لحقت بها دور الضيافة سنة 2013. القفزة الثانية تمثلت في ظهور المخيمات السياحية والإقامات الفندقية سنة 2015 والتي تمكنت من المساهمة في الرفع من الطاقة الاستيعابية السياحية لعمالة طاطا بما يقرب من 10 % من مجموع البنى السياحية.

4-2- المدينة والواحة أمام العجز العقاري

كان بإمكان التجنيد العقاري أن يؤسس لتوفير البنى السياحية بمواصفات نوعية تخص المركبات السياحية وتحفيز اللوبي السياحي على اعتماد محاور تنموية حقيقية عبر السياحة الواحية لإنقاذها مرة واحدة. من جهة حصة الدعم السياحي عبر التجنيد العقاري الجهوي يجب أن تكون مهمة تتعدى بكثير نسبة 3 % كما ورد في قانون المالية لسنة 2016. بعدها يجب مراعاة التوازنات الجهوية الهيكلية لأن السياحة أصبحت متطلب تنموي عام. تستحق فيه المجالات الشبه الصحراوية والحدودية حصة مهمة.

جدول 6: توزيع المساحات العقارية العمومية المجندة للاستثمار حسب قطاعات الأنشطة سنة 2014

القطاعات	عدد المشاريع	المساحة المجندة	مبلغ الاستثمار المرتقب	مناصب الشغل المتوقعة
الصناعة الفلاحية	13	37 ه 41 آر 11 سآر	609233800	2205
الصناعة التقليدية	2	1 ه 10 آر99 سآر	2000000	10
الطاقة	2	2935 ه 42 آر30 سآر	1849000000	170
التعليم والتكوين	16	24 ه 69 آر 39 سآر	983326440	973
السكن	62	607 ه32 آر87 سآر	4042350696	4293

الصناعة	17	124 ه 89 آر55 سآر	1931801000	10467
اللوجستيك	2	15 ه96 آر 00 سآر	510000000	642
المعادن	2	1057 ه99 آر 41 سآر	1210000000	512
الصحة	8	2 ه 76 آ40 سآر	1969777400	262
الخدمات	36	110 ه 20 آر 15 سآر	1969777400	1783
الرياضة	2	3 ه 80 آر25 سآر	4927700	8
السياحة	23	154 ه38 آر 15 سآر	7814641288	2458
آخر	9	4 ه13 آر 42 سآر	397720000	63
المجموع	194	5080 ه 09 آر99 سآر	21.137.482.324	23.846

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية لسنة 2016

إن التركيز فقط على وجهة مراكش وأكادير يكرس التبعية، ويضع الإطار الجهوي الترابي في وضعية الإنتظارية. كما أن دعم الجهات التي تتوفر على مؤهلات اقتصادية متنوعة وقابلة للاستغلال كما حدث في قانون مالية 2016الذي اقتطع من حصة 154 هكتار المخصصة لدعم السياحة حوالي 45 % لجهة الشاوية- ورديغة وحصة 13% لجهة المغرب الشرقي لا يندرج بحق في منطق مخطط بلادي لأفق 2020. نفس الأمر ينطبق على المخطط الأخضر الذي لم يتعامل مع واقع الواحة بمقاربة تنموية بقدر ما يندرج في أفق أولوية استثمارية. فمند 2005 إلى 2015 استطاع المخطط الأخضر أن يجند حوالي 99.085 هكتار من العقار العمومي لفائدة الفلاحة. أي ما يعادل استثمارمرتقب لحوالي18 مليار837 مليون درهم وكذا خلق فرص شغل مفترضة لأزيد من 47 ألف شخص. فما موقع الواحة من المخطط الأخضر؟

جدول 7. تطور وثيرة تجنيد العقار العمومي لفائدة المخطط الأخضر (2005-2015)

السنوات	عدد المشاريع	المساحة المجندة بالهكتار	مبلغ الاستثمار المرتقب بالمليون درهم	مناصب الشغل المتوقعة
2005	43	11616	1017	2974
2006	112	26971	3144.5	11066
2007	8	1740	336.0	1075
2008	35	6577	1464.1	3674
2009	82	24678	5616.1	10873
2010	12	4507	731.6	2050
2011	16	5255	468.8	861
2012	80	4701	2183.8	5598
1013	85	4483	1620.7	3407
2014	71	6061	1652.4	4743
2015	56	2495	601.5	1194
المجموع	**600**	**99085**	**18837.3**	**47515**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية لسنة 2016

في مجموع العقار العمومي المجند لفائدة الاستثمار على مرحلة 2005-2015، استفادت جهتا الرباط-سلا-زمور-زعير وفاس-بولمان ب 61%من المساحة المجندة مقابل حصة 57% من حجم الاستثمارات المرتقبة و55% من عدد المشاريع المقترحة. جهة مراكش تانسيفت الحوز وكذا الجهة الشرقية استفادتا مجتمعة بما نسبته 33.5% من المساحة المعبأة و29.8% من مجموع المشاريع المقترحة. بينما جهة سوس ماسة درعة لم تستفد إلا بنسبة 4%. جهة كلميم-السمارة تكاد تكون شبه منعدمة على مستوى التجنيد العقاري في إطار المخطط الأخضر؛ في حين مجموع واحاتها الإدارية بما فيها الواحات

الحدودية (قبل عملية التقطيع الترابي الأخير) في أمس الحاجة لإعادة بناء مجالها الفلاحي كركيزة أساسية للسياحة لبعث الواحة وكاقتصاد مدعم للتمدين الواحي. إذا ما ركزنا على سنة 2014، تتضح الوضعية أكثر. جهة كلميم - السمارة لم تبرمج في التجنيد العقاري لسنة 2014 بينما جهة سوس ماسة - درعة لم تستفد سوى من 0.7 % من مجموع الأراضي المعبأة و2.6 % من حجم الاستثمارات المنتظرة. مرة أخرى جهة مكناس- تافيلالت من احتكرت 45.5%من مجموع المساحة المجندة سنة 2014.

بعيدا عن الخطاب السياسي المنمق وعن السياسة الشعباوية المخدرة وعن إعلان الاستراتيجيات المعولمة الأكثر تفاؤلا، هناك وضع صعب على مستوى اقتصاد ومجتمع الواحة المغربية وخاصة منها الحدودية. كما أن هناك تمدين أزمة لا بد من احتوائه وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك من منطلق تنموي بعده ترابي يستحق أن نجند العقار العمومي من أجله وبرمجته في المخططات الوطنية الفلاحية والسياحية وغيرها من موقع الاستدامة. المجتمع الواحي يعيش انتقالية معقدة على عدة مستويات: نفسية وسلوكية واقتصادية ومجالية وديمغرافية دخل في لجاجها، تجبره على أن يتمدن قبل أن يتحضر وأن يلج العولمة قبل أن يفهم رهانها ما لم يمكنه من هضمها عبر صيرورة متأنية لا استعجالية ولا ضاغطة. عندما لم يستطع أن يتعامل معها قبل أن يفهمها، اختار إما الهجرة إما الإنتظارية بما ستأتي به المستجدات أويحاول جاهدا التأقلم مع الوضع الجديد الذي يفرضه عليه تمدين متناقض: في الوقت ذاته يحثه على الفلاحة والواحة وعلى السياحة والتمدين. كل هذا يتطلب مواكبة وتشجيع ومبادرة هادفة تخلو من كل المزايدات السياسية والقبلية.

جدول 8: توزيع العقار العمومي المجند لفائدة المخطط الأخضر برسم سنة 2014

الجهات	عدد المشاريع	المساحة المجندة	مبلغ الاستثمار المرتقب	مناصب الشغل المتوقعة
الشاوية-ورديغة	4	160 ه 00 آر 82 سآر	28539456	89
دكالة- عبدة	1	10 ه 57 آر47 سآر	4405100	8
فاس- بولمان	1	65 ه27 آر 00 سآر	1357988	10
الغرب- الشراردة- بني حسن	7	922 ه 54 آر 82 سآر	393640897	716
الدار البيضاء الكبرى	2	34 ه 19 آر 00 سآر	66783000	87
مراكش- تانسيفت- الحوز	12	222 ه 42 آر25 سآر	87109093	232
مكناس- تافيلالت	15	2760 ه 34 آر 52 سآر	479714998	1978
الجهة الشرقية	8	619 ه 22 آر 00 سآر	257287626	1172
الرباط- سلا- زمور- زعير	6	281 ه81 آر 72 سآر	81093582	184
سوس- ماسة- درعة	3	45 ه 80 آر 28 سآر	43312809	69
تادلة- ازلال	5	709 ه 44 آر28 سآر	190061920	129
طنجة- تطوان	4	37 ه 17 آر78 سآر	14959486	48
تازة- الحسيمة- تاونات	3	192 ه 4 آر 89 سآر	4183880	21
المجموع	71	6060 ه 86 آر83 سآر	1652449836	4743

المصدر. وزارة الاقتصاد والمالية، قانون المالية لسنة 2014

نستطيع أن نستنبط من هذا التحليل المركز فرضيتين تستشرفا وضعية التمدين والواحة بعمالتي طاطا ارتباطا بانتقالها من جهة كلميم-

السمارة سابقا إلى جهة سوس-ماسة حاليا. **الفرضية الأولى** تنطلق من كون جهة - سوس ماسة مجال ذو تجربة سياحية وفلاحية من شأنها أن تأخذ عمالة طاطا في ديناميتها وتعيد برمجة محاورها السياحية من موقع اقتصادي متقدم وذو قيمة استردادية على مستوى المدينة والواحة. لكن هذا مرهون بصنع القرار على مستوى الجهة تنفيذا لمبدأ إرساء الجهوية المتقدمة وفق حكامة أفقية تستطيع تجاوز البيروقراطية الإدارية. هناك شرط آخر أن تدمج المجالات الحدودية والواحية بحق في المخططات الإستراتيجية الوطنية بما في ذلك حل معضلة العقار. **الفرضية الثانية**، أقل تفاؤلا لكونها ترتبط بالمسافة الواصلة بين تنزيل الجهوية المتقدمة إداريا وقانونيا وبين ممارستها فعليا وفق ما وضعت له. مسافة قد تؤثر على فعل النخب الجهوية التي جبلت على امتهان البيروقراطية والعمودية من موقع استثمار لا قيمة استردادية له على المستوى المحلي. في هذه الحالة، هناك مخاطر هيكلية تتعلق باندماج طاطا والواحات الجنوبية الحدودية في محيطها الإداري الجديد.

أولا مسألة المسافة وتدبيرها بنظرية المركز والهامش الموروثة عن الحكامة العمودية. ثانيا، تراجع الموارد المائية بسهل سوس وشتوكة وتوجه النخب الفلاحية شمالا في اتجاه الغرب واللكوس، قد يعيقان تمرير التجربة الفلاحية في اتجاهالجنوب خاصة مع نضب الفرشة الباطنية عموما ومسألة الملوحة؛كما قد يتم التعامل مع ما تبقى من موارد مائية بمنطق استثماري - استنزافي يخص المواد الاستهلاكية كما حصل ويحصل بسوس. ثالثا، الركود السياحي الذي بدأ يمتد في السنوات الأخيرة إلى المنشآت السياحية الشاطئية قد يؤثر على امتداد التجربة السياحية والاستثمار حتى مشارف طاطا. لكن قد

يعكس النزوع السلبي لهذا الركود بفتح محاور استكشافية جديدة قد يوجه نحوها الطلب السياحي وتلحق بالتيارات السياحية الدولية والجهوية.

كيفما صار إليه الحال ورغم ما يمكن أن تقدمه السياحة للاقتصاد الواحي لايمكنها حل كل المشاكل المتراكمة التي تتخبط فيها الواحة المغربية. لهذا من الأهمية بمكانملاءمة الأنشطة المحدثة التي تفرزها أو ستفرزها السياحة بالواقع الواحي على المستوى المحلي حتى لا تأتي النتائج عكسية. بتعبير آخر، اعتماد نموذج ترابي للتنمية الحضرية على مستوى المدينة الواحية يكون مبني على مقاربة بيئية يقتضي موازاة الطلب السياحي من منظور السياحة البديلة. المنطق الكمي الذي تخضع له السوق السياحية الحالية وحتى في أفق إستراتيجية2020 على مستوى المواثيق السياحية وبلد الاستقبال السياحي (PAT) والذي يستند على الاستقطاب الأقصى للسياح وللمحاور السياحية والأسواق والتجمعات السياحية (TOP) عبر المنافسة لا يمكن العمل به على مستوى الواحة لأنه يفتقد لعنصر الاستدامة.

5- السياحة البديلة: رهان للقطاع السياحي نفسه على مستوى الواحات الحدودية

إن التوجه الجديد لبعض مناحي العرض السياحي نحو التنوع خلال المقاربات الجديدة لبلدة الاستقبال السياحي وكذا مختلف المواثيق السياحية لا يمكنها إنتاج القيمة المضافة الحقيقية إلا إذا كان المشروع السياحي هو في حد ذاته مشروع ترابي يطور المقاربة والوسائل السياحية بهدف تنمية المجال والمجتمع معا حسب مؤهلاته وتوازناته البيئية والاقتصادية والاجتماعية من موقع متضامن يستند على

التشخيص الترابي وتجنيد الفاعلين حول المشروع السياحي ببعد إنساني – ترابي وليس بسرعة استثمارية.

إن إعادة تنميط العرض والطلب السياحيين داخل الواحة المغربية على مبادئ السياحة البديلة من شأنه أن يؤمن الزبناء " clientèle. Fidélisée" على التخليق والانضباط السياحي من موقع احترام المحيط الواحي عبر تثمين منتوج الرستاق " produit de terroir" والانفتاح الجدري على المجتمع المحلي بخصوصياته وهويته كمكون أساسي ضمن المنظومة السياحية. فكما أن حاجيات السياح هي اليوم كبيرة فمتطلباتهم أصبحت أكثر فأكثر اشتراطية. بمعنى أن مستقبل السياحة البديلة كخيار نوعي مسئول ومتطلب سيتحقق في اتجاه التراب الأكثر هيكلة والذي سيعرف كيف يثمر مجهوداته في اتجاه تنظيم أنشطة سياحية نسقية الأكثر قدرة على توفير ا لسلم الاجتماعي والتوازنات المجتمعية للوجهات السياحية. واحات الجنوب المغربي لها مكانتها ضمن السياحة البديلة إذا ما تمت مقاربتها بالبعد البيئي أولا ثم البحث عن البعد الاستثماري المتحكم فيه اقتصاديا واجتماعيا ثانيا. لن يأتي هذا التحول إلا بإطار قانوني قادر على تثمين تجارب التنمية المحلية التي راكمها المغرب على مستوى بلورة المشاريع الاقتصادية والمحافظة على الدينامية التي أحاطها بالأهداف السياحية وإعادة توجيهها نحو المنتزهات الطبيعية والمحميات ومحاربة الفقر والهشاشة والتهميش عبر السياحة البديلة.

لتحقيق ذلك لا يمكن الانفتاح الحقيقي على المواثيق البيئية الدولية [42] ومدونة حسن السلوك السياحي وكذا المدونات الدولية للتخليق السياحي والتي حاولت إعادة هيكلة العرض السياحي من موقع ضغط جماعي في اتجاه تخليق السلوك السياحي. دور السلطات العمومية أساسي في اتجاه احترام القوانين والمصالح العامة المرتبطة بالسياحة. ذلك أن دورها لا يقتصر فقط على جلب الاستثمارات السياحية ولكن مواكبة الاستثمار والتموقع في عاليته من أجل تقييم المبادرات والتأكد من ملاءمتها للمقاربة السياحية حسب المجالات المستهدفة.

1-5 السياحة البديلة: مسألة إرادة تقنية ومسألة تدبير:

في المجالات الواحية التي تشمل درعة وتافيلالت والواحات الحدودية يمكن اعتبار إرادة السياحة على مستوى الفاعلين من أهم الأوليات. ذلك أن تدبير اختلافاتهم بمقاربة تشاركية وتنشيط مهني من الأهمية بمكان للتمكن من موازنة وسائل التقييم السياحي تبعا للرهانات الترابية والحرص على استدامة نشاطها. مقاربة ستمكن لا محالة من تشخيص واقع الحال على مستوى الواحات المغربية لاعتماد مقاربة إستراتيجية موحدة اتجاه منطق الفاعلين المتضارب، وذلك بهدف تحديد أنواع السلوك السياحي عند كل مقاربة تقييمية أو موازنة ضرورية للتمكن من تحديد إجراءات المصاحبة والمواكبة. إن اعتماد الوساطة عبر التعاقد بين الفاعلين من شأنها أن تمكن من معرفة نقط القوة والضعف في المشروع السياحي لتوجيهه استراتيجيا بناءا على التشخيص والتعليل والأهداف التنموية ذات الأولوية التي سبق تحديدها

[42]. عدة مراحل يمكن تحديدها في هذا الاتجاه: المناظرة الأولى لليونسكو سنة 1978 نادي روما سنة 1982. تقرير بورتلاند سنة 1987، قمة الأرض بريو سنة 1992، قمة نيويورك سنة 1997، مجمع سانتياكو سنة 1999، جوهانسبورغ سنة 2003....

على المستوى الترابي. إن الإدارة التقنية للمشروع السياحي تمكن من استهداف الوسائل البشرية واللوجيستيكية والمالية لتتبع أمثل كل المبادرات المتفق حولها (المسئولين - الشركاء - المتعاونين - الآجال - زمن الانجاز). كما تمكن من المتابعة والتقييم المباشر إزاء الفاعلين أو عبر الشراكة مع الكفاءات الخارجية مما يتيح استثمار محتوى كل مرحلة للتمكن من إدارة السياحة البديلة في المجال الواحي زمنيا.

2-5 في اتجاه نموذج حضري واحي ببعد بيئي:

كما تم تحليل ذلك، سواء تعلق الأمر بالمدينة الواحية الصغرى أم المتوسطية(Ben Attou. 2011 : 81) أكانت حدودية أم لا فهي تقوم على نموذج التعمير الكولونيالي الذي ينبني على إنتاج القيمة الاستثمارية ومعها كل أشكال وميكانيزمات الهامشية الحضرية. من ثم كان لزاما على كل محاولة بلورة نموذج جديد للتمدين الواحي أن تعتمد عكس النزوع السلبي لهذا النموذج في اتجاه التحكم في التوسع الحضري ومعالجة عوامل الهامشية الحضرية باعتبار أن الأمر يتعلق ببيئة واحية أريد لهااستراتيجيا أن تكون محيطا للتنوع الإحيائي "Biosphère" من موقع الاستدامة الذي يعترف بالموروث الهندسي المعماري في وظيفته واحتياطه الاجتماعي حتى يتكامل داخل الواحة مع الأنشطة الفلاحية والصناعية التقليدية. من هنا تأتي قيمته الحضارية التي يمكن أن تؤسس لمشروع سياحة بديلة تتحقق من موقع تضامني أكثرمنه استثماري تنخرط فيه السلطات العمومية كما الهيآت الدولية مثل اليونيسكو والمجتمع المدني وممثلي عن التشتت الهجري المغربي "Diaspora" المقيم بأوروبا.

طبعا من الصعوبة بمكان إعادة إنتاج المحيط الواحي عبر مبادئه الثلاث الأصلية: الماء- الواحة - المدينة المحصنة في إطار منظومة

تنبني على المنافسة والتكامل لإنتاج نسق تاريخي تلقائي ينظم المجتمع والمجال وعلاقات الإنتاج بعقلنة وتبصر بعيدا عن النزاعات والفردانية والماديات. المسألة إذن مسألة توازن ومسألة بعد ترابي. بما أن التفكير الجماعي يؤسس اليوم إلى مقاربات جديدة على مستوى أدوات التعمير وفلسفة التخطيط وإنتاج السكن والنبش في الذاكرة الترابية، فقد آن الأوان لاعتماد تهيئة بديلة أكثر تلاؤما للواقع الواحي. المقاربة الزجرية في مجال التعمير بالواحة لم تؤت أكلها، بل أعطت نتائج سلبية نظرا للاختراقاتالإستراتيجية والنفعية التي أصبحت تنمط المجتمع الواحي إن على مستوى الساكنة أو على مستوى الفاعل الاقتصادي والنخب المحلية. تعقد المساطر القانونية وضبابية الحدود الفاصلة بين مختلف الهياكل العقارية وطبيعة تجنيد العقار العمومي الموجه للاستثمار، إضافة إلى وزن النخب المحلية وتراجع التوازنات المجتمعية - الإنتاجية - المجالية وتفسخ المجتمعات التقليدية، كلها عوامل تتطلب رؤية جديدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه على مستوى المنظومة الواحية. المقاربة بمنطق التهيئة التدريجية البديلة خيار ملائم لإنعاش الواحة الجنوبية - الحدودية (بنعتو. 2016: 1).

الخلاصة:

انطلاقا من مختلف الوضعيات التي تعرفها الواحات الحدودية،يتضح نوع من الثنائية بين نموذج تمدين ضاغط وسريع في مجمله إرادي، لكن تتخلله استراتيجيات فردية وجماعية وواحات متأزمة لا تستطيع احتواء الدينامية الديمغرافية ولا الظاهرة الحضرية شكلا ومضمونا. مرد ذلك، حالة تطور انعكاسي يأتي تدريجيا على منظومة الواحة كفضاء عيش اجتماعي مبني على التوازنات وترشيد استعمال الموارد من منطق استدامة. عوامل كثيرة اجتمعت منها ما هو ذاتي

ومنها ما هو ناتج عن أدوار غير ملائمة أسندت إلى المدينة الواحية بشكل عمودي أو تمت فبركتها تلقائيا لدرء المخاطر ونتائج الإنتظارية المجتمعية في بيئة جعلها التراجع الوظيفي للاقتصاد المحلي متشنجة. انقاد الواحة المغربية يتطلب تدخلا عاجلا على مستوى النموذج الحضري الأمثل وعلى مستوى الحكامة وتحديد الأولويات بحكمة وتبصر بناء على واقع الواحات وليس على ما أريد للواحات أن تكون عليه من موقع استثماري ولو كان عبر نافذة السياحة.لأن ذات التوجه قد يعصف بالمنظومة كلها لفائدة تعمير ديمغرافي كاسح ومشروع سياحي استثماري لا وطن له.

لا يمكن تجديد المنظومة الواحية ولكن يمكن انقاد وإنعاش ما تبقى منها عبر مقاربة بيئية وسياحية بديلة تأخذ بعين الاعتبار معالجة الوضع الديمغرافي - المجالي والوضع الاقتصادي في آن واحد دونما الالتفاف حول المشاكل الهيكلية.

إن إقحام السلطات المحلية والفاعل التنموي والساكنة في معادلة الإنقاذ/الإنعاش هاته مسألة جوهرية، لكن غير كافية. كما أن الانفتاح على المنظومة السياحية الدولية يمكن أن يؤسس إطارا قانونيا ملائما ومحثا على الاستدامة شرط اعتبار المشروع السياحي مشروعا ترابيا قبل كل شيء. غير أنه قبل هذا وذاك، لا بد من عدالة عقارية في توزيع الثروات الوطنية والحث على الاستثمار في إطار اقتصاد دائري يأخذ المجال الحدودي من إكراهاته ويتعامل معها بمنطق متقدم. الدولة لم تنه بعد ورشها التنموي، دعاماتها أساسية على مستوى البرامج الوطنية والتوجهات الاقتصادية المعولمة في اتجاه الطاقات المتجددة والإستراتيجية الإفريقية الجديدة. ربما في أحد هذه التوجهات، يمكن للمجالات الحدودية أن تجد منفرجا على مستوى المدينة كما على

مستوى الواحة. الإطار الترابي الجهوي، رغم الحكامة الأفقية وصنع القرار المنتظرين منه ليس بإمكانه تصحيح معادلة ترتبط بإعداد التراب من جانب الموازنة بين التمدين والحدود والواحة. مفهوم التراب اليوم تجاوز بكثير حدود الحيز الجغرافي الممتلك من طرف جماعة بشرية وفق حقوق تاريخية وعرفية وتنظيمية وطبيعية ووفق درجة استعمال محسوسة ومعاشة. العولمة دخلت كل حيز جغرافي من خلال أولوية طلبها أو طلب شركائها من مواقع مختلفة، فجعلت منه مصطلحا متعديا داخل التراب عندما استدرجته في رهانات كبرى هو مسرح لها. التراب إذن قد يضم أكثر من حيز كل واحد يحمل رهانات من مستويات مختلفة محلية ووطنية ودولية تتطلب الكفاءة المحلية والجهوية كما تتطلب الموارد اللازمة والرؤيا المتقدمة الوطنية والدولية.

السلوغرافيا:

- محمد بنعتو 2016: "الواحات المغربية والنموذج التنموي: الممكن والمستحيل" ضمن " السياحة بجهة درعة تافيلالت: الواقع والطموح" مجلة واحات المغرب، العدد الرابع، منشورات مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الراشدية.
- محمد بنعتو 2008:" الموروث الإنساني-الهندسي أو التراث متعدد ا لقيمة الرمزية والدلالية: حالة مدينة العرائش، مجلة إنسانيات للأنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية، وهران.
- محمد بنعتو 2005: "السياحة رافعة للتنمية الجهوية بالمجالات الصحراوية وشبه الصحراوية" دفاتر جغرافية العدد الثاني: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

- Ahda, M., (1989) : Structures et mutations économiques et sociales au Tafilalt au 17èsiècle : le poids des relations avec l'Afrique noire, *Thèse de Doctorat* en Histoire, université » de Toulouse le Mirail.
- Ben Attou, M., (2011) : Modèle urbain oasien et stratégie touristique marocaine, quel lien ? Cas du Draa et de Tafilalet, Revue : Espace Géographique et Société marocaine, n° Spécial 13 « Développement territorial au Maroc : enjeux, stratégies et acteurs, Casablanca.
- Ben Attou, M. (2016). La petite ville présaharienne entre « militarisation » de l'espace urbain, tribalisme et planification : le cas de Bouizakarne dans le sud du Maroc, *Revue Forum du Nord n° 17-18*, Université Abdelmalek Saadi, Tétouan.
- Ben Attou, M. et Belkadi, A., (2016) : Guelmim- Oued Noun, la ville la tribu et le processus d'urbanisation »,Edit .Négoce Com. *Publication de l'université IBNZOHR,* Agadir.
- Ben Attou, M., (2014) : Tan -Tan : un espace partagé,mondialisation économique, fait urbaine et gouvernance locale, *Publication de Centre des Etudes Sahariennes*, Edition et Impressions Bouregrag, Rabat.
- Ben Attou, M., (2015) : Tarfaya, une ville de littoral Saharien à la recherche d'une développement stratégique, Publication de Centre des Etudes Sahariennes, Edition et Impressions Bouregrag, Rabat.
- Ben Attou, M., (2014) : La nouvelle stratégie de l'Etat dans l'espace présaharien ou Guelmim à l'heure de l'élargie, *Revue Forum du Nord du Maroc N° 15 -16* Université Abdelmalk Saadi, Tétouan.
- Ben Attou, M., (2014) : Nouveaux aspects démographiques au regard du développement dans le présaharien marocain : cas du Draa – Tafilalet,*Revue Forum du Nord du Maroc, n° 12 – 14*,université Abdelmalk Saadi, Tétouan.

- Ben Attou, M., (2013) : Processus d'urbanisation dans les villes – Oasis du présahara, le cas du Draa – Tafilalet, *Revue Dirassat n° 16*, université Ibn Zohr, Agadir.
- Dirasset, (2004) : Stratégie d'aménagement et de développement des oasis du Maroc, troisième phase : synthèse, *(bureau d'études)*.
- Dirasset, (2009) : Mise en valeur des sitesà potentialités touristiques dans la région de Guelmim – Es Semara, (Mission 1), Etude des sites d'intérêt touristique et proposition de circuits, (*bureau d'études*).
- Bounar, A., 1993 : L'urbanisation dans un milieu d'oasis présahariennes : la vallée du Draa et le pays d'Ouarzazate » *Thèse de Doctorat*, université de Poitiers.
- Bouberkaoui, M., CARCEMACLL, (1983) : La crise des palmeraies de la plaine du Tafilalet, *Thèse de Doctorat et de 3éme cycle*, Institut de Géographie, université de Tétouan– le Mirail.
- EDESA, (2009) : Etude sur les perspectives du secteur de l'immobilier résidentiel à l'horizon 2020 dans la région de Guelmim- Es-Semara, villes de Tan-Tan, Tata, Es-Semara, Assa et Zag, Mission II et III, Etude commandité par MHUEE.
- Jaj, M. (2015) : Les changements socioculturels dans la province de Tata (*thèse de Doctorat en arabe non publié)*. Université Kadi Ayad, Marrakech.
- Hammoudi, A. (2004) : Droit d'eau et société : la vallée du Ziz, *Revue Terre et Eaux n°12 (48)*.

التمثلات الاجتماعية للنشاط التعاوني بجماعة "أسرير" إقليم گلميم:

مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية

كوثر لبداوي
جامعة محمد الخامس بالرباط

مدخل عام

تتميز التنظيمات التعاونية بكونها متجذرة في محيطها المحلي، حيث تحمل هويته الثقافية وتأخذ شكل بناء اجتماعي غير معزول عن محيطه. وبالتالي فإن التعاونية من حيث هي تنظيم للروابط السوسيو-اقتصادية، لا تقوم على أسس اقتصادية فحسب، بل هي أعمق من ذلك بكثير حيث تتحدد باعتبارها مجالا لتمفصل العديد من الحقول: اقتصادي، اجتماعي، ثقافي ورمزي.

وإذا كانت العديد من الدراسات قد انصرفت إلى دراسة التعاونية من الداخل، تبعا لمقاربات تهتم بالقوانين المنظمة لها وبفنون تسييرها وإدارتها، وإشكالات تسويق منتوجاتها المجالية، فإن فتح التعاونية على العالم الخارجي والمحيط الاجتماعي، سيسمح بتقديم مقاربة سوسيو-أنثروبولوجية للنشاط التعاوني الذي يتميز بكونه يجمع، في الآن ذاته، بين البعد الاقتصادي المتمثل في علاقته بإنتاج السوق، وبين البعد الاجتماعي المتمثل في كون هذا النشاط لا يفهم إلا بالرجوع إلى القواعد الاجتماعية التي تحكم كلا من المجالات المنتمية إلى الاقتصاد الاجتماعي (Claude Vienney, 1994 : 80).

وقد تحصل الوعي بأهمية البعد الثاني في سياق إنجاز دراسة ميدانية حول الاقتصاد التعاوني وديناميات تغير الروابط السوسيو-

اقتصادية بجماعة "أسرير"، حيث تبين أن النشاط الاقتصادي مركب اجتماعيا وأنه يخضع لمحددات ثقافية.

لقد وقع الاختيار على النشاط التعاوني بجماعة "أسرير"، بالنظر إلى كونه مدخلا فريدا يسمح بالوقوف أمبريقيا على مظاهر الاستمرار والتغير السوسيو-اقتصادي بمنطقة "وادنون". وقد سمح تكميم المعطيات الخاصة بجميع التعاونيات بالمنطقة والتي يصل عددها إلى 53 تعاونية، وتبني منهج سِيَر حياة بعض أعضائها وعضواتها من مختلف الأعمار، إلى توفير معطيات مهمة بشأن السيرورات والتغير الاجتماعي بالمنطقة المدروسة.

من خلال معاينة المعطيات المرتبطة بالتعاونيات المدروسة، يتضح أن تباين الأنشطة التعاونية الممارسة بالمنطقة يخضع لتراتبية تجعلها محكومة بتصورات اجتماعية تعلو تبعا لها قيمة بعض الأنشطة وتدنو قيمة البعض الآخر، حيث لا يتعلق الأمر بمجرد اختلاف في الأنشطة التعاونية بل إنه يتعلق أيضا باختلافها من حيث قيمتها الاجتماعية والرمزية. فإذا كان العمل عموما، بما فيه الإنتاج التعاوني، يمثل في الأصل فاعلية ينتجها الإنسان من أجل البقاء والاستمرار، فإنه يظل مشروطا بالعديد من التمثلات الاجتماعية، حيث يتأثر بالصور والخطاطات السوسيو-ذهنية التي يحملها المتعاونون.

يدعو الاستثمار التعاوني الضخم الذي شهدته المنطقة، والذي لا يتناسب مع حجم الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق فعليا[43]، للتساؤل حول الصورة الاجتماعية للتعاونية والأنشطة التي تمارس في

[43] ويتجلى ذلك في ارتفاع نسب خلق التعاونيات منذ 2004، الذي يوازيه ارتفاع نسب الوفيات في صفوفها، وتخبط النشطة منها في العديد من الإكراهات والتعثرات

إطارها، بالمنطقة المدروسة. لكن قبل ذلك ما هي الخصائص التي يحملها الاقتصاد التعاوني بالمنطقة المدروسة، والمنتمون إليه؟

بالانطلاق من المقولة التي تفتح التنظيم على التاريخ وتجعله يستمد معناه من التشكيلة الاجتماعية التي يندرج في إطارها، وترفض أن تجعله كيانا مغلقا على ذاته كما تُصوره البنيوية (فوزي بوخريص، 2013: 67)، يصبح تناول علاقة التنظيم التعاوني بمحيطه السوسيو-ثقافي، مدخلا إجرائيا لدراسة ديناميات التغير التي تمس محيطه الاجتماعي والاقتصادي.

وقد تبين أن التعاونية الأسريرية المدروسة تمثل صورة مصغرة عن المجتمع المحلي، حيث تحمل تمثيلية لمعظم فئاته الاجتماعية، وتختزن العديد من الروابط الاجتماعية التي قد لا نعثر عليها بباقي الأنشطة الاقتصادية الممارسة بالمنطقة كالروابط العائلية. وقد بينت الأرقام الإحصائية التي وفرتها بطاقات التعاونيات بالمنطقة المدروسة، أن مشاركة المرأة بها تظل ضعيفة رغم كونها تتقاسم هذا المجال مع الرجل، حيث لا تتجاوز هاته النسب ربع الساكنة. أما الأمية فإنها وإن كانت متفشية في صفوف النساء، إلا أنها تمتد أيضا إلى صفوف الرجال، وبالتالي فالأمية تخترق الاقتصاد التعاوني الأسريري بشكل واضح، وذلك بنسبة تتجاوز 35%.

تبين البطاقات التقنية الخاصة بالتعاونيات، وجود تفاوتات من حيث المستويات الدراسية في المجتمع التعاوني، حيث تصل نسبة التعاونيات التي تتجاوز نسبة أعضائها غير المتمدرسين النصف إلى 62,3%، في الوقت الذي لا يحضر فيه الحاصلون منهم على شواهد جامعية أو عليا إلا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز 15%.

مبيان رقم 1: توزيع نسب غير المتمدرسين من العدد الإجمالي للأعضاء بالتعاونيات المدروسة

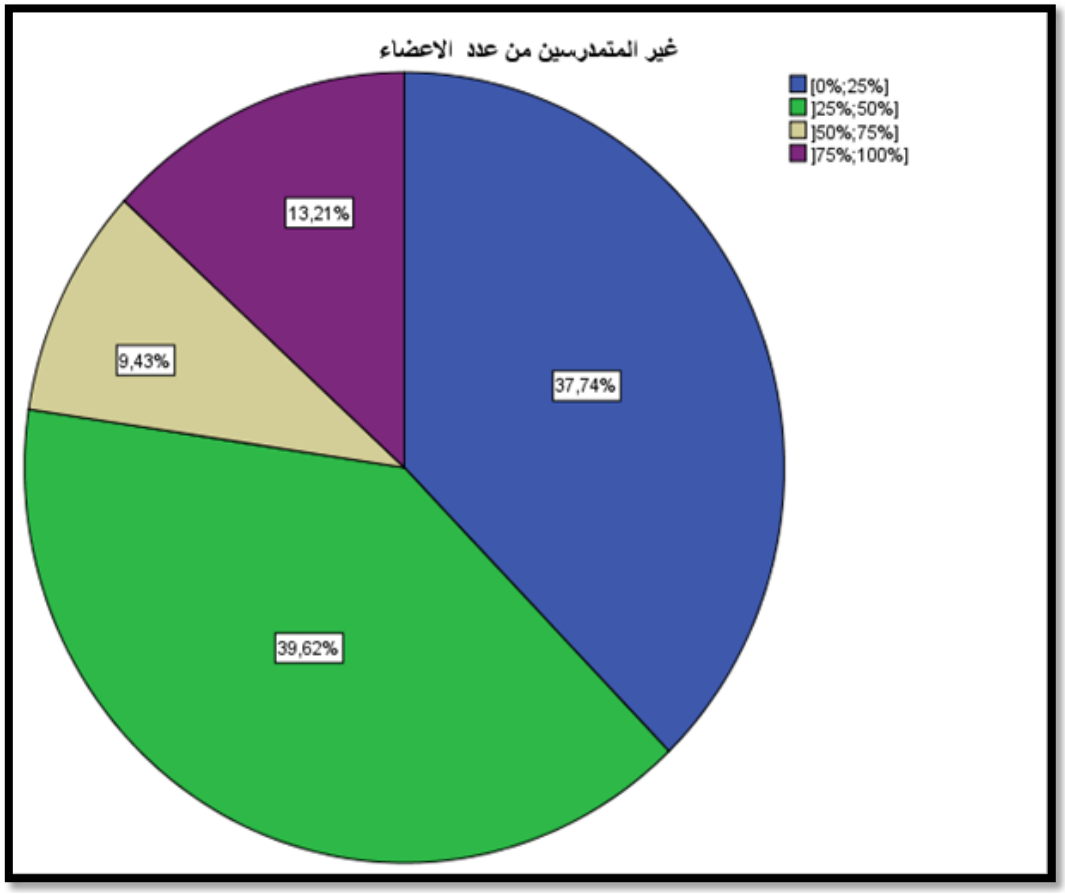

المصدر: نتائج العمل الميداني

وقد بينت الدراسة الميدانية أن المجتمع التعاوني المدروس يعيش وضعا خاصا، ففي الوقت الذي تتضخم فيه معدلات تأسيس التعاونيات وتمويلها، ترتفع نسب المتوقفة والمتوفية منها، وقد يقدم تحليل التمثلات الاجتماعية المحلية للتعاونيات والأنشطة الممارسة في إطارها، معطيات سوسيو-أنثروبولوجية مهمة تسمح بفهم الدينامية التعاونية بالمنطقة المدروسة.

تتحدد التمثلات الاجتماعية باعتبارها مجمل الأفكار والمعتقدات والأحكام و "نظرة الكون"، والآراء والاتجاهات، التي يتقاسمها الأفراد المنتمون لنفس الثقافة أو الجماعة الاجتماعية، وهي تستمد أهميتها

من كونها تساهم في البناء الاجتماعي للواقع (Yves Alpe, 2007 : 251)، إذ لما كانت عبارة عن برامج ثقافية تؤثر في الجماعات والأفراد، فهي تُحكِم بذلك، سيطرتها على الأفكار وعلى الممارسات والاختيارات (Rahma Bourqia, 2005 : 60)، وتشرط إلى حد بعيد معيش الأفراد داخل الحقل الشاسع للحياة الاجتماعية. فما هو مضمون التمثلات الاجتماعية للاقتصاد التعاوني بالمنطقة المدروسة؟ إلى أي حد يمكن القول إن هاته التمثلات الاجتماعية تؤدي وظيفة كاشفة لديناميات تغير وإعادة إنتاج المحيط الاجتماعي والاقتصادي ضمن التعاونيات المدروسة؟

1. الأنشطة التعاونية الأسريرية: استمرار الأنشطة التقليدية

يمكِّن الوقوف عند لحظة تأسيس التعاونية من تقديم معطيات مهمة بشأن التمثلات التي يحملها الفاعلون بالمنطقة المعنية بالدراسة حول النشاط التعاوني، ذلك أن اختيار طبيعة النشاط التعاوني ليس مستقلا عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بالإنتاج المحلي وبالمهارات التي راكمها الإنسان عبر التاريخ في علاقته بالمجال، بل وبالأبيتوسات التي يحملها الأفراد. يتعلق الأمر بأنشطة كانت تمارس في الأصل ضمن إطار عائلي ومنزلي، وحتى قَبَلي، تراكم بشأنها رصيد محلي من القيم والمهارات والتمثلات، جعل استثمارها تعاونيا ينطوي على رهان إنجاحها من خلال جَعْلها مدرة للدخل، فما هو المنطق الذي يحكم تراتب الأنشطة التعاونية الأسريرية؟

1.1. النشاط الفلاحي: من الاقتصاد المنزلي إلى الاقتصاد التعاوني

تتنوع الأنشطة التي تمارس في إطار التعاونيات الأسريرية من حيث طبيعة المجال الذي تنتمي إليه بين فلاحية وصناعية يدوية

تقليدية بالدرجة الأولى: النوع الأول يهيمن عليه الرجل وتمارسه إلى جانبه المرأة، أما النوع الثاني فتمارسه المرأة بشكل أساسي. وهو ما يجعل هاته الأنشطة تمثل امتدادا للأنشطة الأصلية التي كانت تمارس في إطار الاقتصاد العائلي، حيث يتوفر المتعاونون على رصيد من المهارات savoir-faire التقليدية عملوا على استثمارها اقتصاديا داخل بنية تنظيمية عصرية هي التعاونية.

وقد أكد "يوسف"، أحد الخبراء في مجال التنمية المحلية بالمنطقة أنه باستثناء النشاط السياحي، كانت معظم الأنشطة التعاونية في الأصل أنشطة تقليدية تمارس في إطار القبيلة والعائلة كالرعي، وتربية الماشية، وتربية الدواجن والنحل، وصناعة الزربية والحصيرة والخيمة، وإعداد الكسكس والعجائن، إلخ.

جدول رقم 1: الأنشطة التعاونية المزاولة بجماعة "أسرير".

النشاط التعاوني الأسريري	فلاحي	صناعة تقليدية وغذائية	سياحي	آخر	المجموع
النسبة المئوية	75,5%	18,85%	3,77%	1,88%	100%

المصدر: نتائج البحث الميداني.

يظهر الجدول هيمنة واضحة للقطاع الفلاحي على باقي الأنشطة التعاونية بالمنطقة المدروسة، وقد أفاد الأنثروبولوجي الإسباني "خوليو كارو باروخا"، في دراسته المعمقة حول المجتمع الصحراوي "دراسات صحراوية"، أن القبائل الغربية جنوب المغرب، هي التي كانت تتعاطى أكثر من غيرها للفلاحة في الصحراء، وذلك خلافا لبعض القبائل المحاربة القديمة التي، كانت تميل إلى الرعي، وكان يسود لديها الاعتقاد في حديث عن الرسول، نقلا عن "ابن خلدون"،

مفاده أن البيت الذي يدخله المحراث يلحقه العار (خوليو كارو بروخا، 2015: 170).

وبالرجوع إلى المرجع الأصلي "مقدمة العلامة ابن خلدون"، يتبين أن استعمال الحديث ورد في سياق خاص، وليس باعتباره تحذيرا مطلقا، كما أنه لم ترد بمؤلف "المقدمة" لفظة "عار" بل استعمل صاحب المقدمة لفظة "ذل"، يقول: "ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الحرث لما رأى سكة المحراث في بعض دور الأنصار: "ما دخلت هذه دار قوم إلا دخلهم الذل"، فهو دليل على أن الـمَغْرَم موجب للمذلة"، لقد ارتبط هذا الحديث بسياق تاريخي كان فيه الإذلال نصيب المشتغلين بالفلاحة، وذلك على شكل فرض ضرائب وجزيات زراعية كانت توهن هؤلاء وتجعلهم أحط منزلة (عبد الرحمان بن خلدون، 2007: 154-155).

يدعو تنسيب استحضار هذا المعطى الأنثروبولوجي، للتمييز بين مجالين ثقافيين مختلفين، أحدهما يحتمل أن تستمر فيه بقايا وآثار هاته الصورة السلبية عن المحراث والفلاحة عموما؛ وآخر يحمل تمثلات مغايرة ويُقبل على ممارسة النشاط الفلاحي، لكن من خلال التمييز بين أنشطة تظل مربحة وذات قيمة رمزية، وأخرى غير ذات عائدات اقتصادية مهمة وذات قيمة دنيا. هذا المجال الأخير هو الذي يقع ضمنه المجتمع المدروس.

يعد النشاط الفلاحي بالمنطقة المدروسة، على العموم، أحد أهم الأنشطة التي تعتلي هرم تراتبية الأنشطة التعاونية، فقد راكمت المنطقة بحكم تاريخها وطبيعتها الواحية مهارات ومعارف في شتى مجالاته، يقول رئيس تعاونية "تصقاست": "معظم أبناء المنطقة كان

آباؤهم وأجدادهم فلاحين ورعاة أو مهاجرين، وهذه هي الأنشطة التي كان اقتصاد الأسرة يعتمد عليها".

تنظر الساكنة المحلية إلى الأنشطة ذات الطابع الفلاحي باعتبارها مباركة بالنظر إلى أهمية عائداتها، غير أن هاته الصورة لا تتعلق بجميع الأنشطة على حد سواء، بل تقتصر على تربية الماشية والإبل بشكل محدد، يقول رئيس تعاونية "ايت بلوش": "إن نشاط تربية الماشية وإن كان متعبا، إلا أنه يظل أفضل الأنشطة الفلاحية، عائداته أكبر، خلافا لأنشطة تربية النحل وتربية الدواجن، مثلا، التي تظل مجرد مشاريع فلاحية صغرى غير ذات نفع اقتصادي مهم".

أما أحد أعضاء تعاونية "راس النسر" فهو يميز بين الفلاحة وتقليب الأرض من جهة، ونشاط تربية الماشية من جهة ثانية: " إن الفلاحة التي تتجلى في نشاط زراعة الخضر مثلا تظل من الأنشطة التي تنظر إليها الساكنة عموما نظرة دونية، نظرا لضعف عائداتها وفرط حساسيتها لتقلبات السوق والمناخ ["تخدم في الخضرة ماشي شي حاجة، محكورة "Mahgoura"][44]، أما تربية الماشية "الكْسِيبَة" فهو نشاط يتمتع بقيمة أكبر"، ويقصد هنا القيمة الاقتصادية والرمزية على حد سواء. يستمد نشاط تربية الماشية قيمته تلك مما هو اقتصادي يتجلى في كونه من جهة، ينتج الغذاء من ألبان ولحوم، وهو من جهة أخرى خزان للقيمة، إذ يمكن بيعها كلما كانت هناك حاجة للمال (Claude Robineau, 2014 : 271)، فالمواشي، حسب رئيس تعاونية "الكصعة"، توفر للفلاح قيمة مهمة إذ تغطي بعض المصاريف المنتظمة

[44] إن ترجمة عبارة شفوية من الدارجة الحسانية إلى العربية الفصيحة، من شأنها أن تفقدها شحنتها ودقتها والإيحاءات التي تنطوي عليها، لذا كنا نحتفظ أحيانا في ثنايا هاته الأطروحة بمنطوق بعض العبارات في شكلهاالخام كما وردت على لسان أصحابها، حتى لا نخونها Trahir، على أساس إرفاقها بنقلها إلى العربية الفصيحة كلما أمكن، حتى نضمن لها انسجامها مع لغة صياغة منطوق المقال.

وحتى الطارئة، فهي توفر للفلاح أضحية العيد، وتغني موائد المناسبات والأفراح، وتطعم الضيوف، كما أن تناسلها السريع يسمح للفلاح ببيعها وتحصيل الفارق بين النفقات والأرباح لتمويل نفقاته، وسد حاجاته الأساسية. يختزن القطيع إذن، ميزانية العائلة، وواجب الضيافة، وحق الله (محمد مهدي، 2013: 108).

إن ما يجعل تربية الحيوانات مصدرا للقيمة، من جهة ثالثة، هو كون اقتصاد الثروة الحيوانية التقليدي يساهم بشكل كبير في إنتاج وإعادة إنتاج النخب القبلية: فهم بذلك يملكون ثروة مادية تقاس بالحيوانات والمعدات وبما هو رمزي يُظهر بشكل خاص وضعهم، كما يملكون قدرة تأثير اجتماعي عالية تتجلى في ولوجهم للمؤسسات وشبكاتهم العلائقية، إن هاته الأشكال المتنوعة للموارد والرساميل تزداد اتساعا بفعل قابليتها للتحول في ظل ظروف بعينها (David Kreuer, 2011 : 59).

بناء عليه، تظل العلاقة بين القيمتين الرمزية والمادية للقطيع جدلية، إذ كما أن امتلاك قيمة مادية يمنح صاحبها رساميل رمزية إضافية، فإن هاته الأخيرة بدورها تتحول تجاريا، وهكذا، فالرعي مثلا، إذ يتحول من نمط عيش إلى مهنة تدر دخلا اقتصاديا، فإنه يمنح للقطيع قيمة تجارية بدل قيمته الرمزية الأصلية (Mohamed Mahdi, 2005 : 5).

إلا أن القول بأن نشاط تربية الماشية أو رعي الإبل يظل نشاطا ذا قيمة بالمنطقة، وهو القول الذي ورد على لسان المستجوبين، يتناقض مع غياب تمثيلية للمنطقة المدروسة بالمعرض الدولي للفلاحة بمكناس في نسخه الثلاث[45]، حيث لوحظ به غياب تام للتمثيلية

[45] قمنا بزيارة المعرض الدولي للفلاحة في نسخه الثلاث منذ 2016، للاطلاع على التجارب التعاونية عموما، والتعرف على مدى وأشكال حضور متعاوني "أسرير" به

التعاونية التي تنشط في مجال تربية المواشي والإبل، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول فعلية هاته التنظيمات التي استفادت من تمويل مهم. إن الأمر يدعو لاستحضار ما ورد على لسان أحد رجال السياسة من أبناء المنطقة المثقفين الذي ربط الاقتصاد التعاوني بالاستعمال السياسي للحقل الاقتصادي. يمكن القول إن نشاط تربية الماشية بالمنطقة يراوح مكانه، إذ يبدو أنه لا يتجاوز طابعه المعيشي، ولم يصل بعد إلى الحد الذي يسمح بالقول بنجاح الاستثمار التعاوني فيه.

2.1. نشاط تربية الدواجن بالمنطقة: "تْوَكَّلْ دْجاجة عَامْ، مَا تْعَشّيكْ حْتَى لِيلَة"

جاء اختيار بعض الأنشطة التعاونية بالمنطقة وليد حماس وتطلع إلى استثمار مهارات ومعارف تقليدية محلية في إطار سوسيو-تنظيمي جديد، ويعد نشاط تربية الدواجن أحدها، فهو وإن كان لا يخلو منه بيت بالمنطقة، فإن الاستثمار التعاوني في هذا المجال قد عاش فشل تجربتين اثنتين. وقد كشف الاطلاع على هاتين التجربتين، أن الصورة الرمزية للنشاط، أو عدم صلاحية المهارات التقليدية، قد يشكلان عوامل أساسية لفشله وتوقفه. فكيف تتصور ساكنة المنطقة نشاط تربية الدواجن؟

لا يتوقف الحكم على النشاط التعاوني بالمنطقة عند التمييز بين "نشاط مبيوع" أي قابل للتسويق ودَرِّ الدخل، وآخر "غير مبيوع" أي لا يلقى إقبال الزبائن[46]، أو بين "نشاط مبارك" وآخر "حرام"؛ بل إنه يتعدى هاته الثنائيات للتمييز بين "نشاط نْقِي" وآخر "مُّوسَّخ" أي "مُدنَّس ومُدنِّس"، خاصة بالنسبة للمرأة. إن الحكم بالدنس إذ يشوب تصور عدة

[46] هذا التمييز استعمله أحد أعضاء تعاونية "راس النسر" خلال إجراء مقابلة نصف موجهة معه.

أنشطة تعاونية، فإنه قد يؤثر على استمرارها، وتتضخم وطأة هذا التصور لدى المرأة بشكل خاص، وضمن هذا الإطار تحديدا نعثر على نشاط تربية الدواجن، حيث أفادت النساء اللواتي مررن بتجربة تعاونية فاشلة أنهن لم ينلن من تربية الدواجن غير الروائح الكريهة والملابس المدنسة بفضلات الدجاج، تقول خديجة: "تعرفين الدجاج كله "وسخ"، ما إن كنا ننهي مهامنا حتى تتدنس ثيابنا وتملؤها الأوساخ والقاذورات، في طريق العودة إلى البيت بعد أن ننهي مهامنا، كنا نخجل من مصافحة النساء اللواتي نلتقيهن، لقد كان الأمر محرجا للغاية".

لقد كان هذا المعطى حاضرا باستمرار كتمثل لدى المتعاونات أنفسهن وحتى لدى الساكنة المحلية لهذا النشاط التعاوني، وقد سمعت شكوى معظم المتعاونات اللواتي كن عضوات بالتعاونية، من طبيعة النشاط وضعف صورته الرمزية بالمنطقة. يضيف أحد الخبراء المحليين قائلا: "رغم أن النساء كن في البداية متحمسات من أجل نشاط تربية الدواجن، إلا أنهن ما إن شرعن في ممارسته حتى تبين لهن أنه غير ملائم خاصة للمرأة الشابة، فهو شاق ومجهد، كما أنه يوسخ الملابس، مما أدى إلى انسحاب عدد من النساء قبل أن يتوقف المشروع نهائيا"، وبالتالي فإن نشاط تربية الدواجن لا يبدو ذا قيمة رمزية خاصة بالنسبة للنساء، خاصة منهن الشابات والمتمدرسات، مما يؤكد أن الأنشطة التعاونية تتراتب تبعا لعدة محددات، من بين أهمها قيمته الرمزية.

إن المهارات التقليدية والمعارف التي تراكمت محليا بشأن تربية الدواجن ثبت عدم صلاحيتها في مجال الاستثمار الاقتصادي، فإذا كان هذا النشاط في إطار الاقتصاد المنزلي معيشيا، يتم بأعداد محدودة،

فإنه في إطار التعاونية التي يحركها المنطق الصناعي، يتجه إلى تربية الدواجن بأعداد كبيرة جدا.

يقول رئيس تعاونية حوض وادنون لتربية الدواجن: "لا تكاد تخلو خيمة بالمنطقة "لا تَكْسَب" [أي لا تربي] دجاجا، فالمنطقة تعرف نشاط تربية الدواجن، وكانت تمارسه بشكله التقليدي على الدوام، لكنه غير ذي قيمة كبيرة حتى يتحدد كنشاط مدر لمداخيل مهمة".

إن ممارسة نشاط تربية الدواجن هو شكل من أشكال مقاومة النظرة السائدة بالمنطقة حول الدواجن عموما، فالساكنة تتداول مثلا شعبيا حول نشاط تربية الدواجن في صورته التقليدية: "تْوَكَّلْ دْجَاجَة عَامْ مَا تْعَشّـِيكْ حْتَـلِيلَة"، إن تربية الدجاج لا تعد نشاطا مربحا اجتماعيا واقتصاديا في نظر الساكنة المحلية، فهو يكلف المربي مصاريف كبيرة دون أن تكون المردودية مهمة، فالمستجوب يعتبر أن الدواجن خاصة "البلدية" لا تكفي حتى عشاء للضيوف، وهي ليست من النوع البيَّاض [أي البيوض]، لا تنتج من البيض غير القليل، وذلك خلافا للماشية أو الإبل التي تسد حاجة أهل الدار، وتجعل مجتمع الكرم والضيافة يستقبل ضيوفه بشكل يشرفه،وهذا يمنح تربيتها قيمة رمزية أكبر. وبالتالي فقدبات نشاط تربية الدواجن بالمنطقة فاقدا للقيمة الرمزية، وذلك بالنظر إلى ظروف ممارسته وضعف عائداته الاقتصادية وصورته الاجتماعية.

3.1. بركة النحل والحبوب

يعد نشاط تربية النحل من الأنشطة التي تمارس بنسبة مهمة بالمنطقة المدروسة، وهو يتراوح بين كونه نشاطا رئيسيا لبعض التعاونيات، ونشاطا تكميليا إلى جانب أنشطة أخرى بالنسبة للتعاونيات

متعددة الأهداف، وذلك بنسبة 33,96% من مجموع التعاونيات بالمنطقة.

تختلف التمثلات الاجتماعية التي تحكم نشاط تربية النحل عن تلك التي تلتصق بنشاط تربية الدواجن، فهو بالرغم من أنه شاق وعائداته الاقتصادية غير ذات قيمة عالية، ويخضع بحساسية عالية للتقلبات المناخية التي تعرفها المنطقة، إلا أنه يظل محتفظا بقيمة رمزية خاصة، لكونه "منتوج حشرة مباركة ذكرت في القرآن"، على حد تعبير رئيس تعاونية "تناست" لتربية النحل، والذي يضيف: "إن نشاط تربية النحل ليست له عائدات مهمة، كما أنه يتقلب تبعا للتساقطات المطرية، حيث يمكنني القول إنه بالكاد يحقق كفاف العائلة من المصاريف ولا يجعلها بحاجة إلى ديون، لكنه يظل ذا قيمة محلية لأن النحلة ورد ذكرها في القرآن"، في السياق ذاته، يضيف رئيس تعاونية "تسينت": "إن النحلة سر مبارك، ذكرها الله في القرآن، وبالتالي فهو الذي يقود طريقها وهو الذي يحميها، ويحمي مربيها"، إن ارتباط النحل ببركة السماء يجعل قيمة المنتوج الذي تجود به يتمتع بقيمة رمزية تتجاوز العائدات الاقتصادية.

تعتبر ساكنة المنطقة أن النشاط الاقتصادي منتج للثروة، "فالحركة، [أي العمل]، عموما فيها بركة" كما يقول رئيس تعاونية "تسينت"، وتزداد البركة وتتضاعف الخيرات أكثر عندما يتعلق الأمر بنشاط مميز يكتسي قداسة خاصة كنشاط تربية النحل، والبركة هنا تعني تحقيق الاكتفاء الذاتي (محمد مهدي، 2013: 108)، وسد الحاجة وتمكين رب البيت من الوفاء بالتزاماته الاقتصادية.

ولا تحل البركة على نشاط تربية النحل فحسب، فالأنشطة الغذائية كإعداد الكسكس والعجائن تمثل بدورها أنشطة مباركة مادام

فيها طعام الإنسان والحيوان، حيث لا ينظر إلى ما يتناثر منها باعتباره فضلات توضع في سلة القمامة والمهملات، وإذا اختلطت بها هاته الأخيرة فإنه يتم فرزهما بطريقة تجعل الكنس/"التشطيب" خاضعا لدورة اقتصادية يتم فيها تدبير بقاء الإنسان والحيوان، معا، تقول "عويشة" عضوة بتعاونية "نساء أسرير": "الكسكس يطرح فيه مولانا البركة، داكشي اللي يطيح منو فالأرض نعطوه للدجاج"[47]، أي أن النشاط التعاوني النسائي المتعلق بإنتاج الكسكس والعجائن، يعتبر مباركا في نظر المتعاونات لأنه يسمح لهن بالاستثمار في نشاط اقتصادي يملكن، من جهة، القدرات والمهارات اللازمة للقيام به، كما يسمح لهن، من جهة أخرى، بتوفير جزء من حاجة الدواجن المنزلية للغذاء، من خلال عدم ضياع الدقيق وحبات الكسكس التي تتناثر على جنبات سلسلة الإنتاج التعاوني. وبالتالي فإن "بركة" النشاط الاقتصادي تعد إحدى محددات اختياره وتفضيله من طرف المجتمع التعاوني المدروس، وقد بينت الدراسة الميدانية أنها تحل بشكل خاص على نشاطي تربية النحل وإعداد الكسكس: منتوجات النحل والحبوب.

4.1. التغذية والصناعة التقليدية التعاونية: تنقيد المنتوج المنزلي

تؤكد بعض التقارير الدولية خاصة تقارير البنك الدولي، أن ما يقارب ثلثي فقراء العالم هن نساء (شروق بنت عبد العزيز بن صالح الخليف، 2015: 84)، وهو ما معناه أن الفقر العالمي يحمل طابعا مؤنثا، فإذا كانت معاملات الرجل بالمنطقة في الأصل ذات قيمة نقدية، حيث كان يستثمر المعارف والمهارات التي يملكها في مجال الفلاحة

[47] وهي تسمى محليا "التشطيبة" Tachtiba التي تجعل النشاط التعاوني الأسريري يتراوح بين العقلانية الثقافية والعقلانية الاقتصادية

والتجارة وتربية الحيوانات ليتلقى عن معظمها مقابلا نقديا: يبتاع المادة الأولية ووسائل الإنتاج، ويبيع منتوجه في السوق المحلي أو الإقليمي، فإن معاملات المرأة لم تكن كلها كذلك حتى عهد قريب بالمنطقة، فقد كانت تنتج في البيت ولأجل البيت غالبا: تعد من الطحين حبات كسكس، ومن الشعير "المكلي" وطحينه، ومن وبر جلد الماعز أو الإبل والصوف والوبر خياما[48]، وزرابي، ومن "الزعف" Zâaf أو سعف النخل و"الصِّماغ" Ssimagh قففا وسلات و"طبوكَة" Tbouga و"كساكيس"، إلخ. إضافة إلى ذلك كانت المرأة تمارس نشاط تجميل العرائس والتزيين بالحناء، كما أنها قد تمتلك بعض رؤوس الماشية، إلخ. إنها على العموم تقوم ببعض المهام المرتبطة بالفلاحة والماشية، كما تقوم بأعمال الصناعة التقليدية واليدوية، علاوة على مهامها المرتبطة بالإنجاب ورعاية الأطفال.

لقد كانت المرأة توفر من خلال العمل اليدوي، حاجة بيتها من المواعين ومعدات المطبخ وغرف الجلوس، وما فاض من إنتاجها كان زوجها يقوم ببيعه في السوق. مما يعني أن الأنشطة التي تمارسها المرأة حاليا ضمن الإطار التعاوني كانت في الأصل أنشطة موجهة للاستعمال المنزلي في الأغلب، وفي أحايين نادرة للتسويق، وبمقابل ضعيف، لا يضاهي مبيعات الرجل. وبالتالي فإن عمل المرأة يكون بارزا ومرئيا عندما تقوم بنفسها ببيعه في السوق، إلا أنه قد يكون غير مرئي كليا عندما تساهم في تداول السلع دون أن تغادر منزلها(كريس هان وكيث هارت، 2014: 114).

تملك نساء المنطقة، بحكم التقسيم الجنسي للعمل، مهارات منزلية des savoir-faire domestiques تقليدية مضمرة،وتأخذ هاته

[48] تسمى الخيام محليا الفليج Flij .

المهارات شكل معارف اكتسبت عن طريق التقليد، من خلال ممارسة يومية، والتي تتميز بكونها، مجاليا وزمنيا، غير قابلة للتبادل على مستوى سوق الشغل باعتبارها كفاءات، وتأخذ هاته المهارات بعدان اثنان أحدهما إجرائي (التبضع، الطبخ، التنظيف، إلخ)، والآخر علائقي (Pierre Rita Soumbou-Addo & Bahia Bachir, 2014 : 89-92).

تصبح التعاونية التي تدمج هذا النوع من النساء امتدادا للمطبخ وللمنزل باعتبارهما المجالان التقليديان لعمل المرأة، لاسيما وأن النساء يتوفرن على إرث ثقافي كانت النساء بمقتضاه يجتمعن في إطار "تْويزة نسج "الفليج" أي الخيمة" مثلا أو غيرها، وذلك لفائدة إحدى النساء التي تستقبلهن بخيمتها وتعد لهن الطعام والشاي (خوليو كارو بروخا، 2015: 197)، فيتعاونَّ جميعهن من أجل تحقيق حاجة هاته الأخيرة. وهكذا كان يتم تبادل هذا التعاون السوسيو-اقتصادي من أجل القيام بعدة أنشطة كغزل الوبر، وإعداد اللبن و"الدسم"، والكسكس والشعير، إلخ.

وعندما تم توجيه السؤال إلى النساء المتعاونات عن التحول الاقتصادي الذي أحدثه تأسيسهن لتعاونية يستثمرن من خلالها معارفهن ومهاراتهن التقليدية، أكدن أنها أحدثت بعض التغيرات الملموسة، حيث أصبحت هاته الأنشطة ذات قيمة اقتصادية مدرة لدخلٍ، وإن كان هزيلا، إلا أنه يظل أفضل من الوضعية الأصلية، تقول "عائشة" أم لثلاثة أطفال وعضوة بإحدى التعاونيات النسائية بالمنطقة المدروسة: "لقد أصبح لدينا دخل منتظم، صحيح أنه ضعيف لا يساعدنا على توفير حاجات أساسية إلا أنه يكمل بعض مصاريف الأسرة، نقتني به ألبسة لأبنائنا، وبعض الأدوات المنزلية، وقد نبتاع أحيانا بعض الأغراض من البقال، إلخ، نحن على الأقل، حاليا، نساعد أزواجنا ولسنا

عالة عليهم". أما "فاطمة" العضوة بتعاونية "نساء الواحة"، فهي تعتبر أن المداخيل التي تحصل عليها من التعاونية هي فقط من أجل مصروفها الصغير الخاص بها argent de poche وليس لإعالة الأسرة، "فنحن جميعنا بالتعاونية "بخيرنا وخميرنا"، أي أننا لسنا فقيرات ولا معوزات، وأزواجنا ليسوا بحاجة إلى مساعدتنا".

يختلف تمثل المرأة للنشاط الذي تمارسه تبعا للسياق الذي يتم فيه، فهو في الإطار التعاوني ينطوي على قيمة اقتصادية ورمزية، أما في الإطار المنزلي فهي تعتبر كل ما تقوم به مرادفا للفراغ، تقول حنان رئيسة تعاونية "نساء الواحة": "لقد كانت المرأة تمضي كامل يومها في البيت، تقوم بمهام العناية به وتنظيفه، تشاهد التلفاز، أو تنام ريثما يأتي الأطفال من المدرسة أو الزوج من العمل، لم تكن تقوم بشيء ["ما كانت كدير والو"]، لقد كان وقتها فارغا، وبفضل التعاونية امتلأ وقتها وأصبحت، بفضل ما تعرفه، أي ما تملكه من مهارات، منتجة"، إن وقت المرأة لا يمتلئ إلا إذا كانت تذهب للتعاونية وتقوم بنشاط تتلقى عنه مقابلا ماليا، أما عندما يتعلق الأمر بمكوثها في البيت وعدم تلقيها عن مهامها قيمة نقدية فإنه يظل فارغا. لذا فإن عملية الإنتاج قد تكون غير ذات قيمة في إطار اقتصاد الجماعة المحلية، لكنها ما إن تصير موضوع تبادل وتتحول إلى بضاعة فإنها تصبح ذات قيمة مادية وحتى رمزية في بعض الحالات (Claude Robineau, 2014 : 347).

ومن هنا نفهم تحول قيمة بعض الأنشطة التعاونية، خاصة النسائية منها، بعد أن تم تسليعها وأصبحت موضوع تبادل ذي قيمة مادية وحتى رمزية في بعض الحالات، فالوقت الذي كانت تخصصه المرأة للمهام المنزلية الضرورية لم يكن يعتبر منتجا للقيمة، وهذا ما يجعل ما كان يعتبر لاعملا non-travail في إطار الاقتصاد المنزلي، يصير

عملا معترفا به منتجا للقيمة المضافة (Pierre Rita Soumbou-Addo & Bahia Bachir, 2014 : 93)، على أن أخذ رأي الرجل في هذا الموضوع، بل وترخيصه، يظل مهما ويتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار (Mokhtar El Harras, 2005 : 50). وبالتالي فالفارق بين الوضعين يكمن في أنه في الوقت الذي كان هذا الإنتاج تابعا للاقتصاد المنزلي، أصبح في إطار التعاونية شبه منفصل عنه، لقد أصبح تابعا لبنية جديدة: تنتج فيها المرأة خارج إطار المنزل/العائلة، وتُحصِّل عن عملها مقابلا اقتصاديا نقديا مباشرا ومستقلا.

2. أنشطة تعاونية صاعدة

لم يكن ظهور أنشطة اقتصادية جديدة بالمنطقة تبنتها بعض التعاونيات، ليتم بمنأى عن تعرضها لمجموعة من التمثلات الاجتماعية، منها ما يتماهى مع المنظومة القيمية المحلية ومنها ما يتنافر معها، معبرة بذلك عن مظاهر التوتر التي باتت تحملها البنية الذهنية المحلية، خاصة فيما بين الأجيال. ولعل النشاطين اللذين يبدوان جديدين بالمنطقة هما المنتوجات الغذائية والتجميلية المستخلصة من ثمار ونباتات الصبار، والسياحة.

1.2. منتوجات الصبار: القيمة الاقتصادية والرمزية

إذا كانت تربية الحيوانات والفلاحة، والصناعة الحرفية واليدوية التقليديتين، يندرجان ضمن النشاط الاقتصادي المحلي المعيشي، فإن هناك أنشطة أخرى تتجاوز الأساسي، وتستثمر اقتصاديا ورمزيا في ما هو كمالي.

تعد نبتة الصبار (David Montgomery Hart, 1973 : 63)[49] وثماره من المنتوجات المحلية المتواجدة بوفرة، مما جعلها من الفواكه رخيصة الثمن، تستهلك محليا خلال فترات وفرتها طازجة، وتستهلك مجففة في غير أوقاتها، أما نبتتها فلم تكن تستعمل إلا فيما ندر لبعض الأغراض التجميلية التقليدية. غير أن اكتشاف المزيد من فوائدها الصحية والتجميلية سيحدث تحولا في قيمتها.

تعد تعاونية "واحة تغمرت" لمنتوجات الصبار بالمنطقة من التعاونيات التي اشتهرت باستثمارها في منتوجات دخيلة على المنطقة، حيث أخذت منتوجاتها أشكالا جديدة لم تكن تعرفها الساكنة كالمربى المستخلص من الفاكهة، ورقائق الصبار المستخلصة من النبتة، والمنتوجات التجميلية المستخلصة من بذوره كالزيوت ومن نبتته كالأقنعة والشامبو.

وتعتبر منتوجات الصبار ذات الطابع التجميلي، ذات الأثمنة المرتفعة، منتوجاتِ ترف تستهدف فئات سوسيو-اقتصادية خاصة، "إذ من بمقدوره اقتناء مواد تجميلية بقيمة نقدية جد مرتفعة؟" يتساءل "الحافظ" أحد المستجوبين من أبناء المنطقة، معتبرا أن "هناك فرقا بين المنتوجات التي تعتبر أساسية وضرورية للعيش، في حين تظل أخرى من الكماليات ولا تقتنى إلا ترفا"، مما يعني ضعف الإقبال على هذا المنتوج التعاوني من طرف ساكنة المنطقة.

[49] تسمى ثمار الصبار أو التين الشوكي محليا "أكناري"، وقد أرجعها دافيد مونتغمري هارت David Montgomery Hart إلى أصول مكسيكية حيث أدخلها الإسبان إلى شمال غرب إفريقيا خلال القرن السادس عشر، وذلك عبر جزر الكناري، انظر بهذا الصدد مقاله:
David Montgomery Hart, « The Ait Ba'amran Of Ifni : An Ethnographic survey », In : Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, Publiée avec le concours du Centre National de la Recherche Scientifique et des Universités d'aix-Marseille, Numéros 15-16, 2e Semestre 1973, p. 63

غير أنها إذا كانت هاته المنتوجات الصاعدة غير ذات قيمة اقتصادية محلية، حيث لا تقبل عليها الساكنة القروية المدروسة، فإن مكانتها الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي باتت أكبر، وهذا ما أدى لاحقا إلى ارتفاع قيمتها الرمزية بالمنطقة. فبعد أن كانت الساكنة تنظر بعين الانتقاص لهذا المشروع التعاوني وتتنبأ بفشله، أصبح الكلي ينظر إليه بعين الغبطة، خاصة مع استفادة أعضاء التعاونية المعنية من دعم عمومي مهم، حيث تم تجهيز وحدة الإنتاج التعاوني-المقر بجميع المعدات اللازمة وأحدثها، وأتيحت لها فرص الترويج لمنتوجاتها جهويا ووطنيا. وهو ما سيجعل التعاونية محط تنافس بين أبناء المنطقة للظفر بالانتماء إليها، ومحط صراع بين أعضائها حول مواقع الرئاسة وعضوية الإدارة.

وهكذا فإن استثمار التعاونية المعنية للرساميل المتاحة لأعضائها جعلها تستفيد من زيارة معارض دولية سمحت للأعضاء بتوسيع شبكة علاقاتهم وتسويق منتوجاتهم التعاونية على مستويات رفيعة في الوقت الذي تتخبط فيه العديد من التعاونيات بالمنطقة المدروسة في مشاكل حقيقية تتعلق بإمكانات الإنتاج وبقنوات التسويق.

يكشف البحث في سِير حياة معظم أعضاء هاته التعاونية حدوث تطور مهم في نظرهم بين نشاطين أحدهما هو إعداد الأعلاف للماشية، وهو النشاط الأصلي لمعظم أعضاء تعاونية "واحة تغمرت"، والآخر هو نشاط "منتوجات الصبار"، وذلك باستعمال ثنائية "الوْسَخْ/ النْقَا".

تعتبر إحدى عضوات تعاونية "واحة تغمرت" لمتوجات الصبار، الشابة المتعلمة والمنتمية إلى عائلة كبيرة بقبيلة "ايت مسعود" بالمنطقة، أن "النشاط الذي أصبحت تمارسه إلى جانب النساء في

التعاونية هو نشاط "نْقِي"، وذلك في مقابل نشاط إعداد أعلاف الماشية، الذي شكل النشاط الأول الذي مارسه الأعضاء غداة تأسيس التعاونية، ريثما يتم تجهيز المقر بما يلزم من المعدات والآلات". تضيف قائلة: "إن إعداد الأعلاف"نشاط "غير نقي" وفيه "الوْسَخْ"، أما منتوجات الصبار فهي تمثل نشاطا "نقي" يليق أكثر بالمرأة، خاصة المتعلمة".

لقد أكدت المتعاونات أن ممارسة نشاط منتوجات الصبار أفضل بكثير من نشاط إنتاج الأعلاف، وحتى من معظم الأنشطة التعاونية بالمنطقة. وتعد تعاونية "واحة تغمرت" من التعاونيات القلائل التي عبر أعضاؤها عن استفادتهم من زيارة معارض دولية تقع خارج المغرب، يُسوِّقون منتوجاتهم التعاونية هناك، ويستفيدون حتى محليا من الطابع السياحي للمنطقة باستقبال زبائن من صنف خاص هم السياح الأجانب.

وسيجعل هذا الوعي بأهمية المنتوجات المستخلصة من نبتة الصبار والتين الشوكي، حتى بعض ساكنة المنطقة من ذوي الإمكانات الاقتصادية المتوسطة يقتنون حاجتهم من الكماليات، وسيصبحون زبناء معتادين لدى نقطة بيع هاته المنتوجات التي أصبح الإقبال عليها متزايدا بعد أن ثبتت فوائدها الصحية والتجميلية. وهكذا فإن تطور القيمة الاقتصادية والرمزية لهذا المنتوج، سيؤثر على الأوضاع الاجتماعية والمواقع الرمزية لبعض أعضاء تعاونية "واحة تغمرت".

2.2. النشاط السياحي:نشاط تعاوني صاعد يقع بين الوصم والربح الاقتصادي

يبين البحث في التمثلات التي تحملها الساكنة المحلية للمنتوج التعاوني تباينا كبيرا بين فئتي الشباب والمسنين، خاصة فيما يتعلق بقيمته الرمزية والاقتصادية، فبينما تنزع تصنيفات الشباب إلى وضع

المنتوج التعاوني في واحدة من خانتين: إما أنه منتوج ذو مردودية اقتصادية، أو منتوج غير مربح؛ فإن المسنين يستعملون بدرجة أكبر تصنيفات الحلال/ الحرام، أو المبارك/ غير المبارك.

1.2.2. المسنون: الوصم للسياحة، والولاء للإيتوس الديني

شكل "النشاط السياحي" موضوع اختلاف بين المسنين والشباب، فبينما اعتبره هؤلاء من بين أكثر الأنشطة التي تصلح لمنطقة معروفة بطابعها الواحي والتاريخي وثقافة الكرم والاستضافة، لم يتردد أحد تعاونية "تناست" في التأكيد على أن النشاط السياحي يظل موصوما بالعيب والحرام، فهو مدنس من جهة بالكذب والغش من لدن بعض أبناء المنطقة، ومن جهة أخرى بعدم احترام الثقافة المحلية من لدن الأجانب، يقول "صالح": "يكذب البعض على السياح إذ يبيعونهم مجموعة من المنتوجات المحلية بأضعاف قيمتها النقدية الحقيقية، وهذه في رأيي ربا، يخفون حقيقة المادة التي تصنع منها... كالحلي التي تباع على أنها فضة في حين أنها لا تكون كذلك في الواقع، وهذا غش. من جهة ثانية يظل وجود السياح الأجانب في منطقة قروية محافظة مزعجا للغاية، فهم يلبسون أحيانا لباسا غير محتشم لا يحترم الثقافة المحلية".

إن المنتوج التعاوني السياحي وإن نجح في تمكين صاحبه من مردودية عالية ومداخيل مهمة، فإنه يظل "غير مبارك" في نظر المستجوبين من كبار السن، لأنه يختلط بالغش والكذب، يقول أحد أعضاء تعاونية "تناست": "أفضل تربية النحل، رغم تواضع عائداتها، على أن أخدع السياح وأكذب عليهم، الكل بالمنطقة يعرف أن مداخيلنا حلال طيب، نحن لا نسرق ولا نكذب ولا نطعَم حراما، لذا تحل بركة الله علينا وعلى تعاونيتنا".

في السياق نفسه اختلفت المرأة المسنة العضوة بتعاونية "راس النسر" الفلاحية، مع ابنها الشاب العضو بالتعاونية ذاتها، ولم تعبر عن نفس ميوله، فهي تفضل النشاط الفلاحي-وهو النشاط الذي تمارسه التعاونية التي ينتمون إليها-وتعتبر أن خدمة أرض الأجداد خير من مخالطة "النصارى" والتعامل معهم.

وأضاف "محمد لمين" أحد أعضاء "تعاونية تصقاست" بالمنطقة في هذا السياق: "في الحقيقة من الأفضل عدم تشجيع الأنشطة السياحية بالمنطقة كيفما كان الشكل التنظيمي الذي ستأخذه، إن السياح لا يحترمون ثقافتنا، تصوري أنهم تجرؤوا وطالبوا السلطات المحلية بمنع أبواق صلاة الصبح، [ينفعل] وهذا ما لا نسمح به، أن يأتوا إلى "البلاد" للاستجمام وخلق الرواج الاقتصادي ثم يغادروا، قد يكون مقبولا، لكن أن "يتحكموا فينا" ويفتوا علينا كيف يجب أن يكون آذان الصلاة فهذا لا نقبله. [يضيف مستنكرا] هادشي اللي بقا". لقد عبر المستجوب عن امتعاضه من وجود السياح بالمنطقة، واعتبر أن الشعور الديني والخصوصية المحافِظة للمنطقة يظلان خطا أحمر يعلو على جميع الاستثمارات الاقتصادية التي يمكن أن تجلبها السياحة.

إن تقاطب خطابات الشباب والمسنين يشير إلى حدوث تحول قيمي وسلوكي لدى الشباب "اوْلَادْ اليُومْ"، مقارنة مع الماضي "بَكْرِي"، لقد وقع في نظر إحدى المتعاونات المسنات بالمنطقة، بين الماضي والحاضر، تحول في تمثل الأنشطة المدرة للدخل وحتى للغير، تقول المستجوبة: "لقد جعل الطمع أبناء اليوم يفكرون في بيع كل شيء، يبيعون "الطْعَامْ" الذي كان من العيب بيعه كالكسكس واللبن ومشتقاته، إلخ، ولا يتحرجون في معاملاتهم مع "النصارى". لقد أضحى ما كان "عيبا" إلى حدود الأمس القريب مألوفا وعاديا"، إن الطمع

والجشع في نظر المستجوبة المسنة، وغياب "القناعة" كقيمة اقتصادية واجتماعية، يفسران هذا التحول الاقتصادي الذي تم بمقتضاه تنقيد العديد من الأنشطة المحلية وصعود أخرى ظلت حتى عهد قريب دخيلة على منطقة مضيافة، على رأسها النشاط السياحي.

إن إخضاع النشاط السياحي لثنائية "التحريم والتحليل" يحيل على الهوية الدينية للجماعة الاجتماعية بالمنطقة، وبالعودة إلى تصور الإسلام، للغنى والخيرات المادية، فإننا سنجد أنه يشجع على الاغتناء بل ويدافع على التجارة، ويجعل من الملكية الخاصة خيرا مقدسا ومن الغنى علامة خلاص، لكنه يشترط تقاسمها وإعادة توزيعها من خلال الزكاة مثلا. إن المشكل ضمن الإيتوس الديني ليس هو أن تكون غنيا، بل هو الطريقة التي اكتسبت بها ثروتك: هل حصلت عليها بالعمل والجهد؟ هل بالعمل الحلال أم الحرام (Mohamed Madoui, 2006 : 258)؟

هذا المنطق المحكوم بالإيتوس الديني، هو الذي حذا ببعض ساكنة المنطقة، خاصة المسنين، إلى إطلاق أحكام التحريم على المشاريع السياحية التي يعمد أصحابها إلى اللجوء إلى الكذب على السياح وتضخيم أرباح راكموها بطرق غير شرعية. مما يدعو للقول مع "ريمون آرون" Raymond Aron " إن فهم السلوك الاقتصادي يستدعي العودة إلى مرجعية المعتقدات والقيم التي يحملها الفاعلون، حيث لا وجود لقطيعة راديكالية بين الإنسان الاقتصادي والإنسان من حيث هو حامل للاعتقاد، فالإنسان لا يتحقق بوصفه Homo oeconomicus إلا تبعا لإيتيقا محددة" (Raymond Aron, 1994 : 700).

وهكذا فإن التصورات المنتقدة للنشاط التعاوني السياحي هي تصورات تعودت أن تنظر للأجنبي من منطلق إيتوسي يتأرجح بين

اعتباره ضيفا "بالمجان" يعامل بالترحيب والكرم اللازمين، وبين اعتباره دخيلا على معتقداتها الثقافية. وبالتالي فإن ما حملته المشاريع التعاونية، بمنطقة كانت معْبرا للسياح من مختلف الديانات والثقافات على مر تاريخها، هو تنقيد السياحة وإخضاعها لمنطق تجاري جعل الذي يعرض الخدمة يفكر بمنطق اقتصادي صرف، والضيف-السائح يشترط جودة ومضمون الخدمات المقدمة، وذلك على نحو وجد فيه مسنو المنطقة مساسا بالقيم المحلية

2.2.2. الشباب والسياحة: حماس لنشاط دخيل مدر للقيمة

يعبر الشباب عن حماسهم الشديد "للنشاط السياحي" حيث يبدو في نظرهم نموذجيا مادام يحقق نجاحاته الاقتصادية الملموسة، ويسمح لحامليه كمشروع اقتصادي بالانفتاح على علاقات جهوية ووطنية وحتى دولية، وقد عبر أحد أعضاء تعاونية "راس النسر"، أحد شباب المنطقة العاطلين عن العمل، عن استحسانه لهذا النوع من الأنشطة، ناظرا إليه من زاوية اقتصادية بحتة، يقول: "يظل النشاط السياحي أكثر الأنشطة نجاحا بالمنطقة في نظري، فالمنخرطون فيه يشتغلون باستمرار، لديهم رواج كبير، ليس كباقي الأنشطة التعاونية التي يتهدد معظمها الموتُ... لو كانت لدينا الإمكانيات لكنا اخترنا هذا النشاط نفسه لتعاونيتنا، [يبتسم ثم يضيف متحسرا] وَاللّه مَا كْرَهْنَا".

من جهته، اعتبر "الحسين" أحد أعضاء تعاونية "ايت بلوش" أن النشاط السياحي، بات يتصدر من حيث عائداته، جميع الأنشطة المدرة للدخل بالمنطقة، يقول: "إن التفكير في النشاط السياحي يعد ذكاءً في نظري، فهو استثمار في الخصوصية الجذابة للمنطقة بحكم طبيعة الإنسان الصحراوي المضياف ومطبخه المحلي المميز، والمجال الواحي الساحر"، إن رئيس هاته التعاونية، علاوة على انتمائه إلى فئة

الشباب، فهو من أبناء المنطقة الذين مروا بتجربة الهجرة إلى الخارج، قبل أن يعود إلى المنطقة ويؤسس تعاونية عائلية تمارس الأنشطة الفلاحية، وهو ما أحدث لديه تحولا في تصوره للروابط الاقتصادية، حيث عبر عن عدم تحرجه من الاستثمار في العلاقة مع السياح الأجانب بالنظر إلى إمكاناتهم المالية.

أما "حسن" أحد أعضاء تعاونية "شطات"، فقد أكد مقاومة معظم المسنين بالمنطقة للنشاط السياحي، في مقابل إقبال الشباب عليه، مؤكدا على حدوث تحولات طفيفة على مستوى هذا الرفض، حيث: "أصبحت السياحة جزء مهما من مداخيل المنطقة، بعد أن كان هناك رفض كبير لها فيما مضى، وذلك بدعوى الاحتراز من دخول "النصارى" إلى "البلاد". لقد تحصل الوعي الاقتصادي لدى الشباب اليوم بأن هذا النوع من الأنشطة مدر للدخل، فأقنعوا عائلاتهم بفتح بيوتهم نفسها لاحتضان هذا النشاط"، على حد تعبير "حسن"، فالسياحة في نظره نشاط شبابي بامتياز، أما المسنون فهم أكثر الفئات مقاومة ورفضا له بالمنطقة.

غير أنه لابد من الإشارة إلى التجربة التعاونية "دو الفقير السياحية" ذات الهوية العائلية، التي تجمع بين أعضائها زوجين وأبناءهما الثلاث، فهي توليفة من جيلين ارتأيا الاستثمار محليا في النشاط السياحي، وقد عبر رب الأسرة-رئيس التعاونية عن تصور مغاير لما عثرنا عليه من اتجاهات لدى معظم المسنين بالمنطقة، وكان تمثله للنشاط السياحي يجمع بين قيمتيه الاقتصادية والرمزية: "لقد فرضت علي، من جهة، بطالة أبنائي الثلاثة الذين يتوفرون على شواهد عليا ومهنية في مجال السياحة والاقتصاد، والوضع السياسي بالمنطقة الصحراوية عموما، من جهة أخرى، التفكير في النشاط التعاوني

السياحي لا كمشروع مدر للدخل فحسب، بل إنه يتيح، علاوة على ذلك، إمكانية الاشتغال في إطار الدبلوماسية الموازية،فنحن لا نقدم للأجانب الراحة والمتعة فحسب، بل نعرفهم، موازاة مع ذلك، على تاريخ المنطقة وتركيبة القبائل الصحراوية، ونوصل عن طريق التعاونية صوت الساكنة إلى مستويات عليا كالأمم المتحدة". يتعلق الأمر هنا باستعمال غير اقتصادي للتنظيم التعاوني، حيث تتعدى غايته في هاته الحالة الجوانب المادية، لتفكر دبلوماسيا وسياسيا في مستقبل المنطقة، وذلك على نحو يمنح للنشاط السياحي التعاوني الأسريري قيمة رمزية تنضاف إلى قيمته الاقتصادية.

يقع النشاط السياحي عموما، على خط المواجه مع البنية التقليدية بتمثلاتها وقيمها ورهاناتها، وذلك بحكم كون زبائنه من عينة خاصة: فمعظمهم أجانب حاملون لديانة مغايرة، سلوكياتهم في اللباس قد تتنافى مع القيم المحلية، قد لا يخضعون للضوابط المحلية والتقاليد التي تحكم العلاقات بين الجنسين، ينزعجون علنا من آذان صلاة الصبح، إلخ، وهو ما يجعل المسنين، بشكل خاص، يتحفظون بشأنه، ولا يكفون عن انتقاده. إن النظر إلى الأنشطة التعاونية المدروسة من زاوية تمثلاتها الاجتماعية بين الشباب والمسنين، يضعنا في قلب مقولة أنثروبولوجية أساسية هي "السن"، والتي أظهرت أن وظيفة المسنين الاجتماعية والثقافية، تكمن، عموما، في الحفاظ على الهويات واستمرار النظام الاجتماعي، في الوقت الذي قد يحمل فيه معظم الشباب رهانات اجتماعية جديدة، تتصور القيمة الاقتصادية والرمزية بشكل مغاير.

3. صورة التعاونية بالمنطقة المدروسة

يقتضي فهم دينامية الاقتصاد التعاوني بالمنطقة النظر إلى التعاونيات من الخارج، أي من حيث علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي، وذلك قبل التفكير في النفاذ إلى الممارسات والتفاعلات التي تحكم المجال التعاوني، ولعل البحث في ملامح الصورة المحلية التي تأخذها التعاونيات، يظل مفيدا في هذا الإطار، لاسيما وأن اللحظات الميدانية الاستكشافية الأولى بينت على لسان أحد الخبراء في مجال التنمية المحلية بالمنطقة أن صورة التعاونية بالمنطقة تطورت بين مرحلتين اثنتين، حيث كانت الساكنة، باستثناء بعض الشباب المتمدرسين، تقاوم في البداية وجودها ولا تدرك حقيقة فلسفتها السوسيو-اقتصادية، لكن مع انطلاق أولى التجارب التعاونية ودعمها، ستشرع الذهنية المحلية تتبدل وستنتشر العدوى التعاونية بين أبناء المنطقة بشتى دواويرها، مولدة بذلك تمثلات جديدة حولها. وذلك تبعا لعلاقة جدلية بين التمثل والبراكسيس Praxis، حيث تتجاذب الصور الذهنية والممارسة بمنطقة "أسرير" أطراف التأثير والتأثر، لتفرز دينامية تعاونية ذات هوية محلية.

1.3. التعاونية والتمثلات الاجتماعية المحلية

تحكم التمثلات الاجتماعية، بما هي سيرورة إعداد إدراكي وذهني للواقع، تتحول بمقتضاها الموضوعات الاجتماعية من أشخاص وسياقات ووضعيات، إلى فئات رمزية كالقيم والمعتقدات والإيديولوجيات؛ تحكم علاقة الأفراد بالعالم وبالآخرين، وتوجه السلوكات الاجتماعية وتنظمها، لتؤدي، لا وظيفة بناء وإعادة إنتاج الواقع الاجتماعي فحسب (André Akoun & Pierre Ansart, 1999 : 450- 451). وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية المنجزة أن الساكنة المدروسة تنقسم إلى

مقبلين على التعاونيات، ومدبرين عنها؛ إلى من ينظر إليها كنشاط "قِشَّاش" Quichchach أي ترقيعي يحقق حدا أدنى من الكفاف، ويقي صاحبه شر البطالة دون أن يدر دخلا مهما من الناحيتين الاقتصادية والرمزية، وبين من كانت التعاونيات في تقديره مجرد مضيعة للوقت؛ وبين هاته المواقف فئة أخرى تنظر للتنظيم التعاوني كإستراتيجية لتحصيل الدعم العمومي واستثماره خارج الإطار التعاوني.

1.1.3. النشاط التعاوني نشاط "قِشّاش"

إن التعاونية باعتبارها بنية تنظيمية عصرية حلت بالمنطقة مع الإطلاق الموسع لمشاريع التنمية المحلية وتقوية البنية التحتية، شكلت في البداية موضوع مقاومة واضحة من طرف الساكنة، لكن الاتجاهات إزاءها ستتباين بعد معاينة هؤلاء لأولى التجارب التعاونية، وهو ما أثر بشكل واضح على صورتها.

وستؤدي التجارب التعاونية الأولى دورا أساسيا في تشكيل هاته التمثلات، فإذا كان الازدراء والسخرية العلامة اللصيقة بالتعاونيات الأولى، فإن حصاد التجارب الناجحة منها جعل هاته الصورة تتأرجح بين متحمسٍ ومزدرٍ لها، تقول السيدة "حليمة"عضوة بتعاونية "الأمل لنساء ايت بكو": "لقد كان الجميع يسخر منا في البداية، لكن عندما أصبح السياح يزورونا لابتياع منتوجنا، وعندما صرنا نمثل الجماعة داخل المعارض، أصبح الجميع "يَذكُرُنا" [أي يعترفون بنا]"، وهذا يعني أن التعاونية المعنية لم تحظ باعتراف اجتماعي إلا عندما شرع منتوجها يجد طريقه للتسويق محليا وجهويا.

غير أن هذا التحول ليس جذريا، حيث استمر النظر إلى التعاونية، عموما، باعتبارها حاملة لنشاط يخص فئة معينة من مساكين المنطقة وفقرائها، فالتعاونية الأسريرية ما زالت لم تصل بعد إلى مستوى يجعلها

قادرة على تحسين ظروف عيش الأعضاء، والوصول بمداخيل معظمهم إلى مستوى الكفاف، فهي ليست مصدر عيش بالنسبة لمعظمهم، ذلك أن الدخل الذي تحققه لهم، لا يعدو كونه يمثل نسبةً مساعِدة تنضاف إلى المصاريف التي يتطلبها اقتصاد الأسرة عادة. ولعل هذا ما يفسر إقبال النساء على النشاط التعاوني في مقابل عزوف الرجال عنه، واعتباره قاعة انتظار بالنسبة للعاطلين عن العمل والعازبات وحاملي مشاريع الهجرة، على أن خروج المرأة من أجل العمل التعاوني، وإن كانت تقبل عليه تلقائيا، فإنه يخضع لجملة من الشروط السوسيو-ثقافية.

يرى معظم المستجوبين أن الفئة التي تقبل على العمل التعاوني وتمارسه فعلا، وذلك في مقابل التعاونيات الشكلية، هم "نَاْس عْلَى قَدْ الحَالْ" أي بالكاد يحققون الكفاف، كما عبر عن ذلك أحد أعضاء تعاونية "تناست"، أو "دَراويشْ ومْساكينْ" كما جاء على لسان رئيس تعاونية "أهل الشين"، أي أن ظروفهم السوسيو-اقتصادية متدنية وهي التي دفعتهم لتأسيس تعاونية، يكون رأسمالها الاقتصادي والرمزي، بالتبعية لوضعياتهم الأصلية، ضعيفا. ولا يعد هذا القول إغفالا للإقبال على النشاط التعاوني من طرف فئات مستواها السوسيو-اقتصادي مرتفع: تملك العقارات والأموال والمشاريع، إلخ[50].

إن طبيعة النشاط والمنتوجات التعاونية، وجودة المقرات، والمداخيل المحصلة، والانتماء الاجتماعي للتركيبة البشرية التعاونية، وضعف رساميلها الاقتصادية، كلها عوامل تؤثر على صورة التعاونية بالمنطقة، وتجعل أغلب الساكنة تنظر إليها،إلى حدود إنجاز الدراسة

[50] يمكن فهم هاته العلاقة من خلال التعمق في دراسة علاقة التعاونية الأسريرية بالرهانات المتعلقة بموازين القوى السياسية والقبلية بالمنطقة، وذلك ضمن مشروع علمي مستقل.

الميدانية، على "أنها "نشاط قِشَّاش" Quichchach، تنضاف إلى الأنشطة المحتقرة محليا كالأنشطة اليدوية والفلاحة المعاشية وحتى التجارات الصغرى التي لا تقوم على رساميل ضخمة"، وذلك على حد تعبير "الحافظ". إنها تقع على الطرف النقيض للمنتوجات التي تأخذ مكانها على أعلى تراتبية الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة والتي تتمثل في المساحات الشاسعة المحروثة، العدد الضخم لرؤوس الماشية أو الإبل، والتجارات القائمة على الرساميل الكبيرة، هاته الأنشطة هي التي تظل، بالنسبة للمستجوب نفسه، مانحة للحظوة والمكانة الرمزية بالمنطقة.

وبمقتضى تفاعل التعاونية مع محيطها، يصبح النشاط التعاوني بالمنطقة في موقع تراتبي أدنى، ويظل معرضا لسيرورة وصم سوسيو-اقتصادي ورمزي، وذلك تبعا لهوية الفئة الاجتماعية التي تمارسه: النساء غير المتعلمات أو المتعلمات العاطلات،الشباب العاطل، الفقراء والمحتاجون من أبناء المنطقة، والدخلاء عليها، وكل أولئك الذين يقعون، بحكم عدم توفرهم على رساميل مادية ورمزية، أسفل الهرم التراتبي الاجتماعي والاقتصادي والرمزي.

2.1.3. قيمة النشاط التعاوني والدعم العمومي: وجهان لنفس العملة

يبين فحص التعاونيات بالمنطقة المدروسة أنها تنقسم إلى فئتين تبعا لعلاقتها بالدعم العمومي: هناك فئة استفادت من المحسوبية الجنيالوجية والزبونية الانتخابية، وفئة حرمت من هذا الدعم بمقتضى منطق الحرمان العقابي. غير أن تعميق البحث الميداني بين وجود قسم ثالث من التعاونيات لا تنتمي إلى هاتين الفئتين، وهي التعاونيات التي بنت إستراتيجيتها الاقتصادية على إمكاناتها المادية

الضعيفة، واختارت التعاونية كشكل تنظيمي لأنشطتها الاقتصادية بدلا من المقاولة، طمعا في الاستفادة من الدعم والمساعدة والامتيازات التي تمنحها الدولة في إطار برامجها التنموية المحلية لهاته الفئات.

لم تكن المقابلات الميدانية التي أنجزناها بمناسبة إعداد هاته الدراسة لتخلوَ من الحديث عن الدعم العمومي، حتى إننا أحصينا عددها في مقابلة واحدة دامت قرابة ساعتين من الزمن[51] ترددت فيها لفظة الدعم العمومي وما يدل عليها 30 مرة.

تخترق مسألة ارتباط الدعم العمومي بالنشاط التعاوني عموما، التمثلات التي تحملها الساكنة المدروسة، وقد عبر عن ذلك أحد أعضاء تعاونية "أهل الشين" بالقول: "التعاونية هي الدعم، يْلَا ما كان الدعم مَا كاين والو... ألَّا الكدوب، كي نديرو لهاد التعاونية بلا ما تدعمنا الدولة؟؟؟"، أي أن التعاونية والدعم وجهان لنفس العملة في نظره، فقيمتها ووجودها الفعلي وقدرتها على الاستثمار الاقتصادي، تُستَمد جميعها من إمكانية الحصول على الدعم العمومي، وإلا فإنها تظل عرضة للصورية والتوقف والفشل.

بينت المقابلات المنجزة أن الغرض من تأسيس التعاونية يكون في معظم الحالات هو الحصول على قدر مهم من الدعم العمومي بغرض التغلب على صعوبات التمويل، يقول أحد أعضاء تعاونية "شطات" العائلية: "لو كنا نملك المال الكافي لتمويل مشروعنا لكنا اخترنا المقاولة كشكل تنظيمي وأدرنا الظهر للتعاونية". وهذا يكشف أن التعاونية تمثل إستراتيجية تنظيمية في يد الأفراد من أجل الحصول

[51] يتعلق الأمر بتعاونية "أهل الشين". وقد وجدت أن هذا التردد المبالغ فيه للفظة "دعم عمومي" كان بسبب سوء فهم تواجدي بالميدان المدروس، حيث جانب الفهم الصواب، واعتبرني بعض المبحوثين في البداية إحدى المسؤولات التي تمثل أحد البرامج التنموية بالرباط. وقد أخذ موضوع تصحيح هاته الفكرة بعض الوقت.

على امتياز اقتصادي يتمثل في التمويل العمومي، وهي العلاقة الضيقة التي تبين أن البرامج التنموية نفسها كرستها وهي تستثير من خلال خبرائها استنبات الاقتصاد التعاوني بالمنطقة.

إن هذا التصور الذي لا يستقل عن ربط التنمية بالدعم العمومي وبحضور "الدولة"، هو ما يستدعي استحضار تاريخ علاقة المنطقة بالسلطة المركزية، وكذا تطور أشكال الدعم والإعانات العمومية، ذلك أن هاته التمثلات بدورها تعبر عن الإرث التاريخي لعلاقة المنطقة بتدبير الدولة للشأن المحلي. وقد أظهرت المقابلات المنجزة في هذا السياق أن الاتكال في علاقة المتعاونين بالدولة يأخذ شكل انتظار لكل شيء من الخبراء وممثليها: فهم من يقترح الأنشطة، ويوفر المقرات ووحدات الإنتاج، ويجهزها بالمعدات الضرورية، هم الذين يوفرون الاستشارة ويحلون المشكلات القانونية والإدارية والنزاعات التي تعرفها التعاونيات، إلخ. وقد تحفظ بعض المتعاونين من زيارات الخبراء وممثلي البرامج التنموية المحلية، وتتبعهم عن كثب للمشاريع التعاونية، رغم تعبيرهم عن رغبتهم في الدعم العمومي، يقول "عبد العزيز": "يعطوك فالمبادرة جْدِي ويبقاو تابعينك عليه. [يصمت ثم يتابع مستدركا] واخا داكشي اللي قال القانون، ولكن حتى يعطو الدعم كبير عاد يتبعوه".

لقد أفرز تحول مراجعة الدولة لأشكال تدبيرها للاستفادة من الدعم العمومي مقاومة كبيرة من طرف الساكنة المدروسة، لم تشرع في التغير إلا مؤخرا، تقول "الغالية": "دابا وَلّا الزِّيَّارْ، ما ثْلَا بْحَال شْحَال هادي، القضية فيها المحكمة وL'ONSSA [52] والمسؤولين يراقبو"، وقد أحدثت هاته التحولات على مستوى تدبير الفعل العمومي بعض

[52] Acronyme signifiant : Office Nationale de Sécurité Sanitaire des Produits Alimentaires.

التغيرات في التمثلات التي تحملها الساكنة عن الدعم العمومي الموجه للمشاريع المدرة للدخل.

خلاصة

تحكم التمثلات الاجتماعية من حيث هي سيرورة إدراك للواقع من خلال قيم ومعتقدات، سلوكات الأفراد في إطار الجماعات الاجتماعية، وتسمح بمعرفة المتحول والمستمر على مستوى الروابط الاجتماعية والاقتصادية. إن التفكير الأنثروبولوجي في التمثلات التي تحملها الساكنة عن العمل والاستهلاك الإنفاق، من شأنه تقديم فهم أعمق للسلوك الاقتصادي التعاوني بالمنطقة.

وبهذا يصبح الاشتغال على التمثلات الاجتماعية مدخلا سوسيولوجيا يسمح بمعرفة طبيعة المرجعية القيمية والإيديولوجية التي تحكم إدراك العينة المبحوثة للواقع الاجتماعي، والحال هنا التعاونيات، ويسمح الانتباه إلى تباين هاته التمثلات تبعا للفئات الاجتماعية بمعرفة مظاهر التغير السوسيو-اقتصادي وإعادة إنتاج المحيط الاجتماعي والاقتصادي الأسريري بالتعاونيات المدروسة. تتنوع الأنشطة التعاونية المدروسة بين أنشطة تقليدية كانت تمارس بالمنطقة أبا عن جد، وذلك بحكم الطبيعة الجغرافية والإيكولوجية للمنطقة كتربية الماشية والنحل والدواجن؛ وأخرى صاعدة ظهرت مع جيل الشباب خاصة منهم المتعلمين، كالسياحة والمنتوجات التجميلية والأنشطة القرائية.

وإذا كانت التعاونيات المدروسة تستثمر اقتصاديا ورمزيا في الأنشطة التي تمارسها، بشكل يجعلها تتراتب تبعا لقيمتها الاقتصادية والرمزية/ وتبعا لولائها للإيتوس المحلي أو انسلاخها عنه، فإنه التمثلات التي تنتشر بالمنطقة عموما حول النشاط التعاوني تظل سلبية، فهو،

من جهة، نشاط خاص بالأميين والعاطلين والفقراء، وحملة الشواهد العليا والدبلومات المهنية الذين لم ينجحوا في الولوج إلى الوظيفة العمومية. ويرتبط، الإقبال على تأسيس تعاونيات، من جهة أخرى، بالرغبة في الحصول على الدعم العمومي، واستثماره، في معظم الحالات، خارج الوجهة التي يرصد لها. وإذا كان الدعم العمومي هو ما يمثل الحد الفاصل بين التعاونية والمقاولة، فإن العينة المبحوثة تبتعد عن فهم فلسفة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتبارها تتأسس على باراديغم مغاير للباراديغم الرأسمالي، ومن شأن تعميق الدراسة الأنثروبولوجية للتعاونيات الأسريرية أن يسمح باستجلاء المزيد من التمثلات الاجتماعية حول الروابط السوسيو-اقتصادية بالمنطقة واستهلاك الثروة ومنطق إنفاقها، وأن يُظهِرَ العديد من مظاهر ارتباط السلوك الاقتصادي التعاوني الأسريري بالسلوك الاستهلاكي المحلي.

لائحة المراجع

أولا: باللغة العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمان. (2007). **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- ابن صالح الخليف، شروق بنت عبد العزيز. (خريف 2015 السنة 32). "تمكين المرأة السعودية كأحد الحلول للفقر المؤنث"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 125.
- بروخا، خوليو كارو. (2015). **دراسات صحراوية**، ترجمة أحمد صابر، مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.
- بوخريص، فوزي. (2013). **مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات**، إفريقيا الشرق، المملكة المغربية.

- مهدي، محمد. (2013). **رعاة الأطلس، الإنتاج الرعوي، القانون والطقوس**، ترجمة عياد أبلال وإدريس المحمدي، المركز المغربي للعلوم الاجتماعية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
- هان، كريس. هارت، كيث. (2014). **الأنثروبولوجيا الاقتصادية، التاريخ والإثنوغرافيا والنقد**، ترجمة عبد الله فاضل، سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى.

ثانيا: باللغات الأجنبية

- Akoun, André. Ansart, Pierre. (1999). « Dictionnaire de sociologie », Collection Dictionnaire le Robert/ Seuil, Paris.
- Alpe, Yves.et Al. (2007).« Lexique de sociologie », Editions DALLOZ, France, 2ème édition.
- Aron, Raymond. (1994). « Les étapes de la pensée sociologique », Volume II, Editions Gallimard, Cérès Editions, Tunis.
- Bourqia, Rahma. (2005). « Les valeurs, Changements et perspectives », In : « Société, famille, femmes et jeunesse », 50 ans de développement humain, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca.
- El Harras, Mokhtar. (2005). « Les solidarités sociales au Maroc, Evolution et état actuel », In : «Société, famille, femmes et jeunesse», 50 ans de développement humain, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca.
- Hart, David Montgomery. (1973). «The Ait Ba'amran Of Ifni : An Ethnographic survey », In : Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, Publiée avec le concours du Centre National de la Recherche Scientifique et des Universités d'aix-Marseille, Numéros 15-16.
- Kreuer, David. (2011). « Land Use Negotiation in Eastern Morocco », In: Nomadic peoples, Volume 15, Issue 1. En ligne: http://www.africabib.org/htp.php?RID=340356510
- Madoui, Mohamed. (2006). « Entrepreneurs d'origine maghrébine en France et capital social », In : « Le capital social : Performance, équité et réciprocité », Éditions La Découverte/ M.A.U.S.S, Paris.

- Mahdi, Mohamed. (2005). « Anthropologie et demande sociale: à propos des communautés de pasteurs», Prologues, Casablanca, N°32.
- Robineau, Claude. (2014). « Anthropologie économique ». Éditions LA SIMARRE, France.
- Soumbou-Addo, Pierre Rita. Bachir, Bahia. (2014). « Les savoirs traditionnels des femmes, un atout pour les territoires en difficulté », In : Madeleine Hersent, Arturo Palma Torres (Dir.), « L'économie solidaire en pratiques », Collection « Sociologie économique », Éditions érès, Tunis.

إصدار

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

إنّ الآراء والأفكار التي يحملها المؤلف

لا تحمِل بالضّرورة وجهة نظر

المركز الديمقراطي العربي

الطبعة الأولى

2019